

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات أسعار الصرف

– دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قائمة
للفترة (2012-2014)–

إشراف الأستاذة:

بن ناصر أمال

إعداد الطالبتين:

– بلقيث نسرين

– بارس عبلة

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات أسعار الصرف

– دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قائمة
للفترة (2012-2014)–

إشراف الأستاذة:

بن ناصر أمال

إعداد الطالبتين:

– بلقيس نسرين

– بارس عبلة

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
نشكر الله تعالى ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على أن يسر لنا إنجاز هذا العمل.
وعملا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وخالص الدعاء لأساتذتنا الذين أناروا لنا سبيل المعرفة،
ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

أمال بن ناصر

التي تفضلت بقبولها الإشراف على عملنا هذا، والتي نرى فيها صورة مجسمة للخير والفضل ومثلا
طيبا للبدل والعطاء، والتي غمرتنا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة، التي كان لها الأثر الطيب في
إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية.

كما نشكر لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة وتقديم لهم فائق
التقدير والاحترام.

كما لايفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كل باسمه
إلى كل من بث في نفسنا حافزا للصبر والمثابرة من قريب أو من بعيد بدعاء أو كلمة طيبة
إلى والدينا الكرماء

إليكم جميعا

شكرا

" طبتهم وطاب مسعاكم "

محررة

نشكر

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	بسملة
	كلمة شكر
I	قائمة المحتويات
VI	قائمة الأشكال والجداول
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات
أ-و	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه
03	أولاً: مفهوم سعر الصرف
04	ثانياً: وظائف سعر الصرف
05	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
05	أولاً: أنواع سعر الصرف
07	ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
09	المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف وتحديدده حسب الأنظمة المختلفة
10	أولاً: نظريات سعر الصرف
15	ثانياً: آلية تحديد سعر الصرف حسب الأنظمة المختلفة
19	المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي
19	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه
19	أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
20	ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي
21	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف والمتدخلون فيه
21	أولاً: أنواع سوق الصرف
22	ثانياً: المتدخلون في سوق الصرف
23	المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف وكيفية التسعير فيه

23	أولاً: عمليات سوق الصرف
24	ثانياً: التسعير في سوق الصرف
26	المبحث الثالث: أنظمة الصرف الحديثة في ظل صدمات سعر الصرف
26	المطلب الأول: تقسيمات أنظمة الصرف التقليدية
26	أولاً: ترتيبات صندوق النقد الدولي FMI
27	ثانياً: ترتيبات أخرى لأنظمة الصرف
28	المطلب الثاني: التوجهات الحديثة لأنظمة الصرف
29	أولاً: منطقة العملة المثلى
29	ثانياً: الخوف من التعويم والدول النامية
30	ثالثاً: نظرية الركن وعدم جدوى الأنظمة الوسيطة
32	المطلب الثالث: طبيعة الصدمات الاقتصادية في ظل أنظمة الصرف
32	أولاً: الصدمات الداخلية
33	ثانياً: الصدمات الخارجية
34	الخلاصة
الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل خطر سعر الصرف	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
37	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه
37	أولاً: مفهوم الأداء
38	ثانياً: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه
42	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
42	أولاً: مفهوم الأداء المالي
44	ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
44	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله
44	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه
46	ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي
47	المبحث الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي
47	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

47	أولاً: رأس المال العامل (FR)
49	ثانياً: الاحتياج لرأس مال العامل (BFR)
50	ثالثاً: الخزينة (T)
51	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
51	أولاً: نسب السيولة والنشاط
55	ثانياً: نسب الهيكل المالي، المردودية ونسب الربحية
57	المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي
57	أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)
58	ثانياً: القيمة السوقية المضافة (MVA)
59	المبحث الثالث: الخطر الناجم عن تقلبات أسعار الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة
59	المطلب الأول: تأثير تغيرات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
59	أولاً: تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات
60	ثانياً: تأثير تغيرات سعر الصرف على الواردات
61	المطلب الثاني: خطر سعر الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة
61	أولاً: مخاطر سعر الصرف على الأنشطة العينية والمالية
63	ثانياً: أنواع أخطار الصرف
64	المطلب الثالث: تقنيات تغطية خطر سعر الصرف
64	أولاً: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف (التقليدية)
65	ثانياً: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف (الحديثة)
68	الخلاصة
	الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف
70	تمهيد
71	المبحث الأول: توصيف عام للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقالة
71	المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقالة
71	أولاً: التعريف بالمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها

71	ثانيا: منتجات المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
72	ثالثا: مبيعات المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
72	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
74	أولا: شرح الوظائف
75	ثانيا: شرح الورشات
78	المطلب الثالث: مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد
80	المبحث الثاني: تأثير فروقات الصرف على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
80	المطلب الأول: تنظيم إدارة المشتريات في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
80	أولا: تنظيم قسم الشراء الداخلي
82	ثانيا: تنظيم قسم الشراء الخارجي
83	المطلب الثاني: دراسة بعض عمليات استيراد مواد أولية من الخارج (بعملة أجنبية) في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.
83	أولا: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2012
84	ثانيا: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2013
85	ثانيا: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2014
87	المطلب الثالث: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
87	أولا: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
92	ثانيا: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
97	المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.
97	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها باستخدام مؤشرات التوازن المالي قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).
97	أولا: حساب رأس المال العامل وأنواعه للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية

	وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.
99	ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف
100	ثالثا: حساب الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف
101	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها باستخدام النسب المالية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
101	أولا: نسب السيولة والنشاط للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف
104	ثانيا: نسب الهيكل المالي، المردودية ونسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف
109	المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
109	أولا: تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
111	ثانيا: تحليل وتفسير النسب المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)
114	الخلاصة
115	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
17	آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف الثابتة	الشكل رقم (1-1)
18	آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرنة	الشكل رقم (2-1)
32	فئات أنظمة الصرف الحالية	الشكل رقم (3-1)
73	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها	الشكل رقم (1-3)
102	نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الشكل رقم (2-3)
103	نسب النشاط (1) للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)	الشكل رقم (3-3)
106	نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الشكل رقم (4-3)
107	نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل وبعد حذف إدراج الصرف للفترة (2012-2014)	الشكل رقم (5-3)
109	نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الشكل رقم (6-3)

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
27	تطور ترتيبات أنظمة الصرف حسب صندوق النقد الدولي	الجدول رقم (1-1)
28	نظم أسعار الصرف حسب Frankel	الجدول رقم (2-1)
48	حالات رأس المال العامل	الجدول رقم (1-2)
50	حالات الاحتياج لرأس مال العامل	الجدول رقم (2-2)
51	حالات الخزينة	الجدول رقم (3-2)
66	وضعية الصرف بالنسبة للمتعامل في السوق المستقبلية	الجدول رقم (4-2)
76	الورشات	الجدول رقم (1-3)
83	جدول الأسعار بالدولار	الجدول رقم (2-3)
84	جدول الأسعار بالدولار	الجدول رقم (3-3)
86	جدول الأسعار بالدولار	الجدول رقم (4-3)
88	الميزانيات المالية جانب الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (5-3)
89	الميزانيات المالية جانب الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012 - 2014)	الجدول رقم (6-3)
91	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).	الجدول رقم (7-3)
93	الميزانيات المالية جانب الأصول الصرف للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (8-3)
94	الميزانيات المالية جانب الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012 - 2014)	الجدول رقم (9-3)
95	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (10-3)
97	تطورات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (11-3)
98	تطورات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (12-3)

98	تطورات أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-13)
99	تطورات أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-14)
99	تطورات الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-15)
100	تطورات الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-16)
100	تطورات الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-17)
101	تطورات الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-18)
101	نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-19)
102	نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-20)
103	نسب النشاط (1) للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-21)
104	مشتريات الدورة للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-22)
104	نسب النشاط (2) للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-23)
105	نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-24)
105	نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-25)
106	نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-26)
107	نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والنارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)	الجدول رقم (3-27)

	إدراج فروقات الصرف للفترة (2014 - 2012)	
108	نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2014 - 2012)	الجدول رقم (3-28)
108	نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2014 - 2012)	الجدول رقم (3-29)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

العنوان	الرقم
جدول مقارنة الأسعار لسنة 2012	الملحق رقم (1)
نموذج الطلبية لسنة 2012	الملحق رقم (2)
طلب فتح ملف توطين لسنة 2012	الملحق رقم (3)
وثيقة الجمارك لسنة 2012	الملحق رقم (4)
طلب فتح ملف توطين استيراد لسنة 2013	الملحق رقم (5)
وثيقة استلام البضائع لسنة 2013	الملحق رقم (6)
وثيقة الجمارك لسنة 2013	الملحق رقم (7)
الفاتورة التجارية لسنة 2014	الملحق رقم (8)
نموذج الطلبية لسنة 2014	الملحق رقم (9)
طلب فتح ملف توطين لسنة 2014	الملحق رقم (10)
وثيقة استلام البضائع لسنة 2014	الملحق رقم (11)
وثيقة الجمارك لسنة 2014	الملحق رقم (12)
ميزانية الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2012	الملحق رقم (13)
ميزانية الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2013	الملحق رقم (14)
ميزانية الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2014	الملحق رقم (15)
ميزانية الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2012	الملحق رقم (16)
ميزانية الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2013	الملحق رقم (17)
ميزانية الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2014	الملحق رقم (18)
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2012	الملحق رقم (19)
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2013	الملحق رقم (20)
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2014	الملحق رقم (21)
دفتر الحسابات لسنة 2012	الملحق رقم (22)
دفتر الحسابات لسنة 2013	الملحق رقم (23)
دفتر الحسابات لسنة 2014	الملحق رقم (24)

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الدلالة
TCN	T aux de C hange N ominal
TCR	T aux de C hange R éel
TC	T aux de C hange
PPA	La P arité des P ouvoirs d' A chat
FLMA	F lex- P rice M onetary A pproach
SPMA	S ticky- P rice M onetary A pproach
FMI	F ond M onetary I nternational
FR	F ond de R oulement
BFR	B esoin de F onds de R oulement
T	T résorerie
EVA	E conomic V alue A dded
MVA	M arket V alue A dded

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

أهمية الدراسة:

يعد سعر الصرف حجر الزاوية في التعاملات الاقتصادية الدولية لاسيما في ظل انتقال معايير التبادل الدولي لصالح الدول المصدرة للمواد الأولية، وفي ظل بيئة تتميز بالديناميكية وسرعة التغير استوجب على المؤسسات الاقتصادية التعامل مع هذه التغيرات والتحوط من مخاطرها على أداء المؤسسة عامة وأدائها المالي خاصة، وفي ظل امتيازها باقتصادها الريعي وسعر عملتها المغالى في تقييمه تسعى الجزائر جاهدة لعزل مؤسساتها عن الآثار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، لاسيما في ظل نظام صرفها المتبع منذ سنوات التسعينات. ألا وهو نظام التعويم المدار.

إن المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في إطار الانفتاح على العالم الخارجي من خلال استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات تتأثر بشكل أكبر بتقلبات سعر الصرف ليس على مستوى أدائها فحسب بل على مستوى بقائها أيضا، حيث أن شدة تقلبات سعر الصرف تجعل بقاء المؤسسة دائما محفوف بالمخاطر.

ومن جانب آخر فإن موضوع تقلبات أسعار الصرف له أهمية كبيرة توليها الدراسات الاقتصادية والمالية، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام وعلى المؤشرات الاقتصادية الجزئية بشكل خاص، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل بعملات أجنبية سواء تصدير أو استيراد سوف يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على أداءها المالي وهذا راجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جهة، ومن جهة أخرى إلى نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة.

إشكالية الدراسة

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث تمثل التغيرات في هذه الأسعار إحدى المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وبما أن أسعار الصرف تؤثر بشكل واضح وبارز على الاقتصاد وذلك من خلال التغيرات الحادة في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن أداء المؤسسات سوف يتأثر تبعا لتلك التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف. ومن هذا المنطلق تظهر معالم الإشكالية التالية:

كيف تؤثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات

النارية وتطبيقاتها؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف؟
- فيما تمثل أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟
- كيف تتم عملية التغطية من خطر سعر الصرف؟
- هل هناك تأثير لتغيرات سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها؟

فرضيات الدراسة:

- ولالإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:
- يتأثر سعر الصرف تبعاً للعديد من العوامل الاقتصادية.
 - تعد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
 - تتم عملية التغطية من خطر الصرف عن طريق الصرف الآجل والخيارات.
 - يوجد تأثير لتغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تسليط الضوء على أهم العناصر المتعلقة بسعر الصرف، الأداء المالي والخطر الناجم عن تغيرات سعر الصرف.
 - معرفة تأثير تغيرات سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيها.
 - تحديد المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي والمؤشرات الأنسب لقياسه وتفسيره.
 - تحديد أثر تغيرات سعر صرف الدينار في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عامة والمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

- تكمن أسباب اختيارنا للموضوع في النقاط التالية:
- الميل الشخصي للبحث في مواضيع لها علاقة بسعر الصرف.
 - يعتبر موضوع الأداء المالي للمؤسسة في ظل تغيرات أسعار الصرف من المواضيع الحيوية والمهمة التي لم يتطرق إليها بكثرة في الدراسات السابقة.
 - الموضوع يندرج ضمن التخصص وبالتالي نحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا وهذا ما حفزنا على الغوص والبحث في جوانب هذا الموضوع.
 - الرغبة في التعرف على هذا الموضوع والتعرف أكثر على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية.
 - أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
 - الرغبة في ربط متغير مهم وهو تغيرات أسعار الصرف بالأداء المالي الذي يصب في صميم تخصصنا.

أدوات الدراسة والتوثيق العلمي:

للإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية

● حيث ارتكزنا في القسم النظري على:

- الكتب باللغتين العربية والفرنسية، الرسائل الجامعية.

- المجالات المتخصصة، وبعض الملتقيات المتخصصة في هذا المجال.

● أما فيما يخص القسم التطبيقي فقد تم جمع المعلومات من خلال:

- الزيارة الميدانية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية -قائمة- وإجراء مقابلات شخصية مع

المدراء والمسؤولين وبعض الموظفين لجمع المعلومات المتعلقة بتنظيم إدارة المشتريات للمؤسسة.

- القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

- مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل، الخزينة.

- النسب المالية: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الهيكل المالي، نسب المردودية، نسب الربحية.

الدراسات السابقة:

إن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات أسعار الصرف موضوع حديث، إذ لا توجد كتب

متخصصة تتناول هذا الموضوع، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:

➤ دراسة عادل عشي، (2005): الهدف من هذه الدراسة معرفة عملية تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير

والمؤشرات المستخدمة وإسقاطها على مؤسسة صناعية للكوابل بسكرة، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على

القوائم المالية لحساب مؤشرات التوازن الساكن.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي عدم كفاية التحليل الساكن بحيث يجب اللجوء إلى التحليل

الحركي المالي، في حين تهدف دراستنا لمعرفة أثر تغيرات أسعار الصرف للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات

النارية وتطبيقاتها على أدائها المالي، وذلك بجمع وتحليل المعطيات التي تخدم موضوعنا فيما يخص تغيرات أسعار

الصرف، وكذلك تقييم أدائها المالي باستخدام النسب المالية إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بتغير تغيرات أسعار

الصرف.

➤ دراسة السعيد عناني، (2006): قامت هذه الدراسة بتحليل الإجراءات المعمول بها في الصفقات

الدولية، وكإحاطة بالموضوع تم إدراج حالة مؤسسة الملح بسكرة، وهذا بالتركيز على المعاملات التي تتمحور حول

الجوانب الحقيقية لحركة السلع والخدمات وإهمال التأثيرات التي تحدثها مختلف العقبات الأخرى كالضرائب، الرسوم

الجمركية،... الخ.

حيث توصل إلى توضيح كيفية مواجهة هذه الوحدات لمخاطره وتغطية الخسائر المترتبة عن الصرف وكذا ذكر

أهم الإجراءات المحاسبية التي تعتمد في تنظيم عمليات الجرد المحاسبي وما يستتبعها من إعداد وترجمة للقوائم المالية

وكيفية التعامل مع سعر الصرف الجاري والتاريخي.

➤ **دراسة شوقي طارق، (2009):** حيث تضمنت الدراسة على دراسة حالتين تطبيقيتين، الأولى لمؤسسة أجنبية تطبق معايير المحاسبة الدولية وهي البنك العربي، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية تأثير تغيرات أسعار الصرف على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالإضافة إلى كيفية ترجمة بنود كل من القائمتين. أما الدراسة الثانية فكانت في مؤسسة البلاستيك والمطاط التي تقوم باستيراد المواد الأولية من فرنسا بالدولار الأمريكي وتعمل على التغطية من خطر سعر الصرف عن طريق تكوين مؤونات في حالة ارتفاع سعر الصرف، فهي تبين الممارسة المحاسبية الجزائرية حيث تطرقت لأثار تغيرات أسعار الصرف على التعاملات بالعملة الأجنبية

➤ **دراسة Taline Koranchelian، (2005):** حيث اهتمت هذه الدراسة بتقدير توازن الصرف الحقيقي على المدى الطويل، وعن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني. حيث توصل إلى أنه على الجزائر أن تستمر في التعويم، حيث استهدفت سعر الصرف الحقيقي المستمر على فترة طويلة حيث لا يوجد هناك ما يبرر مثل هذه السياسة التي لا تستوعب الصدمات الحقيقية من خلال السماح لسعر الصرف الاسمي أو الأسعار النسبية للتحرك، وينبغي توجيه سياسة سعر الصرف لتحقيق المواءمة بين سعر الصرف الحقيقي مع المحددات الأساسية، والإنتاجية.

شرح المصطلحات الأساسية:

- **الأداء المالي:** قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.
- **المؤسسة الاقتصادية:** هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، بهدف جمع عوامل الإنتاج بغية إنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق الأهداف المسطرة التي وجدت من أجلها.
- **سعر الصرف:** هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- **سوق الصرف:** هو المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، حيث يتم تبادل هذه العملات من خلال سعر الصرف، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق وإنما تتم العمليات بين المتعاملين إما مباشرة أو من خلال وسطاء.
- **تقييم الأداء المالي:** هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، باستخدام مجموعة من المؤشرات، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.
- **خطر سعر الصرف:** هي تلك المخاطر المرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات

الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.

منهج الدراسة :

قصد الإحاطة والإلمام بجوانب الموضوع والتمكن منه تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها بشكل تسلسلي، وذلك من خلال عرض معظم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف من مفهوم، وظائف، أنواع، أهم النظريات المفسرة له، أسواقه، أنظمة، والمخاطر الناجمة عن تقلباته، وكذا المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي ومؤشراته.

وتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة قصد إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، وبهدف الوصول لعرض نتائج الدراسة استعنا بالأسلوب التحليلي لتحديد اتجاه تطورات مؤشرات الأداء المالي وكان ذلك من خلال قياس تلك المؤشرات قبل إدراج فروقات الصرف وبعد إدراجها في القوائم المالية.

هيكل الدراسة:

سعيًا لتحقيق الأهداف المسطرة واختبار صحة الفرضيات، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول مستهلي بتمهيد ومنتهاية بخلاصة، حيث خصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري، أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي، ويمكن استعراض هيكل الدراسة كما يلي:

- الفصل الأول: "الإطار النظري لسعر الصرف" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فخصص المبحث الأول لمفاهيم أساسية حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني فكان حول سوق الصرف الأجنبي، في حين تناول المبحث الثالث أنظمة الصرف الحديثة في ظل صدمات سعر الصرف.
- الفصل الثاني: "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل خطر سعر الصرف" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فخصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للأداء المالي، أما المبحث الثاني فكان حول معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي، في حين تناول المبحث الثالث أثر الخطر الناجم عن تقلبات أسعار الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة.
- الفصل الثالث: "الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فخصص المبحث الأول لتوصيف عام للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقائمة، أما المبحث الثاني فكان حول تأثير فروقات الصرف على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، في حين تناول المبحث الثالث أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من العراقيل التي صعبت علينا دراسة الموضوع سواء في جانبه النظري أو التطبيقي، فعلى مستوى الجانب النظري ونظرا لحداثة الموضوع فإن المراجع التي توضح أثر تغيرات سعر الصرف على الأداء المالي نادرة نسبيا.

أما على مستوى الجانب التطبيقي تعرضنا لعناء كبير وقضاء شوط طويل للحصول على قبول إجراء الدراسة الميدانية في العديد من المؤسسات التي لها تعاملات كبيرة مع الخارج (تصديرًا واستيرادًا) والتي كانت ستخدم موضوعنا أكثر وتساعدنا على توضيح العلاقة بين المتغيرين (الأداء المالي، سعر الصرف) أما بالنسبة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية ساعدتنا لكن ليس لها تعاملات كبيرة بالعملة الأجنبية ولا تصدر منتجاتها للخارج بل تقوم ببيعها محليا بالإضافة إلى أن مشترياتها بالعملة الأجنبية قليلة والتعاملات تتم في فترات متقاربة بمعنى سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترات التي تشتري فيها المؤسسة لا يتغير بقدر كبير.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر

الصرفه

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على العمليات الاقتصادية المحلية والدولية وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشكلتي التمويل والتمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات الموارد التمويلية والتمويلية المحلية بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة. فالبلد يتعامل بشكل دائم مع العالم الخارجي من خلال الاستيراد والتصدير، ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، السلعية، الخدمية والمالية، حيث يعتبر سعر الصرف المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أماننا مسألة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لاقتصاد بلد ما، ومن الطبيعي أن يكون له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، حيث لا يوجد هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الثابت إلى نظام تعويم أسعار الصرف، كما توجد العديد من النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها.

كما تعتبر دراسة تقلبات أسعار الصرف ذات أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام وعلى المتغيرات الجزئية بشكل خاص.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مفاهيم أساسية حول سعر الصرف وسوق الصرف، بالإضافة إلى أنظمة الصرف الحديثة في ظل صدمات سعر الصرف، لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.
- المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.
- المبحث الثالث: أنظمة الصرف الحديثة في ظل صدمات سعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

لقد اهتمت جميع الدول بسعر الصرف نظرا لأهميته البالغة في التعاملات الاقتصادية بين دول العالم، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل الداخلي والخارجي خاصة للبلاد السائرة في طريق النمو، ونظرا لاعتباره المرآة العاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم الأولية المتعلقة بسعر الصرف، بدايتا من تعريفه والوظائف التي يؤديها بالإضافة إلى أنواعه وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه.

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح سعر الصرف، لذلك سنتعرض في هذا المطلب إلى كل من تعريفه، أهميته وأهم الوظائف التي يقوم بها.

أولاً: مفهوم سعر الصرف.

1- تعريف سعر الصرف:

لقد تعددت تعاريف سعر الصرف واتخذت عدة توجهات نذكر منها ما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"¹.

ويعرف أيضا بأنه: "سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية، أو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي، أو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدة من العملة المحلية"².

وكما يعرف بأنه: "عملية تبادل العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو العكس بالعكس، إذا كان ينطوي على عمليتين يسمى هذا التبادل بالتبادل المباشر، وإذا كان ينطوي على العديد من العملات، يقال أنه التبادل غير المباشر"³.

ومما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمننا لوحدتها واحدة من العملة الوطنية.

2- أهمية سعر الصرف:

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سعر الصرف يعتبر حجر الزاوية في الاقتصاديات لاسيما كونه القناة الناقلة للعلاقة التبادلية بين الاقتصاد المحلي والأجنبي، فهو يتعدى الجانب النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي،

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.15.

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 1996، ص.107.

³ Paul Grandjean, *Change et gestion du risque de change*, chihab, france, 1995, p.5.

- ويمكن تلخيص أهمية سعر الصرف فيما يلي¹:
- ينظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات؛
 - يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها؛
 - تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق إستقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فهو توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين؛
 - يؤدي إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى إرتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة.

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف، يمكن إيجازها كما يلي²:

- 1-** وظيفة قياسية: حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلع في السوق الأجنبية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- 2-** وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة، أو الاستعاضة عنها بالواردات، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- 3-** وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.ص. 345-346.

- علي بو عبد الله، أثر الأسواق الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص. 68.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 93.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

يمكننا التمييز بين عدة أنواع لسعر الصرف تختلف حسب المؤشر المراد حسابه، وعادة ما يتأثر سعر الصرف بعوامل مختلفة سنتعرض لذلك فيما يلي:

أولاً: أنواع سعر الصرف.

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من سعر الصرف تتمثل في:

1- سعر الصرف الاسمي (TCN):

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وذلك من خلال تبادل العملات بيعاً وشراءً حسب أسعارها، حيث يتم تحديد قيمتها وفقاً لقانون العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹.

2- سعر الصرف الحقيقي (TCR):

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي². ويحسب هذا المعدل وفق الصيغة الآتية³:

$$TCR = TCN \cdot \left(\frac{pd}{pf} \right)$$

حيث: (TCR): سعر الصرف الحقيقي؛

(TCN): سعر الصرف الاسمي؛

Pd، Pf: الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

ومن الصيغة أعلاه يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية.

إذا كان سعر الصرف الاسمي يقيس السعر النسبي بين عمليتين فان سعر الصرف الحقيقي (TCR) يقيس السعر النسبي لسليتين من السلع، بمعنى أنه يقيس السعر النسبي للمنتجات المحلية مقابل المنتجات الأجنبية بالعملة

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.ص. 103-104.

² المرجع نفسه، ص. 105.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 27-28.

المحلية فهو يعبر عن القوة الشرائية للبلدين لذلك يعتبر سعر الصرف الحقيقي كمؤشر القدرة التنافسية للأسعار في البلد¹.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى.

ويمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: قائمة عملات البلدان المتعامل معها، والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة إلى بلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر².

4- سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الحقيقي إلى ذلك الجزء الذي ينظر إليه باعتباره يتحدد عن طريق التوازن الاقتصادي الكلي وإلى الجزء الذي ينظر إليه باعتباره يتحدد كسعر نسبي بين السلع القابلة للتجارة وتلك غير القابلة للتجارة عن طريق التوازن الاقتصادي الجزئي، وتنقسم أسعار الصرف التوازنية إلى حقيقية وإسمية.

كثير من الباحثين قاموا بإعطاء سعر الصرف الحقيقي التوازني تسميات مختلفة فقد أطلق عليه Williamson إصطلاح سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي وأطلق عليه ألان وشتاين إسم سعر الصرف الحقيقي الطبيعي.

سعر الصرف الحقيقي التوازني يتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت ويحقق التخصيص الأمثل للمواد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة³. وسعر الصرف الاسمي التوازني هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف الاسمي التوازني (e^*) يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، ويرمز له بالرمز (TC^*) ⁴.

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007، ص.55.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.105.

² سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص.98.

⁴ عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003، ص.7.

يتم تحديد سعر الصرف التوازني باستعمال منهج تعادل القوة الشرائية، حيث تقول هذه النظرية أن سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي، أي القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية، وبالتالي فإن (PPA) النسبي هو مؤشر مقبول لأسعار الصرف التوازنية، حيث أن سعر الصرف التوازني حسب منهج تعادل القوة الشرائية محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف، أو باستعمال نسبة الأسعار القابلة للتجارة للأسعار غير القابلة للتجارة (PT/PN)، والتي تعطي مقياساً لكيفية تخصيص الموارد بين القطاعين.

بصفة عامة فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت، ويعني التوازن الداخلي أن قطاع السلع غير القابلة للتجارة يكون في توازن وأما التوازن الخارجي فيعني أن الميزان الجاري يتم تمويله بتدفق مستدام لرؤوس الأموال¹.

5- السعر العاجل والسعر الآجل للصرف: يمكن تعريف كل منهما كما يلي:

أ- سعر الصرف العاجل: نعي بسعر الصرف العاجل ذلك السعر الذي يتم بموجبه عقد المعاملات التي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين من إبرام العقد وهي مدة كافية للمساهمين في العملية لأن يرسلوا البنوك التي يتعاملون معها في الداخل والخارج².

ب- سعر الصرف الآجل: هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومسك العملتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة³. ومنه يمكن احتساب سعر الصرف الآجل بالاستناد إلى ثلاثة عناصر وهي⁴:

- سعر الصرف العاجل السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة؛
- سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما افترض العملة المباعة التي سيتم السداد بها؛
- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتريّة في ودیعة ثابتة لفترة العقد الآجل، والفرق بين السعر الآجل والعاجل يسمى بهامش السعر الآجل.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

هنالك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر الصرف لدولة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي وعلى العموم يمكن أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين هما:

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

¹ مراد باريك، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تلمسان، 2014، ص.15.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص.97.

³ عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات -، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص.118-119.

⁴ M. Jura, **Technique financière internationale**, Dunod, France, 1999, P.101.

أ- كمية النقود: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه¹. وانطلاقاً من مفهوم سعر الصرف فإن أي زيادة في المعروض النقدي تدفع إلى التزاحم على شراء وحدة النقد الأجنبي وهي بالنتيجة كأى سلعة أخرى سيزداد سعرها لمحدودية عرضها في الأجل القصير على الأقل ولكن باستمرار تزايد المعروض النقدي سيدفع سعر الصرف نحو الارتفاع وهذا يعكس علاقة مباشرة وقوية بين المعروض من النقود وبين سعر الصرف وتسير بالاتجاه الطردي والعكس صحيح، وعليه فإن عرض النقد يعد متغيراً مؤثراً في سعر الصرف الأجنبي مع اشتراط ثبات المعروض من النقد الأجنبي².

ب- أسعار الفائدة: يعتبر الاقتصاديون أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات المرتبطة بشكل كبير بسعر فائدتها. ويتمثل هذا الارتباط القائم بينهم على النحو التالي³:

- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل، والعكس من ذلك صحيح؛

- انخفاض سعر الفائدة يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ج- معدلات التضخم: يعرف التضخم على أنه زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وعرف على أنه زيادة الإنفاق القومي دون أن يوافق ذلك زيادة في الإنتاج⁴.

د- التغير في نسبة الصادرات والواردات: يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات⁵.

هـ- الدخل: يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في سعر الصرف باتجاهين هما:

➤ إن زيادة النشاط الاقتصادي أو أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة سيؤدي لزيادة الطلب على الواردات، الذي بدوره يؤدي لزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل الطلب على الواردات، وهذا يؤدي لانخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية، والعكس صحيح في حال انخفاض الدخل وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أي في حال وجود ركود اقتصادي، فهذا يؤدي لانخفاض الإنفاق

¹ سمرد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2001، ص.95.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص.24.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص.93-94.

⁴ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيداوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص.153.

⁵ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص.50.

الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات وزيادة الصادرات، وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية¹.

➤ إن زيادة التدفق الرأسمالي يؤدي لزيادة الدخل النقدي في الدولة المستقبلية له، مما يؤدي لزيادة طلبها الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات من البلد الذي صدر تلك الأموال، كذلك يؤدي ذلك التدفق لانخفاض الدخل النقدي في البلد التي صدرت تلك الأموال ويؤدي ذلك لانخفاض طلبها الداخلي بما فيه الطلب على الواردات، وكنتيجة للحالتين السابقتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المصدر لرأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري معوضا العجز الذي حدث في حساب رأس المال طويل الأجل الناتج من التدفق الرأسمالي للخارج مؤدياً لارتفاع سعر صرف عملتها المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابلها².

و- الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية³.

2-العوامل غير الاقتصادية: توجد عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها كالآتي⁴:

أ- الاضطرابات والحروب: من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبيًا، وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

ب- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد إذا كان من الضروري تعديلهما أو إبقائها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بمؤلاء المتعاملين وخبرتهم.

ج- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها، وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساساً وقويًا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص.75.

² محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص.238.

³ حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص.127.

⁴ العديد من المراجع أهمها:

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص.81-82.

- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص.77.

د-ظروف السوق: إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات يؤثر على أسعار العملات ومدى تجاوبه بما يجري من أحداث وأوضاع معينة فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لوضع ما في وقت ما ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف وتحديد حده حسب الأنظمة المختلفة.

توجد العديد من النظريات والنماذج التي يتم الاستناد إليها في تفسير اختلاف أسعار الصرف، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح هذه النظريات وكذا آلية تحديد سعر الصرف حسب الأنظمة المختلفة.

أولاً: نظريات سعر الصرف.

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف، وهذا ما سيتم التعرض إليه فيما يلي:

1- نظرية تعادل القوى الشرائية: تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، هي نظرية اقتصادية تنطلق الفكرة الأساسية لها من كون أن القيمة التوازنية لأسعار الصرف في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية¹، وتركز على وجود علاقة سلوكية بين تطورات أسعار الصرف والقدرة الشرائية للنقود. وفحوى نظرية تعادل القوى الشرائية تقول أن نفس المجموعة من السلع ينبغي أن تباع بنفس السعر في الدول المختلفة عندما يتم تقويمها بعملة مشتركة وأساس هذه النظرية هو ما يسمى بقانون السعر الواحد*، ويمكن إيضاح مبدأ تعادل القوى الشرائية من خلال التفرقة بين الصيغة المطلقة والصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية².

أ-الصيغة المطلقة: تقرر نظرية تعادل القوى الشرائية طبقاً لهذه الصياغة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوى الشرائية لعملتين مختلفتين، فهو عبارة عن نسبة السعر بالبلدين بمعنى أن سعر الصرف سوف يكون مساوياً لنسبة مستوى الأسعار في الخارج ومستوى الأسعار في الداخل.

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار في الخارج}}{\text{مستوى الأسعار في الداخل}}$$

تعادل القوى الشرائية المطلق يستعمل قانون السعر الواحد لسلة من السلع في إطار المقارنة الدولية هذا القانون يتضمن أنه إذا غابت تكلفة تحويل الأسعار نفس السلعة تتساوى في مختلف البلدان بفعل المضاربة عندما تكون على نفس السلعة.

وعليه فقانون السعر الواحد يأخذ الشكل التالي:

$$PI = E_{pi} * \dots \dots (1)$$

¹ رحيمة بن عيني، سياسة سعر الصرف وتحديد حده دراسة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص.91.

* ينص على أن السلع المماثلة والمباعة في دول مختلفة يجب أن تباع بنفس السعر، عندما تكون هذه الأسعار مقومة بنفس العملة.

² سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص.211-212.

حيث: (PI)، (Pi*): الأسعار بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية على التوالي لمادة i (سلعة أو خدمة).
 (E): سعر الصرف معرف كسعر العملة الأجنبية.

$$E = \frac{PI}{PI^*} \dots \dots (2)$$

ويمكن كتابة الصيغة المطلقة ل PPA كما يلي:

بمعنى أن سعر الصرف حسب نظرية تعادل القوة الشرائية هو سعر الصرف الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملة وطنية في كل من السوق الداخلي والأجنبي¹.

ب-الصيغة النسبية: تعددت أشكال التعبير عن نظرية PPA ففي صورتها المطلقة والتي لم تعد صالحة للاستخدام نظراً للعيوب الكثيرة التي تشوبها. وتطرح الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية للتغلب على مشاكل الصيغة المطلقة وذلك من خلال الاعتماد على نسبة التغير في مستويات الأسعار، أي فارق التضخم في البلدين².

إن نظرية تعادل القوى الشرائية النسبي عموماً يمكن أن تطبق لإعادة الحساب أين تكون الأسعار الأجنبية والمحلية غير متساوية لأنها ترتبط بعلاقة غير مستقرة:

$$P^* = K \cdot P$$

حيث: (P*): التضخم الأجنبي؛
 (K): الفرق المستقر بين أسعار السلع المحلية والأجنبية؛
 (P): التضخم المحلي.

من خلال المعادلة يمكننا الحصول على التغير النسبي في سعر الصرف فكل التغيرات في الأسعار الأجنبية والمحلية يجب أن تعوض بتغير نسبي e لسعر الصرف حيث:

$$e = p^* - p$$

وخلاصة القول أن الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية توصلت إلى أنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المحلية فإن سعر الصرف سوف يتغير بنفس النسبة أي انخفاض عملة الدولة المحلية، بمعنى تساوي زيادة معدل تضخمها بالنسبة للدولة الأجنبية³.

2-نظرية تعادل أسعار الفائدة: قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي كينز عام 1923 من خلال قوله: "سعر الصرف الأجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة"، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه تحركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف، فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات⁴.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في

¹ نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص.22.

² سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص.23.

³ P.Grauwe, **La monnaie internationale: Théories et perspectives**, de boeck, 1999, p.134.

⁴ رحيمة بن عيني، مرجع سبق ذكره، ص.98.

السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل¹.

ويمكن التمييز بين صيغتين لنظرية تعادل أسعار الفائدة هما:

أ- تعادل أسعار الفائدة المغطاة: إن تعادل أسعار الفائدة المغطاة تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل بواسطة أبعاد سعر الفائدة، تشير إلى معدل العلاوة والخصم في عملة ما أي الفرق بين سعر الصرف الأجل وسعر الصرف الفوري وتأخذ معادلة أسعار الفائدة الشكل التالي²:

$$\frac{F}{S} = \frac{1 + I}{1 + I^*}$$

حيث: (I): سعر الفائدة الأجنبي؛

(I*): سعر الفائدة المحلي.

ب- تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة: إن المتعامل عندما يكون غير مكترث للخطر، ويقوم بالتعامل في سوق الصرف دون القيام بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف وأنه لمن المهم معرفة أن هذه العلاقة التي تحدث فقط إذا كان المتعامل محايد اتجاه الأخطار، وتشير هذه النظرية إلى أن معدل المردودية المخصومة على الأصول المحررة بالعملات المختلفة يجب أن تكون متساوية ويكون المستثمرون غير مبالين بالاحتفاظ بالأصول بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية هذه العلاقة تشترط أن معدلات التغير المتوقعة في سعر الصرف تكون مساوية لفروق أسعار الفائدة بين البلد المحلي والبلد الأجنبي. وتأخذ الشكل التالي³:

$$S' = \frac{Sa - S}{S}$$

حيث: (S'): معدل التغير المتوقع في سعر الصرف؛

(Sa): سعر الصرف الفوري المتوقع خلال سنة بعد توظيف المبلغ المستثمر وتحويله.

3- النماذج النقدية: يعتبر سعر الصرف حسب هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة، وقد ظهرت هذه النماذج في سنوات السبعينات وطورت في مدرسة شيكاغو من طرف Frankel et Mandel، والصفة المشتركة بين هذه النماذج هي الاحلال التام بين الأوراق المالية والأجنبية مع وجود تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة، ويعرف هذا النموذج ثلاثة أسواق: السوق النقدي المحلي، السوق النقدي الأجنبي وسوق الأوراق المالية (المحلية والأجنبية)، وليتم التوازن بين السوق المحلي والأجنبي يجب التوازن في سوق الأوراق المالية⁴.

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مرياح ورقلة، الجزائر، 2011، ص.ص.10-11.

² لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص.175.

³ Philippe D'Arvisenet, **Finance internationale**, dunod, Franc, 2004, p.98.

⁴ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص.327.

أ- النموذج النقدي بالسعر المرن (FLMA): يعتبر هذا النموذج امتداداً لنظرية تعادل القوة الشرائية من أجل تفسير سعر الصرف، يحدد سعر الصرف وفقاً لهذا النموذج بالمعادلة النقدية التي تحدد التوازن في السوق النقدي المحلي والأجنبي والتي تمثل تساوي كل من العرض والطلب على النقود، ويفسر التغير في سعر الصرف مرتبطاً بالتغير في كل من عرض النقود، أسعار الفائدة والدخل، أما بالنسبة لعلاقة فيشر فهي توضح العلاقة الموجبة بين سعر الصرف و معدل الفائدة¹.

ب- النموذج النقدي بالسعر الجامد (SPMA): قدم هذا النموذج Dornbusch سنة 1976، يقترح النموذج ديناميكية في الصرف التي لها خصائص التوازن في المدى الطويل، هذه الخصائص تتماشى والنظرية النقدية، بحيث يكون التغير في الكتلة النقدية في المدى الطويل دون أثر حقيقي، كما تتعادل الأسعار وسعر الصرف الاسمي (كذلك سعر الصرف الحقيقي بسبب فرضية عدم مرونة الأسعار) بالنسبة للصدمة².

4- نموذج توازن المحفظة المالية: يفترض المتعاملون الاقتصاديون في ظل هذا النموذج أن القيمة التبادلية لسعر صرف عملة الدولة تتحدد عن طريق كميات النقود الوطنية والكميات المطلوبة والمعروضة من الأوراق المالية المحلية والأجنبية في هذه الأسواق، وأن سعر الصرف يرتفع ويتطور بمنطق الثروة التي تعبر عن المضاربة الدائمة بين الأصول المتداولة خصوصاً في سوق الصرف. ويشتمل النموذج على المعادلات التالية³:

$$M = a(i, i^*, r, r^*) w \dots \dots (1)$$

$$B = b(i, i^*, r, r^*) w \dots \dots (2)$$

$$EF = c(i, i^*, r, r^*) w \dots \dots (3)$$

$$W = M + B + EF \dots \dots (4)$$

حيث: B: عرض الأصول المحلية؛ F: ملكيات الأصول الصافية بالعملة الأجنبية؛ W: الثروة الكلية؛

E: سعر العملة الأجنبية مفسراً بالعملة المحلية؛ i, i^* : أسعار الفائدة للسندات المحلية والأجنبية.

r, r^* : الأخطار على السندات المحلية والأجنبية.

حيث أن المعادلات من (1) إلى (3) تصف شروط التوازن في السوق وعوامل الطلب على العملة المحلية للسند المحلي وللسند الأجنبي الذين هم الأصول الثلاثة المسموحة للأعوان.

وتفترض بأن الزيادة في عرض النقود في الدولة المحلية تؤدي لانخفاض سعر الفائدة المحلي، هذا الانخفاض ينقل الطلب من السندات المحلية إلى السندات الأجنبية، والانتقال إلى الأصول المالية الأجنبية يخفض سعر الصرف الوطني مما يحفز صادرات الدولة المحلية ويخفض وارداتها، الأمر الذي يؤدي لحدوث فائض في الميزان التجاري وارتفاع في قيمة العملة المحلية والذي يصحح التدهور الذي حدث في قيمة العملة المحلية.

¹ علي عدنان عباس، المنهج النقدي في القوة المتحركة في سعر الصرف الأجنبي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، بدون بلد نشر، 1999، ص.65.

² Maurice by, **Relation économique internationale**, collection Dolez, france, 5eme édition, 1987, p.p.229-230.

³ رحيمة بن عيني، مرجع سبق ذكره، ص.104.

5- نموذج ماندل - فلمنج: وهذا النموذج هو إطار نظري يسمح بتحليل أثر السياسات الاقتصادية والأزمات الخارجية في مختلف النظم وفي كل الحالات يهتم بحرية رؤوس الأموال الدولية، فهو يدرس أثر ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويميز كذلك بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات. ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الإستجابة لشروط توازن سوق السلع وتوازن سوق النقد هذا بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات¹.

6- نظرية كفاءة الأسواق: تقوم هذه النظرية على الاستغلال الكفاء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفاء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام يعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما وقد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت².

وطبقا لمنهج fama يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد وإن حصل أنه بزيادة مجموعة المعلومات والمتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة والدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استجابة للمتعامل في السوق بأن يحقق أرباحا غير عادية باستخدام قواعد التجارة البينية إما على معلومات عامة أو خاصة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك فقد أظهر اختبار كل من Giddy وكذلك Hunt على التوالي 1975 و1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراسات Dufey وdonald Curney et mac في 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا³.

7- نظريات أخرى:

أ- نظرية الأرصدية: وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها⁴.

ب- نظرية سعر الخصم: إن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.124.

² سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص.390.

³ محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص.27.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 2011، ص.337.

الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة الى انخفاض الطلب على عملة تلك الدولة، وانخفاض قيمة العملة الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها، ولازال الأساس في تغيير أسعار الخصم كوسيلة لعلاج ميزان المدفوعات يستند إلى هذه النظرية¹.

ج- النظرية الكمية للنقود: تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود².

د- النظرية الإنتاجية: استنادا لهذه النظرية ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسین سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للاقتصاد الوطني ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية، وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة³.

ثانيا: آلية تحديد سعر الصرف حسب الأنظمة المختلفة.

تصنف نظم الصرف المتاحة والمطبقة عمليا في الوقت الحاضر في صنفين رئيسين وهما نظم أسعار الصرف الثابتة ونظم أسعار الصرف المرنة.

1- نظم سعر الصرف الثابتة: تقوم فلسفة هذا النظام على أساس تثبيت العملات الوطنية إلى قاعدة صرف محددة غالبا ما تكون الذهب من المعروف أن هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب أو عملة رئيسية قابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار الأمريكي، إذ يتم تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية، بحيث لا تنحرف أسعارها عن قاعدة التثبيت الرئيسية إلا ضمن الحدود المسموح بها، ويتطلب نظام سعر الصرف الثابت ما يلي:

- قابلية التحويل التامة بين العملات المختلفة لتسهيل تسوية المدفوعات المتعددة الأطراف؛

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص.88.

² جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.105.

³ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص.229.

- إلغاء القيود المفروضة على التجارة والصرف والمدفوعات الدولية، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وتوسيع حجم التجارة الدولية.

وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب، التي ظهرت خلال القرن 19 حيث ارتبطت قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذلك فانه في ظل قاعدة الذهب الاصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا، وتم تبنيه مع شيء من التحوير في نظام بروتن وودز في ظل ما سمي بأسعار الصرف القابلة للتعديل الذي قام عليه صندوق النقد الدولي، إلا أنه قد فشل في توفير زيادة ثابتة في الاحتياطيات الدولية، حيث اعتمد هذا النظام بصورة رئيسية على العجز المتحقق في ميزان المدفوعات الأمريكي، الذي توجت بإعلان الرئيس الأمريكي الغاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، واضعا بذلك نهاية لنظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل¹.

لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمان العملة إلى الأصل، ومع ذلك فان هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهذه الحدود ما تعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب ويتضح مع ذلك أن بيع وشراء الذهب وتصديره الى الدولة يرتفع فيها سعر صرف عملتها أو استيراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها. ومع ذلك فانه يرد على ذلك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعى القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتأمين، وإذا أخذنا هذه النفقات في الاعتبار أمكننا أن نتصور أماكن اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلى العودة لهذا السعر².

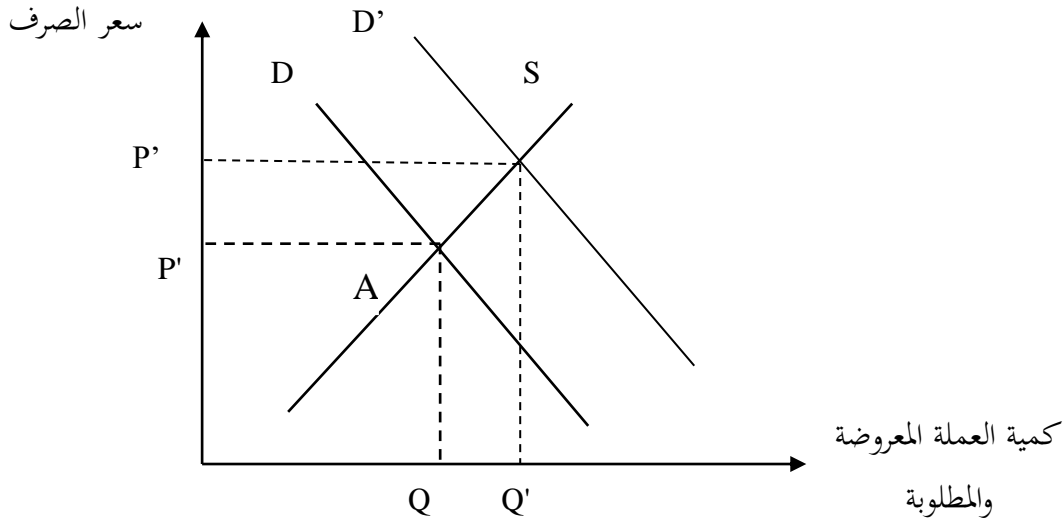
ويتحدد سعر صرف العملة في نظم أسعار الصرف الثابتة بتقاطع منحني الطلب على العملة المحلية مع منحني عرض العملة المحلية ولكن عند سعر توازني محدد مسبقاً من قبل السلطات النقدية³. والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص.ص. 107-108.

² محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شهاب الجامعية، مصر، 1999، ص.89.

³ مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص.38.

الشكل (1-1): آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف الثابتة.



المصدر: مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص.38.

حيث:

(S): عرض العملة؛

(D): الطلب على العملة؛

(P): السعر التوازني؛

(Q): تمثل الكمية التوازنية من العملة.

فإذا ارتفع الطلب على العملة المحلية فإن الكمية المطلوبة منها تزيد عن الكمية المعروضة وهو ما يسبب ارتفاع قيمتها بالنسبة للدولار عن القيمة المحددة سابقا من طرف السلطات النقدية، وعليه تقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند سعر الصرف (P) من خلال زيادة الكمية المعروضة لكي تتماشى مع الكمية المطلوبة منها عن طريق شراء الأصول المالية بالعملة المحلية في سوق الصرف الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها في سوق الصرف، والعكس في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية¹.

2- نظم سعر الصرف العائم (المرن): وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

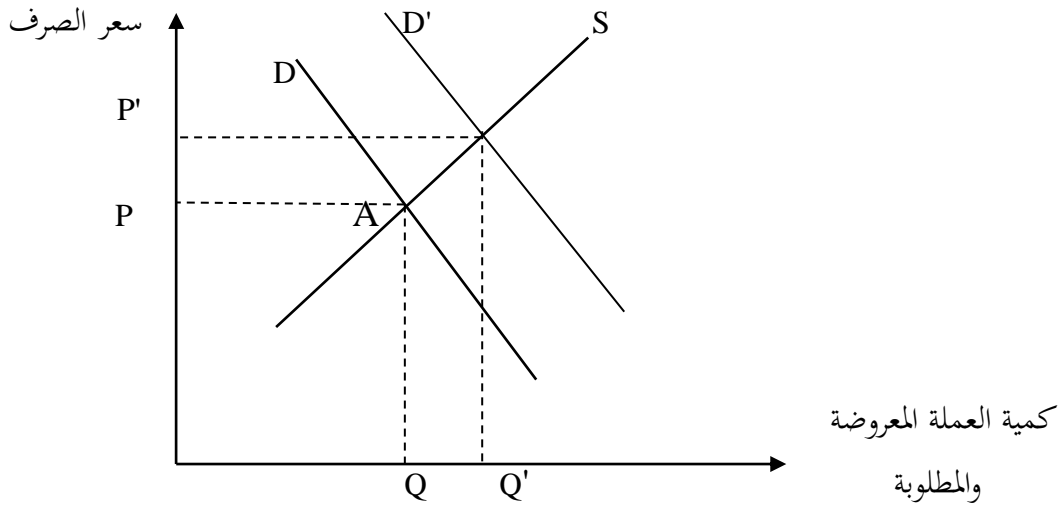
أ- التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى وضعية ميزان المدفوعات.

¹ جوزيف دانيالز، ديفيد فأنهور، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسيني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص.88.

ب- التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً¹.

ويتحدد سعر صرف عملة ما في نظام أسعار الصرف الحرة بتفاعل قوى العرض والطلب على تلك العملة، ويسمى سعر الصرف في هذه الحالة بسعر الصرف التوازني². والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (1-2): آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرنة.



المصدر: مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص.33.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النقطة التي يتقاطع عندها منحنى عرض العملة (S) مع منحنى الطلب عليها (D) هي نقطة التوازن، وبذلك يكون سعر الصرف عند التوازن هو (P)³.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.116.

² مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص.33.

³ جوزيف دانيالز، ديفيد فاهور، مرجع سبق ذكره، ص.86.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.

لتحديد سعر الصرف المتعامل به لكل عملة ولتسوية الصفقات والمبادلات التجارية بين الدول لابد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه الصفقات وهو ما يسمى بسوق الصرف، لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على أسواق الصرف الأجنبي من حيث التعريف والأنواع والخصائص كما نركز على مختلف العمليات التي تجرى في هذا السوق.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه.

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي تتم فيه مبادلات الصرف الأجنبي أي بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، ولا يختلف هذا السوق عن الأسواق الآخرين إلا في المعاملات النقدية والمالية، ومنه سنتطرق في هذا المطلب لكل من مفهوم وخصائص سوق الصرف الأجنبي.

أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي.

سيتم التعرض فيما يلي إلى كل من تعريف سوق الصرف وأهميته.

1- تعريف سوق الصرف الأجنبي: لسوق الصرف تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

يعرف سوق الصرف بأنه: "السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية"¹.

ويعرف أيضا بأنه: "الآلية التي يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي العملات الأجنبية، وأنه يتكون أساسا من عدد البنوك المنخرطة في نشاط استبدال العملات الأجنبية، فالبنوك هي التي تصنع سوق الصرف، وهو سوق غير منظم مثل الأسواق المالية أو أسواق البضائع، وليس له مركز محدد يجتمع فيه المتعاملون"².

وكما يعرف أيضا بأنه: "المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، إذ تغطي عمليات بيع وشراء العملات لمختلف الفئات النقدية، يتم تبادل العملات من خلال سعر الصرف، حيث لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق وإنما تتم العمليات بين المتعاملين إما مباشرة أو من خلال وسطاء"³.

2- أهمية سوق الصرف الأجنبي: لسوق الصرف فوائد عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي⁴:

أ- تسوية المدفوعات الدولية: يسمح سوق الصرف الأجنبي بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

² عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص. 266.

³ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص. 121.

⁴ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص. 37-38.

الحوالات المصرفية والكمبيالات وغيرها، وأيا كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وغالبا ما تكون عملية المقاصة متعددة الاطراف.

ب- تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة: يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكوين نقطة التوازن.

ج- الصرف والائتمان: إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة للائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك فهي تقدم قروضها للمصدر وللمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبي.

لسوق الصرف مجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي¹:

1- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك التسويات الدولية من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية هو 1190 مليار دولار في أبريل 1995؛

2- بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي، فإن سوق العملات الأجنبية، لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطاتها؛

3- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، حيث تصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو 16% و 10% على التوالي، كما تستحوذ الأسواق الثلاثة لندن، نيويورك وطوكيو، على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم؛

4- تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي (3/2) صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سمسرة البنوك، وحوالي 16% من المعاملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات 20% فيشمل مؤسسات مالية خلاف سمسرة البنوك والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها؛

5- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتتب المؤسسة العادية للسمسرة ما بين 3000 و 4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط 24 ساعة.

تجري الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل، وتشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

¹ لورا إ. كودريس، أسواق العملات الأجنبية: الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1996، ص.ص. 22-23.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف والمتدخلون فيه.

تصنف أسواق الصرف الأجنبي إلى نوعين من الأسواق التي يتم التعامل فيها، وذلك عن طريق أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا وشراء وحتى متابعة وإشرافا، لذلك سنتطرق في هذا المطلب لكل من أنواع سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه.

أولاً: أنواع سوق الصرف.

لأسواق الصرف عدة أنواع، يمكن حصرها فيما يلي:

1- سوق الصرف العاجلة (الفورية): هي السوق التي تتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم، لأن العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل: لندن، باريس، نيويورك، طوكيو... الخ¹.

وتعتبر هذه السوق الأكثر شيوعاً في سوق الصرف يتحدد فيه السعر عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل².

2- سوق الصرف الآجلة: هي تلك السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدّمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حالياً من أجل التبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة أو لعدة سنوات³.

هذه السوق تشير إلى الإطار المؤسسي الذي يشتري ويبيع فيه النقد الأجنبي لتسليم مستقبلي، عند أسعار متفق عليها اليوم، وعادة ما يتم التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل تاريخ الاستحقاق، وتقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات، إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء، ويلجأ إليها المتعاملون لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل، الذين يتمثلون في ثلاث فئات رئيسية: المتعاملون في التجارة الخارجية (من السلع والخدمات) قد يستخدمون السوق الآجل من أجل التغطية، ومدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجعة المغطاة على سعر الفائدة على معدل عائد خال من مخاطر الصرف الأجنبي، وهناك مدراء المحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعملات الأجنبية⁴.

ويحدد السعر الآجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العمليتين، من خلال إضافة علاوة إلى سعر الصرف العاجل أو طرح خصم منه.

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} + \text{علاوة.}$$

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} - \text{خصم.}$$

¹ Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, librairie Vuibert, France, 4 ème édition, 1999, p.p.50-51.

² سي بول هالوود، رونالد ماكديونالد، مرجع سبق ذكره، ص.76.

³ Josette Peyrard, op.cit, p.57.

⁴ سي بول هالوود، رونالد ماكديونالد، مرجع سبق ذكره، ص.ص.76-77.

كما سبق يتضح أن سعر الصرف الآجل يرتبط باحتمالات توقع انخفاض أو ارتفاع العملة الأجنبية في المستقبل.

3- سوق الخيارات للعملات الأجنبية: هي السوق التي يتم فيها التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة وحصول المشتري طيلة فترة العقد على حق تأكيد عملية شراء/ بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية¹.

ثانيا: المتدخلون في سوق الصرف.

يمكن تصنيف أهم المتعاملون في سوق الصرف كالآتي:

1- البنوك: تعتبر البنوك من أهم متعاملي أسواق الصرف، ويمكن الفصل بين نوعين من البنوك يمكنها التدخل كل حسب طبيعته²:

أ- البنوك التجارية: تتدخل سواء لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها، ولكي تتمكن فعلا من تلبية حاجيات زبائنها من العملات الصعبة عليها أن تكون نشطة ومتواجدة بشكل مستمر في هذه الأسواق هذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية والاستمرارية لكل البنوك بحكم أنه مكلف وعليه كي تكون متواجدة فعلا أن تهيئ الإمكانيات اللازمة من موارد بشرية ومادية مناسبة وإعداد غرفة خاصة لهذا النوع من العمليات (غرفة الصرف أو الصفقات) في البنوك المتخصصة في أسواق الصرف يدعون وكلاء الصرف وهم الذين ينفذون العمليات في تلك الغرفة، يمكن أن يكون هؤلاء الوكلاء إما:

➤ محركوا السوق: الذين يضمنون بصفة دائمة توفر السيولة في السوق لأنهم يعرفون وفي كل لحظة أسعار صرف للشراء أو للبيع لعدد كبير من العملات الصعبة فهم يقومون بدور الطرف الآخر، وعليه فأسعار الصرف التي يحددونها تعتبر مرجعا بالنسبة لمتعاملين آخرين فقط البنوك الكبرى التي يمكنها القيام بهذه الوظيفة.

➤ وكلاء الزبائن الذين هم مسؤولين عن الاستجابة لطلبات الزبائن.

ومن أجل تسهيل هذه العمليات على كل بنك متعامل في هذا السوق يجب أن تتوفر على شبكة من البنوك الممثلة لها في دول العالم والتي تتوسط لها لتسليم أو استلام العملات المتفاوض عنها في السوق، وذلك بفتح حسابات لها في تلك البنوك بعملة الدولة المتواجدة فيها.

ب- البنوك المركزية: يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة وتنفيذ أوامر الحكومات من جهة أخرى، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو داخل مجال محدد مسبقا من خلال مسار الشراء أو البيع المكثف

¹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, **Les taux de change**, de boeck, france, 1^{re} édition, 2004, p.14.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.130.

للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده أسعار الصرف ونفس التدخل يمكنها أن تحافظ على عملتها الوطنية من خلال معدلات الفائدة (أقراض أو توظيف)¹.

2- سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملاء الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويتفاوضون عن تدخلهم عمولة ثابتة متفق عليها مسبقاً تحسب بنسبة مئوية من حجم الصفقة، يربطون علاقات مع البنوك سواء بالهاتف أو بمختلف وسائل الاتصالات الأخرى، يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دوراً مهماً في أسواق الصرف ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات ومصداقيتهم وهما الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة².

3- الزبائن: لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، بل يتدخلون بوساطة البنوك أو وسطاء الصرف يتمثلون أساساً في المؤسسات الصناعية والتجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي والأفراد.

بالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير من التعاملات فيما يخص الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل قدرة التدخل مباشرة في سوق الصرف. إبتداءً من سنوات التسعينات بعض هذه التجمعات أصبحوا متعاملين مهمين في سوق الصرف، وكذا مؤسسات الاستثمار مثل: صناديق المعاشات... إلخ، إلى جانب الأفراد الذين يملكون ثروة كبيرة من العملات الصعبة أصبح لهم دور هام جداً لأن مسيري هذه الأموال الضخمة يضعونها أكثر فأكثر في توظيفات خارجية من أجل تنويع المخاطر التي قد يتعرضون لها وكذا تعظيم مردودية استثماراتهم³.

المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف وكيفية التسعير فيه.

هناك مجموعة من العمليات التي تركز عليها أسواق الصرف من أجل تحسين أداءها وتحقيق مصالح مختلف الأطراف والمتعاملين فيها، ولكل عملية مستوى خطر مختلف عن الأخرى، كما توجد طريقتان للتسعير في سوق الصرف وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: عمليات سوق الصرف.

توجد العديد من العمليات التي يقوم عليها سوق الصرف وذلك لتحقيق مصالح المتعاملين فيه يمكن إيجازها فيما يلي:

1- المضاربة: تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات وتجنب المخاطرة خوفاً من تحمل الخسارة، فالمضارب يتقبل المخاطر ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملة الأجنبية مكشوفة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح، فيتقدم المضاربون إلى شراء

¹ موريدجاي كريانين، الاقتصاد الدولي -مدخل السياسات-، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ، السعودية، 2007، ص.267.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.109.

³ المرجع نفسه، ص.110.

كميات أكبر من العملة التي يتوقعون ارتفاع سعرها وبيعها عندما يتحقق هذا الارتفاع، ويحدث العكس عندما يتوقعون انخفاض سعرها، إذ يتم بيعها في الحال وشراؤها بعد أن يتحقق الانخفاض، كما ظهرت عمليات أخرى من المضاربة في ظل التطورات المعاصرة لعقود خيارات العملة الأجنبية حيث يقوم المستثمر بدفع علاوة ليكون له حق الخيار الخاص بشراء (أو بيع) عملة أجنبية ما، فإذا تحركت العملة موضع الاهتمام في الاتجاه المتوقع، فإن عقد الخيارات يمكن أن يباع إما بسعر أعلى أو يتم الحصول على العملة الأجنبية المتفق عليها، ثم إعادة بيعها في السوق الحاضرة وتتميز المضاربة عن المراجحة، بأن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة، بينما الثانية (المراجحة) تم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة¹.

2- المراجحة: وتعتبر من أبرز العمليات التي تجرى في سوق الصرف العاجل والتي تعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدود، والمراجحة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين².

3- التغطية: قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة، باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان تتم بعد فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف ويقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض هذا الأخير. لذلك وجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمالية من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق يتفق عليه اليوم، وتعتبر هذه العملية مكلفة أحيانا إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله ولم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الآجل³.

4- عمليات المقاصة: قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدتها المصدر⁴.

ثانيا: التسعير في سوق الصرف.

هناك طريقتان للتسعير في سوق الصرف، وهما الطريقة الأوروبية والطريقة الأمريكية.

1- الطريقة الأوروبية:

بموجب هذه الطريقة تكون العملة التي تسمى هي الدولار الأمريكي، والسعر الذي يعطى هو سعر الدولار

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 78-79.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

³ دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 147.

⁴ المرجع نفسه، ص. 148.

بالعملة الأوروبية أي تحديد ما يساوي الدولار الواحد من العملة الأوروبية الأخرى¹.
وبمعنى آخر، تسمى أيضا بالطريقة السعرية، والتي تعبر عن عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (عملة قيادية)، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في المراكز المالية².
2- الطريقة الأمريكية:

بموجب هذه الطريقة تكون العملة التي تسمى هي الأوروبية (الأجنبية)، والسعر الذي يعطى هو سعر العملة الأوروبية بالدولار الأمريكي، أي ما تساويه الوحدة من العملات الأجنبية من الدولار الأمريكي³.
وتسمى أيضا الطريقة التبادلية، حيث تعبر عن وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية، وهذه التقنية تستعمل في بعض المراكز المالية فقط، إذ يسعر الجنيه الإسترليني، الأورو، الدولار والدولار النيوزيلاندي وفقا لهذا الأسلوب⁴.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص.105.

² عرفان تقي حسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص.162.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص.106.

⁴ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص.162.

المبحث الثالث: أنظمة الصرف الحديثة في ظل صدمات سعر الصرف.

منذ السبعينات غيرت عدة دول أنظمة سعر صرفها وذلك من التحول من نظام صرف مربوط بعملة واحدة عموماً الدولار إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو التوجه نحو صرف مرن وقد زاد هذا التوجه خصوصاً في أعقاب أزمات العملة كأزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا ، لتظهر هناك ترتيبات حديثة لأنظمة الصرف. **المطلب الأول: تقسيمات أنظمة الصرف التقليدية.**

هناك مجموعة من التقسيمات لأنظمة الصرف والتي تختلف باختلاف الأنظمة المالية والنقدية الدولية ويمكن تصنيفها إلى ترتيبين أساسيين هما ترتيبات رسمية وضعها صندوق النقد الدولي وترتيبات أخرى بديلة سنتطرق لذلك فيما يلي:

أولاً: ترتيبات صندوق النقد الدولي FMI: وضع صندوق النقد الدولي الترتيب الرسمي لأنظمة الصرف وذلك من خلال خيارين هما¹:

1- ترتيبات أنظمة الصرف حسب Facto: هذا النوع من الترتيب لأنظمة الصرف، قائم على أساس السلوك الحقيقي لسعر الصرف، الأمر الذي يجعل سعر الصرف يعيش حالة عدم الاستقرار بسبب وجود الصدمات وغياب عمليات الضبط من طرف السلطة النقدية، وبالتالي فإن الأمر غير مضمون بالنسبة لنظام الصرف (البنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف ليضع سياسة نقدية رشيدة).

2- ترتيبات أنظمة الصرف حسب Jure: هذا الترتيب ينص على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لكن لا يبين الفرق بين السياسة المعلنة والسلوك الفعلي للسلطات النقدية، والفرق بينه وبين نظام الصرف الثابت القابل للتعديل (الذي يعتبر نظام يمزج بين ما ينص عليه ترتيب Jure والمرونة التي ينص عليها ترتيب Facto).

¹ عمار جعفري، إشكالية اختبار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1999-2010-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص.52.

الجدول رقم (1-1): تطور ترتيبات أنظمة الصرف حسب صندوق النقد الدولي.

1973-1959
-قيمة ثابتة لسعر الصرف. -سعر صرف حقيقي، وأخرى ثابتة، مطبق على الكل أو بعض المعاملات الدولية.
1974
-تقلب سعر الصرف في حدود هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات، متوسط سعر الصرف لأهم عملات الشركاء التجاريين). -سعر الصرف لا يتقلب في مجال ضيق.
1978-1975
-يتقلب سعر الصرف في حدود هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، عملة جنوب إفريقيا، مجموعة من العملات، بيزو الإسبانية، متوسط سعر الصرف لأهم عملات الشركاء التجاريين). -سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش ضيقة.
1982-1979
- يتقلب سعر الصرف في حدود هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، عملة جنوب إفريقيا، العملة البرتغالية، مجموعة من العملات أو المؤشرات، بيزو الإسبانية). -سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش.
1996-1983
- الربط إلى عملة أو سلة من العملات. - مرونة محدودة بالنسبة إلى: عملة معينة، أو مجموعة من العملات. - مرونة معدلة بالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية وعملات أخرى تنتهج التعويم المدار. - تعويم حر.

المصدر: عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1999-2010-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص.52.

ثانيا: ترتيبات أخرى لأنظمة الصرف.

بالإضافة إلى ترتيبات صندوق النقد الدولي FMI توجد العديد من الترتيبات الأخرى لأنظمة الصرف والتي حصرها الفكر الاقتصادي المعاصر في ترتيبات Ghoch وآخرون (1997)، ترتيبات Lys (1999)، ورتيبات Rienhart et Rogoff (2002) وسنخصص بالذكر ترتيبات Frankel.

1-ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب "Frankel": سنة 1999 والتي قسمها إلى تسعة نظم للصرف الأجنبي تتراوح ما بين نظم الصرف الثابتة والمعومة وهي:

الجدول رقم (1-2): نظم أسعار الصرف حسب Frankel

1-اتحادات العملة	هو النظام الأكثر جموداً، وتكون فيه العملة التي يتم تداولها محلياً هي نفسها العملة التي يتم تداولها داخل أهم الدول المجاورة أو الشركاء. ولعل أهم مثال على ذلك الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يستعمل الأورو.	الترتيبات الثابتة
2-مجالس العملة (الدولة)	في هذا النظام يشترط وجود مكان للاجتماع لتحديد قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى مناظرة كمية النقد المتداول واحتياطي النقد الأجنبي على مستوى البنك المركزي، في هذا النمط من الأنظمة للحكومة دور مهم جداً في تنظيم سوق الصرف الأجنبي ويكون هذا النوع من الأنظمة ذات جمود مرتفع.	
3-أسعار صرف ثابتة بحق	هو نظام صرف ثابت يتمتع بالصرامة بشكل كبير جداً بسبب ضعف تقلب قيمة العملة الوطنية التي في ظل هذا النظام مع عدد قليل من التعديلات من سعر الصرف مثل ما هو موجود في منطقة الفرنك في إفريقيا.	
4-الربط القابل للتعديل	يشبه نظام الصرف المطبق من طرف مؤسسة برتون وودز، القائم على تحديد مجال لتقلب قيمة العملة الوطنية تحت وصاية صندوق النقد الدولي مع مراعاة واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد.	الترتيبات الوسيطة
5-الربط الزاحف	هذا النظام أقل صرامة من النظم السابقة الذكر بحيث أن السلطة النقدية للبلد هي التي تحدد مجال لتقلب سعر صرف العملة مع الأخذ بعين الاعتبار هدف الحفاظ على تنافسية الاقتصاد.	
6-الربط إلى سلة من العملات	هذا النظام أكثر مرونة من النظم السابقة بحيث السلطة النقدية تقوم بحساب المتوسط المرجح لقيم عملات السلة المحددة.	
7-المنطقة أو النطاق المستهدف	هذا النظام كذلك يعتبر نظام يتمتع بمرونة، بحيث السلطة النقدية تعطي للعملة الوطنية إمكانية التقلب في مجال جد واسع نوعاً ما.	
8-التعويم المدار	السلطة تترك قيمة العملة الوطنية تحددها عمليات العرض والطلب عليها إلا إنها تتدخل السلطة في سوق الصرف (بائع أو مشتري) حفاظاً على أهداف وتوجه السياسة النقدية للبلد.	
9-التعويم الحر	السلطة النقدية تترك قيمة العملة الوطنية تحددها عمليات العرض والطلب بدون تدخل في سوق الصرف الأجنبي.	أسعار الصرف العائمة

المصدر: سمير آيت أحمد، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014، ص.ص. 59-60.

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة لأنظمة الصرف.

لقد تبنت في السنوات الأخيرة الكثير من اقتصاديات الدول النامية نظماً لسعر صرف عملائها متخيلة عن نظم الربط بعملة أخرى.

أولاً: منطقة العملة المثلى.

تعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة العملة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي، وهي منطقة اقتصادية تستخدم فيها عملة واحدة أو اثنين أو أكثر من العملات وترتبط قيمتها ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة واحدة ويكون أداء عملتين كأداء عملة واحدة يتوجب أن يكون سعر الصرف ثابتاً غير قابل للتعديل وجامد وسهل للتحويل، كما يتوجب على السلطات النقدية المعنية تنسيق سياساتها بطريقة تسهل تثبيت القيمة بين عملات الدول الأعضاء¹.

ونظرية منطقة العملة المثلى هي نظرية وضعت أصولها من قبل مجموعة من الاقتصاديين كان أولهم الاقتصادي "روبرت ماندل" في بحثه المنشور عام 1961 الذي يقوم على أساس المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة تبعته دراسة الاقتصادي "ماكينون" في بحثه المنشور عام 1963 والاقتصادي "كينن" في بحثه المنشور عام 1969 وقد حاول هؤلاء من خلال محاولاتهم تلك تحديد الأقطار، أو الأقاليم التي يمكن أن تؤلف أمثلياً اتحاد عملة" توفر لهذه الأقطار منافع ومزايا عما يوفر نظام سعر صرف مرن بعملات متعددة. فمناطق العملة المثلى هي أن يتم إنشاء أسعار صرف ثابتة داخل مجموعة دول ترتبط بشكل كبير ببعضها البعض أي لا بد من توفر مجموعة من الشروط والمعايير الواجب الدول تحقيقها للتحديد الدقيق لمجموعة الدول التي يمكن أن تشكل منطقة واحدة مثلى².

ثانياً: الخوف من التعويم والدول النامية.

يمكن تعريف ظاهرة الخوف من التعويم أنها التحفظ من ترك معدل الصرف عائماً بحرية رغم الإعلان الرسمي للتعويم، وقد أدت نتائج الدراسات إلى اكتشاف أن ظاهرة الخوف من التعويم منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية وذلك منذ انهيار نظام بريتون وودز 1973 وتفوق نظام التعويم عن نظام التثبيت على مستوى النظام النقدي الدولي، فهناك الكثير من الدول التي تعلن أنها تعوم عملاتها، إلا أنه يظهر جلياً أنها لا تقوم بذلك في تطبيقاتها الفعلية وهذا ما يبين حالة وباء يسمى " بالخوف من التعويم"³.

عند دراسة المؤلفان كالفوا ورينهارت لظاهرة الخوف من التعويم قاما بالتركيز على دراسة سلوك أسعار الصرف، احتياطي الصرف الأجنبي ومعدلات الفائدة من خلال طيف من ترتيبات أنظمة الصرف، حيث كانت استراتيجية هذه الدراسة هي مقارنة ما تقول الدول أنه تفعله (عبر تصريحاتها الرسمية لصندوق النقد الدولي) وما تفعله فعلاً (يمكن وصفه من خلال حركة أسعار أصولها)، حيث تتوقع هذه الدراسة أن التباين في سعر الصرف

¹ عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص.72.

² خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص.7.

³ عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص.141.

ومعدلات الفائدة في ظل نظام الصرف المرن يكون مرتفع بفعل تحمل الطلب على النقود للصدمات، كما يكون التباين في الاحتياطي الأجنبي معدوم لسبب عدم تدخل البنك المركزي. من جهة أخرى وفي إطار نظام الصرف الثابت ذات المصدقية التامة حيث يكون خطر عدم الوفاء شبه معدوم، فإنه ينتظر أن يكون تباين سعر الصرف معدوم كما يكون تباين أسعار الفائدة مرتبط ارتباطا كبيرا بتباين أسعار الفائدة الدولية، وأخيرا فإن تباين احتياطي الصرف يكون مرتفع وذلك راجع لتدخل السلطات النقدية للوقاية ضد صدمات العملة.

أدت دراسة كالفو ورينهارت في النهاية إلى نتيجة أساسية هو أن الخوف من التعويم ظاهرة منتشرة بقوة خاصة منذ انهيار نظام بروتن وودز 1973 فمنذ هذا التاريخ بالذات، تم تسجيل حلقات من التقلبات المتتالية وإلى انحرافات ممتدة والتي ترتبك النظريات الاقتصادية في تفسيرها فتؤدي، من مشاكل معقدة في المصدقية داخل الأسواق المالية للدول النامية إلى الخوف من تذبذبات أسعار الصرف لأن أي زيادة في قيمة العملة تستطيع أن تمس تنافسية البلد، وبسبب ضعف المصدقية عند هذه الدول، فإنها لا تستطيع الاستفادة من أمر إيجابي للتعويم وهو استقلالية السياسة النقدية، وعلى عكس ما تتوقعه النظرية فإن سعر الصرف المرن لا يصبح أداة لامتناس الصدمات الخارجية لكنه مصدر فعال في عدم الاستقرار بسبب تذبذبات سعر الصرف التي تكون أكثر مكلفة بالنسبة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يدعم عند هذه الدول ظاهرة الخوف من التعويم.

إذن، سمحت فكرة الخوف من التعويم من إثبات التباعد الشاسع بين تصريحات الدول الأعضاء (ما تقوله) لصندوق النقد الدولي حول أنظمة صرفها والتطبيقات الحقيقية في تسيير أسعار صرفها (ما تفعله)، وهي مسألة يجب أخذها بعين الاعتبار¹.

ثالثا: نظرية الركن وعدم جدوى الأنظمة الوسيطة.

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه في خلال فترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية ومصرفية حادة كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا، ومن أهم أسباب هذه الأزمات فشل الحكومات في الاستخدام الكامل لأدوات السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد والحفاظ على مستويات أسعار الصرف المناسبة، ومما زاد من تواتر هذه الأزمات التحرير المالي المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، وفي ظل هذا الوضع المالي الدولي المتأزم ظهرت عدة وجهات نظر بخصوص أسعار الصرف المتبعة التي حاولت إيجاد حل لأزمات العملة التي ميزت العقد الماضي.

ومن أهمها وجهة نظر القطبية الثنائية أو نظرية الركن التي ما زالت محل جدل واسع وعرضة لاختبارات متواصلة ومن أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه المشكلة ستانلي فيشر وجيفري فرانكل والذين يعتبران مؤسسي نظرية الركن، وتعود أصل نظرية الركن لـ B. Eichengree سنة 1994 حيث دفعته إلى التفكير وصياغة

¹ سمير آيت أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.68.

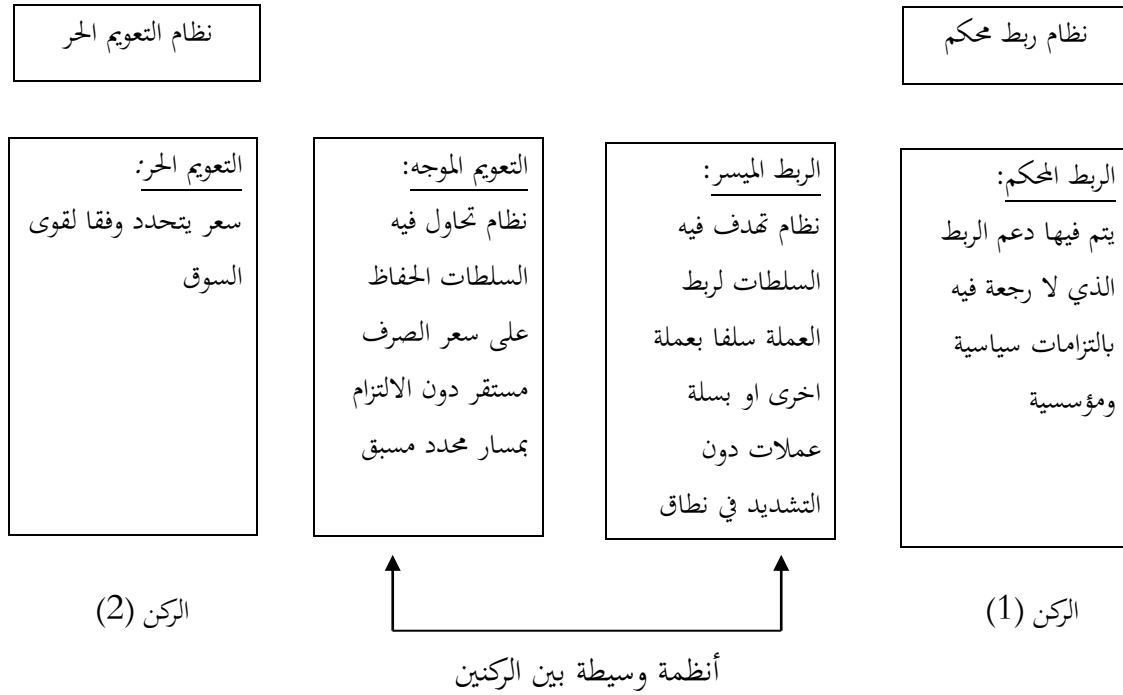
هذه النظرية أزمة 1992 التي مست أنظمة صرف دول الاتحاد الأوروبي على إثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد العملة.

ثم تنامي الاهتمام بهذه النظرية من قبل عدة اقتصاديين آخرين نذكر منهم: K. Rogoff و Obstfeld سنة 1995 اللذان أكدوا أن هجمات المضاربة تكون شرسة في ظل الأنظمة الوسيطة مدعمين رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق آسيا ما بين سنتي 1997 و 1998، كما أكدوا أن هذه الأزمات تكون أكثر تواترا بالنسبة لدول الأسواق البارزة وأنها نتيجة حتمية للخارطة المالية الدولية الجديدة. حيث تقوم هذه الفرضية على فكرة رئيسية مفادها أن كل دولة لا يمكنها أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطة والبديل العملي الوحيد والمتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد النظامين إما نظام التثبيت الصارم أو نظام التعويم الحر وتوصي بالابتعاد التام عن الأنظمة الوسيطة. إن وضع تصنيف سليم لخصائص أنظمة الصرف إجراء لا بد منه لتحديد ورسم المنهج السليم الذي ينبغي للدول أن تتبعه من أجل تفادي نشوب أزمات العملة، ولهذا السبب اعتمدت الدراسات التجريبية الحديثة لسعر الصرف على خطة صندوق النقد الدولي التي حددت فئات أنظمة سعر الصرف القطرية خلال الفترة 1975-1998.

ومن أهم النتائج المترتبة على النطاق الحالي لفئات أنظمة سعر الصرف تزايد الجدل القائم حول أفضلية النظام المتبع. وانقسم الاقتصاديون إلى فريقين¹:
- فريق يؤيد ضرورة إتباع إما نظام الربط المحكم - الركن الأول - أو التعويم الحر - الركن الثاني - وهو ما يعرف بنظرية الركن أو نظرية القطبية الثنائية.
- فريق يؤيد الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة أي أنظمة الربط الميسر أو التعويم الموجه.

¹ الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة مستغانم، العدد 6، الجزائر، بدون سنة نشر، ص.126.

الشكل رقم (1-3): فئات أنظمة الصرف الحالية.



المصدر : الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة مستغانم، العدد 06، الجزائر، بدون سنة نشر، ص.125.

المطلب الثالث: طبيعة الصدمات الاقتصادية في ظل أنظمة الصرف.

يقصد بالصدمات الاقتصادية تلك الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخلي، حيث تنقسم الصدمات الداخلية إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية.

أولا: الصدمات الداخلية:

ويستند اختيار نظام الصرف حسب طبيعة الصدمات الداخلية التي يواجهها الاقتصاد ويميز الاقتصاديون بين الصدمات الحقيقية (الناشئة عن الجانب الحقيقي في الاقتصاد) والصدمات الاسمية (الناشئة عن النظام النقدي والمالي المحلي) وستعرض لذلك فيما يلي¹:

1- الصدمة النقدية ونظام سعر الصرف: تقتضي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، وإلى تدفق رأس المال نحو الخارج والذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

في ظل ثبات سعر الصرف فإن البنك المركزي سيشتري عملته للحفاظ على سعر الصرف وبالتالي ستخفص السيولة النقدية وتستمر هذه العملية حتى يتساوى التدفق الرأسمالي الخارج مع حجم التوسع النقدي بحيث يعود مستوى عرض النقد إلى ما كان عليه.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص.137.

بينما في ظل سعر الصرف المرن فإن الصدمة النقدية المحلية المتمثلة في التوسع النقدي تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة النقدي يتبعه تدفق رأس المال إلى الخارج ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات يقضي إلى ارتفاع سعر الصرف. والذي يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وتخفيف التوظيف والدخل وتظل هذه العملية مستمرة حتى يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل يستوعب الزيادة في عرض النقد ولما كان سعر الفائدة لا بد وأن يعود إلى مستواه التوازني.

2- الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف: ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي من مستواه التوازني في والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات، في ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشترى النقد الأجنبي حفاظا على سعر الصرف، مما يزيد السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر الفائدة ويحدث هذا مع ارتفاع الدخل ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والقطاع الخارجي.

أما في ظل مرونة سعر الصرف فإن ارتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري الذي يلقي بظلال آتاره السلبية على الدخل والتوظيف، يشير هذا التحليل على أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرنا، وبالتالي فإن أثر الصدمة الحقيقية في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابرا وغير قابل للاستمرار.

ثانيا: الصدمات الخارجية: تعبر الصدمات الخارجية عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي تماما كما حدث في أزمة القرن الحادي والعشرين والتي بدأت أزمة حقيقية من الرهن العقاري وسرعان ما سلكت طريقا سريعا للأزمات وهو الطريق النقدي والمالي ومن ثم امتدت إلى أبعد من ذلك لتمس معظم الجوانب الحقيقية في أغلب اقتصاديات دول العالم فأصابتها بالركود ويكون سعر الصرف المرن هو الأمثل¹.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص.118.

الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف يحتل مكانة كبيرة في الحياة الاقتصادية اليومية، إذ يعبر عن عدد الوحدات اللازم دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، فهو يتخذ عدة أشكال للتعامل به، ويتحدد بدلالة نظام الصرف المعتمد، كما أن تغيره يرتبط بعوامل مختلفة منها اقتصادية وغير اقتصادية، إذ يمكن تفسير هذا التغير بنظريات عديدة اختلفت باختلاف الأنظمة المتعامل بها، وتتم هذه التعاملات في سوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، وهذا السوق ليس محدد بجيز جغرافي، حيث يتخذ شكلين سوق الصرف الآجل والسوق العاجل.

يعبر نظام النقد الدولي عن مجموعة الترتيبات لأنظمة الصرف، تطورت هذه الأنظمة خاصة بعد الأزمات النقدية، وأصبحت معظم البلدان تتجه إلى نظام التعويم حيث أصبحت هناك عدة أنواع من أنظمة أسعار الصرف ولكن في مجملها يمكن تقسيمها إلى أنظمة ثابتة وأنظمة معومة، يتم اختيار نظام الصرف المناسب حسب طبيعة هيكل اقتصاد الدولة.

الفصل الثاني:

الأداء المالي للمؤسسة

الاقتصادية في ظل خطر

سعر الصرف

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية جاهدة إلى تطوير شامل وتحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، ومواجهة المنافسة الشديدة بالإضافة إلى الربح، وذلك من خلال تحسين مركزها المالي بناء على تحسين أدائها المالي، لذلك يهتم المحلل المالي كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من أجل تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، وحتى تتمكن من بلوغ ذلك عليها القيام بعمليات تقييم الأداء المالي الذي يعتبر من أهم الوسائل المستخدمة من خلال الوقوف على نقاط الخلل باتباع مناهج ومراحل معينة ومضبوظة.

ومع تطلعات المؤسسة لمواجهة التحديات السابقة، وجدت نفسها أمام واقع يحتم عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الطابع المتغير لسعر الصرف الذي قد يؤثر على الوضعية المالية لأية مؤسسة اقتصادية خاصة تلك التي تمارس نشاطا كبيرا متعلقا بالعملات الأجنبية (استيراد/ تصدير)، حيث أصبحت مراقبة المؤسسة لتقلبات سعر الصرف والأخذ بعين الاعتبار مخاطرها وتقنيات مواجهتها أحد مؤشرات الأداء لمدى مساهمة المؤسسة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

يتضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي للأداء المالي ومؤشرات تقييمه، بالإضافة إلى إبراز الأداء المالي للمؤسسة في ظل تقلبات سعر الصرف من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.
- المبحث الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.
- المبحث الثالث: الخطر الناجم عن تقلبات أسعار الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.

عرفت الوظيفة المالية تطورا في المجالين النظري والتطبيقي، فبعدما كان الاهتمام منصب على تحديد مصادر التمويل، أصبح منصب حول البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة مما أدى بالمؤسسات إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكي تحافظ هذه المؤسسات على مركزها المالي يتوجب عليها تحقيق كفاءة في أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه.

قبل التطرق للأداء المالي وتقييمه يجب أولا توضيح مفهوم الأداء بالمؤسسة وأهميته ثم يلي ذلك أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:

أولا: مفهوم الأداء.

سنتطرق فيما يلي إلى كل من تعريف الأداء وأهميته.

1- تعريف الأداء: إن إعطاء تعريف وحيد وشامل ودقيق لمصطلح الأداء أمر يصعب تحقيقه لأن هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية كمرادفات له، لذلك يجب عرض مجموعة من التعاريف للوصول إلى المفهوم المناسب. يعرف الأداء على أنه: "مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها، وتحدد الفعالية في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك"¹.

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف المسطر مقارنة بالهدف المنجز، أما الإنتاجية فتتمثل في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها، ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

ويعرف أيضا بأنه: "مستوى تحقيق الأهداف"².

وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات، هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء هو الفعالية، هذا صحيح لكن غير كاف، لأنه لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المناطة بها، فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد.

¹ Yves de Rongé, Karine Cerrada, **contrôle de gestion**, syntheses, France, 2005, P. 152.

² A. Burlaud, P Mykita, **dictionnaire de gestion** . Editions Foucher, Paris, 1995, P.271.

وكما يعرف بأنه: " علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة"¹.

هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، فهو إلى حد كبير يشبه التعريف السابق لأنه يحدّد الأداء في أحد شقيه وهذا غير كاف لأنه أهمل نسبة إنجاز الأهداف، فما فائدة الاقتصاد في التكاليف أو تدنيها إلى أدنى المستويات دون بلوغ الأهداف. من التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، إذن الأداء هو الكفاءة والفعالية معا.

2- أهمية الأداء: يعدّ الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل عام، ويكاد يكون ظاهرة شمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، لذلك فإن أغلب مؤسسات الأعمال أصبحت تولي أهمية كبيرة للأداء، ويتضح ذلك من خلال مناقشة الأداء في إطار ثلاثة أبعاد رئيسية وهي²:

➤ من الناحية النظرية: يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية، حيث تحتوي على جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

➤ من الناحية الإدارية: إن الأهمية الإدارية تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والتميز من قبل إدارات المؤسسات بالأداء ونتائجه، والتحولت التي تجري في هذه المؤسسات اعتمادا على نتائج الأداء.

➤ من الناحية التجريبية: تظهر أهمية الأداء من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختيار الإستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

ثانيا: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، وكل معيار على حدى يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة كما يلي:

1- أنواع الأداء: يمكننا التمييز بين عدة أنواع للأداء تختلف حسب المعايير، وسنتعرض لذلك فيما يلي:

أ- حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين هما الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي³:

¹ Pierre Paucher, **Mesure de la performance financière de l'entreprise**, office des publications universitaire, alger, 1993, p.11.

² إلهام بجياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية-دراسة ميدانية بشركة الإسمنت باتنة-، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، الجزائر، 2007، ص.46.

³ رزيقة تالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2012، ص.5.

- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.
- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحدائه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.
- إن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية، وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.
- ب- حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي¹:
- الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده بتحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.
- الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى.
- ج- حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار وبشده بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: الوظيفة المالية، وظيفية الإنتاج، وظيفية الأفراد، وظيفية التسويق، وظيفية التموين، ويضيف البعض الآخر وظيفية البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.
- أداء الوظيفة المالية: يتجسد الأداء المالي في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.
- أداء وظيفية الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمشيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها.
- أداء وظيفية الأفراد: إن ضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها

¹ رزيقة تالي، المرجع نفسه، ص.7.

يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، ويتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن أن نذكر منها ما يلي¹:

- عائد الأفراد؛
 - عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد؛
 - التغيبية: ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل؛
 - علاقات أرباب العمل والنقابات: ويمكن تفسيره بعدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة، وانعدام الإضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.
- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء.
- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية²: الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة، التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة، درجة التحديث ومواكبة التطور.
- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة.
- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن للمؤسسة تقسيم الأداء كما يلي³:
- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة، كما تسعى إلى تدنية استخدام مواردها.
 - الأداء الاجتماعي: تتمثل في الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط فلا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
 - الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وغالبا ما تكون أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
 - الأداء السياسي: ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

¹ أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2002، ص.46.

² عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص.35.

³ السعيد عبد الرزاق بن حسين، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.ص.20-21.

2- العوامل المؤثرة في الأداء: إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير، وعموما فإن العوامل المؤثرة في الأداء تتمثل فيما يلي:

أ-العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا: إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي، فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها، ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية.

إن حصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدوا أكثر ارتباطا بالأداء وتأثيرا فيه¹:

- التحفيز: ويتمثل التحفيز في المؤسسة الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف وذلك من خلال معرفة حاجتهم ومحاولة تلبيتها، فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها ومن ثمة تحقيق الأداء الجيد، ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية.

- المهارات: وتتمثل في:

- مهارة التقليد وتمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا؛
- مهارة الإسقاط تسمح انطلاقا من وضعية معطاة بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين الوضعية الأولى؛
- مهارة الإبداع وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد، فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها.

- التكوين: يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة، ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

- رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنياتهم في العمل؛
- يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام؛
- يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم -دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص. 23-25.

ب-العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء، والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى¹:

- العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي أو الظرف الاقتصادي الذي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يتركز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي.
- عوامل اجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.
- عوامل تكنولوجية: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة... إلخ.
- عوامل سياسية وقانونية: هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات... إلخ، وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير متحكم في البعض الآخر.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء وتغطية بعض جوانبه يتوجب علينا التطرق إلى الأداء المالي.

أولاً: مفهوم الأداء المالي.

1-تعريف الأداء المالي: أعطي للأداء المالي العديد من التعاريف ومن بينها ما يلي:

يعرف الأداء المالي بأنه: "يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما أنه يعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها

¹ عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، الجزائر، 2001، ص.91.

المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

ويعرف أيضا بأنه: "تعبير عن أداء الأعمال من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية، وأنه الأداة الداعمة للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات"².

وكما يعرف أيضا بأنه: "يمثل مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"³.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.

2- أهمية الأداء المالي: تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمى البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية⁴:

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها بهدف تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهمين؛
- تقييم سيولة المؤسسة بغرض تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة بغرض معرفة كيفية توزيع المصادر المالية والاستثمارات؛
- تقييم مديونية المؤسسة والرفع المالي بهدف معرفة مدى اعتمادها على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة بغرض معرفة سياستها في توزيع الأرباح؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة لتزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين قدرتها الكلية.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص. 35-36.

² Alexe Miller, Gregory G.Dess, **Strategic Management**, Megraw-Hill, USA, 1996, P.19.

³ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، المجلد 7، الجزائر، 2014، ص.ص. 24.

⁴ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 46-48.

3- أهداف الأداء المالي: يمكن أن يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية¹:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات مناسبة تستخدم لأغراض التحليل لصنع القرارات الملائمة من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

ثانيا: **العوامل المؤثرة على الأداء المالي**: تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي²:

- 1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، حيث يساعد في تنفيذ الخطط بنجاح وتحديد أدوار الأفراد من أجل اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.
- 2- المناخ التنظيمي: يقوم المناخ التنظيمي على ضمان الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الناحية الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء.
- 3- التكنولوجيا: وهي عبارة عن المهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة، لذلك لا بد على المؤسسة تحديد نوعها المناسب لطبيعة أعمالها، وأهدافها لأنها من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة.
- 4- الحجم: هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء، حيث كل ما زاد حجمها يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله.

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف داخل المؤسسة، نظرا إلى اهتمام إدارة المؤسسات بزيادة ثروة المساهمين وتقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الفرعية في المؤسسة، وتمر عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل المتسلسلة، وترجع أهمية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة بتأثيرها الشديد لجميع المتغيرات التي تحدث فيه. وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه.

سنتعرض فيما يلي إلى كل من تعريف تقييم الأداء المالي، أهميته وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

1- تعريف تقييم الأداء المالي: هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها

لإيضاح معناه فيما يلي:

¹ محمد محمود الخطيب، المرجع نفسه، ص.48.

² عاطف زاهر عبد الرحيم، هندرة المنظمات: الهيكل التنظيمي للمنظمة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص.30.

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: "تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة مختلف الموارد المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفاً"¹.

ويعرف أيضاً بأنه: "مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء المالي وبالتالي اتخاذ القرارات المالية اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور"².

وكما يعرف بأنه: "قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع، وعلى درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي"³. من التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، باستخدام مجموعة من المؤشرات، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

2- أهمية تقييم الأداء المالي: تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي⁴:

- تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- عملية تقييم الأداء المالي تساعد مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة؛

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أهم مصادر البيانات اللازمة لنمذجة مستقبل المؤسسة؛

- توفر معلومات لازمة لاتخاذ القرارات المالية سواء للتطوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغييرات جوهرية.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص.30.

² عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص.14.

³ محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص.7.

⁴ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.41-42.

3- أهداف تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص أهداف الأداء المالي في النقاط التالي¹:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة الذي يوضح إمكانية الإدارة في عملية اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف المرجوة، بالإضافة الى أنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها في حالة الموقف المالي السيء؛

- تسمح عملية تقييم الأداء المالي بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:

- السيولة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل؛
- ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات طويلة الأجل في ظل ظروف المؤسسة؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها و المتداولة؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية و قادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- استخراج أهم نقاط قوة وضعف المؤسسة وهذا يساهم في إعطاء رؤية أوضح للمؤسسة وللمستثمر على حد سواء.

- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال خاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة).

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية²:

- 1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- 2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- 3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- 4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنتي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22- 23 نوفمبر 2011، ص.238.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51-52.

المبحث الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة الأشكال والأنواع، فإن تحقيقها لمستوى أداء مثالي مبني على مدى نجاحها في تنفيذ نشاطاتها بفعالية ومتابعة مختلف وظائفها، ويعتبر الجانب المالي أهم عنصر تبني عليه الوظائف الأخرى، لذا تسعى المؤسسة لتقييم أدائها المالي، لتتمكن من الحكم على مستوى الأرباح وقدرتها على سداد التزاماتها، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية.

تهدف المؤسسة من خلال تحقيق التوازن المالي إلى توفير الاحتياجات المالية بالأحجام المطلوبة وبأدنى تكلفة، واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها تجنباً لوقوعها في عسر مالي الذي يؤدي بها للإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال. ويعرف التوازن المالي بأنه: "التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها"¹

أولاً: رأس المال العامل (FR).

هو أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضاً بهامش الأمان.

1- تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل على أنه: "ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، أي هو الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة بالموارد المالية الدائمة"². كما يعرف أيضاً بأنه: "يمثل استثمارات المؤسسة قصيرة الأجل (النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، الحسابات المدينة والمخزون)"³.

2- طرق حساب رأس المال العامل: يحسب رأس المال العامل عادة بطريقتين:

من أعلى الميزانية الوظيفية (في الأجل الطويل) انطلاقاً من العلاقة التالية⁴:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية الوظيفية (في الأجل القصير) انطلاقاً من العلاقة التالية⁵:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الاستخدامات المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

¹ شعيب شونف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص.213.

² يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص.83.

³ جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.229.

⁴ عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد مسكور العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص.60.

⁵ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.33.

3- حالات رأس المال العامل:

الجدول رقم (2-1): حالات رأس المال العامل.

التفسير	الحالات
يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.	$FR > 0$
يشير المؤشر إلى أن المؤسسة في حالة التوازن المالي الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.	$FR = 0$
حسب هذه فإن المؤسسة عجزت في تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.	$FR < 0$

المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص.103.

4- أشكال رأس المال العامل: ويمكن تلخيص أشكال رأس المال العامل فيما يلي:

أ- رأس المال العامل الخاص: هو الفائض من الاموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ب- رأس المال العامل الإجمالي: هو عبارة عن مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط دورة استغلال المؤسسة، ومنه يمكن اعتبار رأس المال العامل الإجمالي أنه مجموع القيم المتداولة والمستمرة حسب حركة الكتلة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

والهدف من حسابه هو معرفة العناصر الأساسية التي بموجبها تستطيع المؤسسة أن تمول بها أصولها المتداولة وأيضا تحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

¹ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار الحمدي العامة، الجزائر، 1998، ص.45.

ج- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

$$\text{أو رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

ثانيا: الاحتياج لرأس مال العامل (BFR).

سنترك فيما يلي إلى تعريف الاحتياج لرأس المال العامل، تقسيماته وحالاته.

1- تعريف الاحتياج لرأس المال العامل وطريقة حسابه:

الاحتياج لرأس مال العامل هو الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ وتسمى أيضا الاحتياجات الصافية لتمويل دورة الاستغلال.

وتنشأ هذه الاحتياجات نتيجة الفروقات الزمنية الفاصلة بين لحظة التسديد ولحظة التحصيل ففي العادة تقوم المؤسسة بشراء، تخزين وبيع جزء من الإنتاج يعطى بديون قصيرة الأجل، وجزء يمثل احتياجا هيكليا لا بد أن يغطي بتمويل دائم (رأس مال العامل) لمواجهة هذا الفرق الزمني بين التسديد والتحصيل، ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{الاحتياج لرأس مال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

- تقسيم الاحتياج لرأس المال العامل: يقسم الاحتياج لرأس مال العامل إلى:

2- الإحتياج لرأس مال العامل للاستغلال (BFRe): ويعبر عن احتياجات الدورة المتعلقة بالنشاط الاستغلالي حيث أن:

$$\text{الاحتياج لرأس مال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{الديون}$$

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHe): ويعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي حيث:

$$\text{الاحتياج لرأس مال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

3- حالات الاحتياج لرأس المال العامل: يأخذ الاحتياج لرأس المال العامل الأشكال التالية:

¹ Isabelle Chambost, Thierry Cuyaubère, *Gestion financière*, dunod, paris, 3ème edition, 2011, p.104.

الجدول رقم (2-2): حالات الاحتياج لرأس مال العامل.

التفسير	الحالات
تفسر في هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز، ويحسب هذا الاحتياج بالفرق بين احتياجات التمويل وموارد التمويل.	$BFR > 0$
تساوي الاحتياجات مع موارد التمويل يجعل دورة الاستغلال مكثفة بحجم تمويلاتها وهي وضعية مثلى تبحث المؤسسة دوما للوصول إليها غير أنها تعتبر وضعية نظرية.	$BFR = 0$
تفسر هذه الحالة أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.	$BFR < 0$

المصدر: صفية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصخصة دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل ببيومرداس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2001، ص.55.

ثالثا: الخزينة (T).

1-تعريف الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة على أنها: "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة"¹.
2-طرق حساب الخزينة: تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين²:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

أو: الخبزينة = خبزينة الأصول - خبزينة الخصوم

3-حالات الخبزينة: يمكن أن نميز ثلاث حالات للخبزينة وهي:

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1997، ص.132.

² ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.53.

الجدول رقم (2-3): حالات الخزينة.

الحالات	التفسير
$T > 0$	أي $FR > BFR$ ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.
$T = 0$	أي $FR = BFR$ وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزانة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.
$T < 0$	أي $FR < BFR$ في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

المصدر: جليبة بن خروف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص.ص. 92-93.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي يستند إليها المحلل المالي لتقييم الأداء، وتقييم المركز المالي والنقدي للمؤسسة، وعليه يمكن تعريف النسب المالية على أنها: "علاقة بين قيمتين ذات معنى، وهذه القيم إما بقائمة المركز المالي أو بقائمة الدخل أو بهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية"¹.

أولا: نسب السيولة والنشاط.

سنتركز فيما يلي إلى كل من نسب السيولة والنشاط.

1- نسب السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، والأهمية النسبية للعناصر الأكثر سيولة التي تعبر عن قدرة المؤسسة في سداد التزاماتها المتداولة التي مدتها أقل من سنة، وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي:

¹ محمد عقل مفلح، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص.311.

أ- نسبة السيولة العامة (التداول): وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق من تاريخ الاستحقاق وتحسب كما يلي¹:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون ق.أ.}) \times 100.$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس المال العامل الصافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تتدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل².

ب- نسبة السيولة المختصرة (السريعة): تبين هذه النسبة كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = [(\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{قروض ق.أ.}] \times 100.$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات.

ج- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية): تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)} = (\text{قيم جاهزة} / \text{د.ق.أ.}) \times 100$$

وحدودها بين 20% كحد أدنى و30% كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

د- نسبة سيولة الأصول: تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

² منير صالح هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثانية، 1991، ص. 46.

³ عبد الرحمن عطى الله، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2013، ص. 68.

⁴ كنجو عبود، فهد ابراهيم وهيبي، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص. 93.

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 50% فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط¹.

2- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

أ- معدل دوران إجمالي الأصول: تبين هذه النسبة مدى فعالية نشاط الأصول على توليد المبيعات من خلال إجمالي أصول المؤسسة، وتحسب كما يلي²:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب- معدل دوران الأصول المتداولة (العاملة): يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويحسب كما يلي³:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

ج- معدل دوران الأصول الثابتة: توضح هذه النسبة درجة كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة في زيادة المبيعات، وارتفاع هذه النسبة يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة للمؤسسة وبين مبيعاتها، ويتم حسابها كالتالي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

د- معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال، وتحسب كما يلي⁴:

• في المؤسسات التجارية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

• في المؤسسات الصناعية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون المواد الأولية}} \times 360$$

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص.56.

² خالد وهيب الراوي، مراجعة يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص.73.

³ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص.98.

⁴ أحمد القطامين، الإدارة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص.167.

حيث يحسب متوسط المخزون كما يلي¹: $\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أولي} + \text{مخزون ثاني}) / 2$

تقيس سرعة دوران المخزون مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، وبشكل عام فإن ارتفاع عدد مرات الدوران قياساً بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون، وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع، في حين يشير انخفاض هذا المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصادياً، الأمر الذي يؤدي إلى ركود في المخزون².

هـ- فترة التحصيل: يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على عدم كفاءة الشركة في تحصيل حساباتها المدينة، أو التساهل في سياستها الائتمانية لعملاء غير قادرين على السداد، لأن طول فترة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المستحقة، أما قصر المدة يدل على سياسة الائتمان والتحصيل المتشدد، ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية³:

فترة التحصيل = $360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$

و- فترة الدفع: يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبراً عن التحسن في السيولة، ويتم حسابها كالآتي⁴:

فترة الدفع = $360 / \text{معدل دوران الحسابات الدائنة}$

ز- معدل دوران الذمم المدينة: يقيس هذا المعدل قدرة المؤسسة على تحصيل الذمم المدينة، أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة ببيع البضاعة بالآجال وتحصيل الديون خلال الفترة المالية الواحدة، ويحسب كما يلي⁵:

معدل دوران الذمم المدينة = $\text{المبيعات} / (\text{متوسط العملاء} + \text{أوراق القبض})$

ح- معدل دوران الذمم الدائنة: يقيس هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد الذمم الدائنة، أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بشراء البضاعة بالآجال ودفع الديون خلال الفترة المالية الواحدة، ويحسب كما يلي⁶:

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص.114.

² عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص.99.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص.151.

⁴ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.51.

⁵ الشريف عليان وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص.202.

⁶ المرجع نفسه، ص.204.

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / (متوسط الموردين + أوراق الدفع).

ثانيا: نسب الهيكل المالي، المردودية ونسب الربحية.

1- نسب الهيكل المالي: تقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المؤسسة، وبعبارة أخرى تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة وأموال الغير، وتمثل هذه النسب فيما يلي¹:

1.1- نسب التمويل الدائم: وتسمى هذه النسب بنسب التوازن المالي، وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (أموال دائمة/ أصول ثابتة) × 100.

بحيث إذا كانت هذه النسبة:

- تساوي الواحد فإن التوازن المالي للمؤسسة في وضعه الأدنى؛

- أكبر من الواحد فإن رأس المال العامل للمؤسسة موجب؛

- أصغر من الواحد أي أن رأس المال العامل سالبا فإن المؤسسة في حالة عسر مالي أي أن وضعها المالي خطير.

2.1- نسبة التمويل الخاص: تمثل مدى تغطية المؤسسة للأصول الثابتة بأموالها الخاصة بمعنى قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأموال الثابتة، وتبين هذه النسبة ذلك المقدار من القروض طويلة الأجل الذي تحتاجه المؤسسة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال خاصة/ الأصول ثابتة) × 100.

3.1- نسبة المديونية (نسبة التمويل الخارجي): وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الاقتراض، وكذا نسبة اعتمادها على مواردها المالية الخاصة، ويتم حسابها كالآتي:

نسبة المديونية = (إجمالي الديون/ إجمالي الأصول) × 100.

إن أصحاب المؤسسة يفضلون أن تكون هذه النسبة مرتفعة، لزيادة نصيبهم من الأرباح في حالة تحقيق الأموال المقترضة لإيرادات مالية تفوق تكلفتها، في حين يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة متوسطة أو ضعيفة لزيادة احتمال ضمان استرجاع أموالهم في حالة توقف المؤسسة عن النشاط لسبب أو لآخر.

4.1- نسبة الملاءة المالية: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الملاءة المالية = مجموع الأصول/ مجموع الديون.

¹ طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص.ص. 410-411.

5.1- نسبة الاستقلالية المالية: تبين هذه النسبة استقلالية المؤسسة المالية، وعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فيعني هذا أن المؤسسة مستقلة مالياً، ويتم حسابها كالاتي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100.$$

2- نسب المردودية: تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1.2- المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح تحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} \div \text{الأصول الاقتصادية}) \times 100$$

2.2- المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

3.2- المردودية التجارية: تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وبمعنى آخر توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{مردودية الإستغلال} = (\text{نتيجة الاستغلال} \div \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

3- نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس ربحية المؤسسة والكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المؤسسة هي تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة، ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأنية عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياساً للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها³، تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ندرج أهم هذه النسب فيما يلي⁴:

1.3- نسب ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول وتكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

¹ Jean Pierre, *Gestion Financière*, paris, 1986, p.182.

² إبراهيم عبد السلام، تركي محمود، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، السعودية، 1993، ص.111.

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.106.

⁴ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.51، 52.

2.3- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، وتمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100.$$

3.3- نسبة ربحية النشاط: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في عض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتضخم معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال السنوي}) \times 100.$$

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

إن بيئة أعمال المؤسسة تتميز بالديناميكية وعدم الثبات مما جعل نسبة عدم التأكد تكون جد مرتفعة لاسيما ظل التغيير الجذري لدور الإدارة المالية والتي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولاً، حدث تغيير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي، ومن بين أهم مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة، وسنحاول في هذا الجزء التطرق لهذين المؤشرين:

أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة وطريقة حسابها: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المدرجة في البورصة¹، فهي مقياس جيد للأداء المالي، عبارة عن الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوماً منه كلفة رأس مال المستثمر، وبعد التعديل الذي طرأ على هذا المعيار أصبح هذا الأخير أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي. ويتم حساب (EVA) بالمعادلة التالية²:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال})$$

¹ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص.26.

² عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء -دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة 2006/2010-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص.101.

2- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: نظرا لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض

تقييم الأداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي¹:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك؛
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يسمح تطبيق هذا المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمذجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

ثانيا: القيمة السوقية المضافة (MVA).

1- تعريف القيمة السوقية المضافة وطريقة حسابها: حيث تعبر عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة، ورأس مال المستثمر من قبل المالكين والمقتربين، في حين يمكن اعتبارها الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين. ويتم حساب (MVA) بالمعادلة التالية²:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية} - \text{القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية}$$

2- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة: هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على القيمة السوقية المضافة، حيث يمكننا تلخيصها في النقاط التالية³:

- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر، ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لا بد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر؛
- إنتاجية الدينار المستثمر، حيث كلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، خاصة في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال؛
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

¹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06/05/2013، ص.9.

² مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الاردنية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص.46.

³ عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص.ص.103-104.

المبحث الثالث: أثر الخطر الناجم عن تقلبات أسعار الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

تعرض أسعار صرف عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة متسببة بذلك في تغيرات ومخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية، فضلا عن ذلك تعاني العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات الأنشطة الدولية مشكلات متعددة في عملها ناشئة في جزء كبير منها من التقلبات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خسائر ليست في الحسابان في نشاط تلك المؤسسات تؤثر على أدائها المالي.

المطلب الأول: تأثير تغيرات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات.

يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى وهذه التغيرات قد تؤدي إلى التأثير على كل من الصادرات والواردات، وقبل التطرق إلى هذه الأخيرة يجب أولا توضيح مفهوم التغير في سعر الصرف حيث:

يعرف بأنه: "كل تخفيض أو رفع في قيمة الوحدة النقدية الوطنية، مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب وأهداف عديدة، أما رفع قيمة العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليه الدولة بصورة طوعية، وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية"¹.

وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه المؤسسات العاملة في المجال الدولي إذ تنشأ المخاطر السوقية بسبب حساسية المؤسسات لتقلبات العديد من العوامل تتمثل أهمها في أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتلعب قوى السوق دورا كبيرا في تحديد تلك العوامل. وقد تكون تقلبات أسعار الصرف مصدرا لمخاطرة إضافية أو أن تخفض تلك المخاطرة وذلك يعتمد على حجم تلك التقلبات واتجاهاتها².

أولا: تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات.

يعتبر تغيير سعر الصرف (أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) أحد العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، وذلك للعديد من الأسباب، منها³:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات الأخرى بصفة عامة بما فيها السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة المعيشة وهذا يدفع العمال للمطالبة بزيادة الأجور، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار.

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص.325.

² سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم -دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2011)-، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 12، بدون سنة نشر، ص.ص.137-138.

³ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص.ص.182-183.

- نتيجة لارتفاع أسعار الواردات يتحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع المنتجة المحلية البديلة غير من، سيترتب على زيادة الطلب مع عدم إمكانية زيادة العرض وارتفاع أسعار هذه السلع.

- قد يؤدي سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف إلى التعجيل برفع الأسعار الداخلية، فإذا توقع المستهلكون عقب تخفيض قيمة العملة الوطنية ارتفاع الأسعار في المستقبل، فيسارعون إلى شراء السلع قبل أن يحدث الارتفاع، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، ومن ثم إلى ارتفاع أسعارها.

فحتى يكون هذا التخفيض إيجابيا حسب نظرية Marshall لا بد من توفر الشروط التالية:

- لا بد على المصدرين أن لا يستفيدوا من تخفيض العملة من أجل مضاعفة هامش ربحهم بل عليهم الزيادة في الكميات المصدرة لمضاعفة أرباحهم؛

- يجب أن لا ترتفع تكاليف العمل في الدولة المصدرة من أجل المحافظة على فارق التنافسية- السعر؛

- يجب أن تتوفر الدولة على قدرات إنتاجية كبيرة لمواجهة الزيادة في الطلب الخارجي؛

- في الأخير يجب التلميح على أن التخفيض لا يمس إلا التنافسية - السعر وهناك عدة مجالات تنافسية يجب أخذها بعين الاعتبار فمثلا: السلع التي تعتمد على تكنولوجيا عالية لا يمسها بكثير إضافة إلى السلع الكمالية لا تدخل في هذا السياق لذا على الدولة تحديد القطاعات التي سوف تمسها السياسة المتبعة.

وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه المؤسسات العاملة في المجال الدولي إذ تنشأ المخاطر السوقية بسبب حساسية المؤسسات للتقلبات لعوامل عديدة تتمثل في أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتلعب قوى السوق دورا كبيرا في تحديد تلك العوامل. وقد تكون تقلبات أسعار الصرف مصدرا لمخاطرة إضافية أو أن تخفض تلك المخاطرة وذلك يعتمد على حجم تلك التقلبات واتجاهاتها.

ثانيا: تأثير تغيرات سعر الصرف على الواردات.

إن انخفاض سعر العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات من خلال تأثيره على ثلاثة متغيرات هامة (الدخل الحقيقي المتاح، نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الدخل المتاح للسلع المستوردة المختارة داخل ميزانيات الاستهلاك الحقيقية)، فتخفيض سعر العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ومن ثم تتجه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى الهبوط نظريا، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية منها

بالنسبة للسلع الرأسمالية، وبالنسبة للسلع الغير المنظورة فالأمر مشابه حيث تقل رغبة السياح السفر إلى الخارج نتيجة أنهم سوف يدفعون مقدارا أكبر من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية التي يحتاجونها¹.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية، فارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام².

المطلب الثاني: خطر سعر الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

تواجه المؤسسة تقلبات مستمرة في أسعار صرف عملاتها متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر تؤثر على وضعها وأدائها المالي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: مخاطر سعر الصرف على الأنشطة العينية والمالية.

سيتم التعرض إلى تعريف خطر سعر الصرف ومخاطره في الأنشطة العينية والمالية، بالإضافة إلى أنواع هذه الأخطار.

1- تعريف خطر سعر الصرف: هناك عدة تعاريف لخطر سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

يعرف خطر الصرف بأنه: "خطر الصرف هو ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة"³.
وعليه فمخاطر سعر الصرف تمس الاقتصاد الوطني للبلد ويتضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية".

ويعرف أيضا بأنه: "الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات أو على وضعية المؤسسة"⁴.

وكما يعرف بأنه: "المخاطر التي يتأثر بها أداء المؤسسة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف"⁵.

نستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر الصرف الذي يمكن أن يتعرض له أداء مؤسسات الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دوريا لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر

¹ عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص.130.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.148.

³ M. jura, op.cit, p.142.

⁴ Jean Louis Amelon, l'essentiel à connaitre en gestion financière, maxima, France, 2002, p.226.

⁵ سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص.49.

الصرف من أجل حماية مؤسساتها من التعرض لتلك التقلبات، وأن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

2- خطر سعر الصرف في الأنشطة العينية: وهي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في المعاملات التجارية والمتمثلة في التصدير والاستيراد، بيع وشراء السلع والخدمات، العروض والمناقصات الدولية، المعاملات والصفقات الدولية، وتختلف المخاطرة من عملية إلى أخرى، فعلى سبيل المثال تكون عملية التصدير معرضة لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر.

يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد، ويكون خطر المعاملات والصفقات التجارية من خلال الشراء والبيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة إنجاز الصفقة وفترة التسوية¹.

3- مخاطر الصرف في الأنشطة المالية: وهي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في المعاملات المالية الدولية والمتمثلة في التحويلات المالية سواء كانت تخص المؤسسة وتكون بينها وبين فروعها في الخارج أو تكون التحويلات لعملائها، وكذلك الإقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي، فنجد مثلا أن التحويلات المالية التي تكون بين المؤسسة وفروعها تتعرض لخطر الصرف.

إن كل العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات، فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف، وإن لم تتخذ المؤسسة تدابير لتدنت هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف وعقود خيار الصرف وعقود المبادلة وغيرها، فإنها ستؤثر سلبا على أداءها المالي وخاصة وإن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة².

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالأداء المالي للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقييم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون³.

¹ بشير بن عمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2002-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص.13.

² المرجع نفسه، ص.14.

³ Jossette peryard, op.cit, p.62.

ثانيا: أنواع أخطار الصرف:

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثارها على وضعية المؤسسة، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف¹:

1- الأخطار التجارية: هذه الأخطار تتعلق بعمليات التصدير الاستيراد التي تكون مفوترة بعملة أجنبية فالمستورد في هذه الحالة الذي سيدفع بالعملة الصعبة يخشى ارتفاع قيمة هذه الأخيرة على عكس ذلك فالمصدر الذي سوف يتلقى عملة صعبة لقاء صادراته يخشى انخفاض قيمتها مقارنة بالعملة المحلية.

2- الأخطار المالية: وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، ويتعلق الأمر هنا بالخسائر الناجمة عن عمليات الاقتراض بالعملات الأجنبية فسيكون المتعامل الاقتصادي مجبرا على دفع قيمة أكثر من القيمة الأصلية في حالة ما إذا ارتفع سعر الصرف العملة المستدان بها، كذلك نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة المقرضة إذا انخفض سعر العملة التي أقرضوا فهذا سوف يمثل خسائر بالنسبة لهم.

3- الأخطار الائتمانية: هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة الطرف المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد يمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى كما أنه في إطار التعامل الدولي يجب على البنوك أن تأخذ بالحسبان أيضا المخاطر الخارجية والمتمثلة في مجموع المبالغ التي يمكن منحها لدول معينة من الدول التي يجري التعامل معها.

هناك بعض المخاطر يمكنها أن تأخذ شكلين فمخاطر السيولة تبدأ بعدم القدرة على الحصول على الأموال عند الحاجة إليها بالتالي عدم القدرة على السداد الآني (مخاطر ائتمانية) لكنه يجب التغطية في فترة إعادة منح المهلة للسداد من تقلبات سعر الصرف فتدخل في نطاق المخاطر المالية.

4- الأخطار المرتبطة بالاستثمارات المحققة بالخارج: تسرب الاستثمارات إلى الخارج بطريقة مباشرة عن طريق فتح فروع بالخارج أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المساهمات في مؤسسات أجنبية، وبالتالي فخطر الصرف على مستوى العديد من العمليات:

قيمة الأصول والخصوم للفروع والمسجلة بالعملات الصعبة الأجنبية تخضع لتغيرات، وكذلك كون معدل التضخم الخاص بدولة المؤسسة الأم أو الفرع يتغيران بطريقة مختلفة.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 155.

5- الأخطار الاقتصادية: يمكننا القول أنها تلك الأخطار الناجمة عن التدفقات غير التعاقدية بالنسبة للمؤسسة أين يمكنها أن تتأثر بتغيرات و تقلبات سعر الصرف الأجنبي.

فتقلبات سعر الصرف من شأنها أن تؤثر في القيمة الاقتصادية للمؤسسة ومكانتها مقارنة بمنافسيها (تقلل من الأداء والقدرة التنافسية)، فبالإضافة إلى الأخطار المترتبة عن العمليات اليومية فالتغيرات في أسعار الصرف تؤثر على المدى المتوسط حيث يمكنها من تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات المحلية بنظيراتها الأجنبية أو العكس، إن تطور سعر العملة له تأثير على أداء المؤسسة وبالتالي رقم الأعمال أو هامش الربح للمؤسسة، فارتفاع قيمة العملة المحلية مثلا يجعل من صادرات هذه الدولة غير تنافسية في الأسواق الخارجية، لاسيما عند تقويم هذه المنتجات بالعملات الأجنبية على عكس الواردات، حيث تعمل هذه الوضعية على تشجيع الواردات وفي ظل المنافسة الدولية الشرسة هذا يمثل عائق فيما يخص التنافسية مما يدفع بالمؤسسات المحلية إلى تخفيض قيمة أرباحها لمواجهة هذه التقلبات (وهذا يؤثر سلبا على تطور المؤسسات).

6- الأخطار المحاسبية: يتمثل هذا النوع في تأثير تقلبات أسعار الصرف على القيمة المحاسبية لكل من أصول وخصوم المؤسسة بالنسبة لمتعددة الجنسيات هي الأكثر عرضة لهذا النوع من الأخطار فهي تملك أصول على المدى الطويل في الخارج فأى انخفاض في قيمة العملة بالنسبة لدول الفروع سيظهر فارقا سلبيا من خلال عمليات المبادلة التي سوف يقطع من الأموال الخاصة للمجموعة.

المطلب الثالث: تقنيات تغطية خطر سعر الصرف.

توجد عدة تقنيات أو سياسات لتغطية خطر الصرف وكلها تهدف إلى الوقاية من الخسارة وتخفيف خطر العملة، منها تقنيات داخلية وأخرى خارجية وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولا: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف (التقليدية): يقصد بالتقنيات الداخلية الأساليب التي يمكن استخدامها والتأثير فيها لتقليل خطر الصرف فبالإضافة إلى دور العملة المستخدمة في التعاملات يمكن الإشارة إلى مكانة المؤسسة في التفاوض، من هذه التقنيات نذكر ما يلي:

1- اختيار عملة الفوترة: إن اختيار عملة الفوترة بين العملة المحلية والأجنبية، وموافقة الطرف الآخر في العقد على العملة المختارة حيث يفرض طرفي العقد القيام بتنازلات ومفاوضات مرهقة للتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، غير أن الطرف الأقوى يطالب بتعويضات كبيرة لقبول عملة الفوترة، إذا اتفق الطرفان أن تكون عملة الفوترة هي عملة البلد المستورد، فإن هذا الأخير لا يتعرض لمخاطر الصرف لأن المصدر هو الذي يتحمل كافة المخاطر، ويمكن اختيار عملة أخرى كعملة فوترة وفق معايير محددة¹.

2- التأثير على الآجال: يقصد بما المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي. ويمكن التمييز بين:

¹ Bruneel Didier, *La monnaie*, la revue banque éditeur, France, 1992, p.182.

أ- تسيير آجال العملة: يتمثل هذا الأسلوب في الإجراءات المتعلقة بالتأثير على الآجال بشكل يؤدي إلى تغيير آجال التسوية من أجل الاستفادة من تحركات الصرف وتكون نوايا المؤسسة المصدرة تختلف عن نوايا الطرف المستورد من حيث الإسراع والتباطؤ بالنسبة للآجال، فمن مصلحة المؤسسة المصدرة تمديد الآجال إذا توقعت ارتفاع عملة الاستحقاق وخاصة إذا كانت هذه العملة قوية مقارنة بعملتها الوطنية.

أما إذا كانت الاستحقاقات تتم باستخدام عملة ضعيفة وتوقعت المؤسسة المصدرة انخفاضها بالنسبة لعملتها الوطنية مستقبلاً فإنها تسعى إلى تقليص مدة الدين وتلجأ إلى محاولة الإسراع وتعجيل التسوية¹.

ب- المقاصة: تستخدم المقاصة لتسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي².

3- وسائل وتقنيات داخلية أخرى: وتتمثل في³:

أ- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناءً على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغيراً كبيراً في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلباتها تجنبا للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير.

وينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تلبية ذلك، وينبغي المفاضلة بين تكلفة الدراسة وتكلفة الخطر المتوقع كذلك يتطلب رسم استراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات وتحقيق التوازن بينهما.

ب- الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل تطايراً: قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها هذه الإمكانية متاحة باختيار عملة الفوترة حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقراراً في قيمتها إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادراً.

ثانياً: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف (الحديثة).

ويقصد بها دخول طرف خارجي في العلاقات التعاقدية لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، منها الاقتراض قصير الأجل، خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية، اللجوء لشركات تحصيل الديون، التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة... وغيرها، وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي سنتطرق لأهم التقنيات الخارجية الحديثة:

¹ Josette Peyrard, op.cit, p.110.

² السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة - حالة مؤسسة الملح بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص.96.

³ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة في مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، بدون سنة نشر، ص.7.

1-الصرف الآجل: الصرف الآجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة ونهائي في تاريخ لاحق متفق عليه. ومن نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق) وعادة فإن سعر الصرف الآجل مختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جداً، وعندما يكون الفرق بين السعرين إيجابياً نسميه REPORT وعندما يكون سلبياً نسميه DEPORT إذا يمكن كتابة المعادلة التالية¹:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{REPORT} \text{ أو } - \text{DEPORT}.$$

2-العقود المستقبلية على العملات: هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ معلوم عند تاريخ التفاوض حول العقد وتنفيذ الالتزام في تاريخ لاحق وهي عقود قابلة للتداول، وتسمح مستقبليات العملة بضمان معدل مستقبلي اليوم عند المبادلة بين عملتين. إن تغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هو محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة للوضعية الحالية في السوق الفوري ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): وضعية الصرف بالنسبة للمتعامل في السوق المستقبلية.

حالة مستورد وضعية صرف قصير	حالة مصدر وضعية صرف قصير
ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق سالب بالعملة	حقوق بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابية بالعملة مستقبلاً
المخطر: ارتفاع قيمة العملة	المخطر: انخفاض قيمة العملة
شراء عقود أجلة	بيع عقود أجلة
في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الأجل يعرض الخسارة الحاضرة والعكس صحيح	في حالة انخفاض قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الأجل يعرض الخسائر المحتملة في الحاضرة والعكس صحيح

المصدر: يوسف قرشي، إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص.469.

3-التغطية باستخدام مبادلة العملات (SWAPS): تجمع عمليات بيع الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلاً في نفس الوقت والعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع قيمة كل من العقدين واحد، إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، ويعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة أي فرق سعر الصرف². وهذه التقنية هي أكثر استعمالاً من طرف المؤسسات (المصدر والمستورد) أي لها احتياجات مماثلة، تكمن هذه التقنية من التغطية ضد نوعين من مخاطر الصرف:

¹ عبد الحق بوعتروس، المرجع نفسه، ص.8.

² شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص.4.

- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بالتراجع المحتمل لعملة صعبة ما، المصدر يجب عليه أن يبرم مع بنكه مقايضة بيع لأجل للعملة الصعبة.

- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بتحسين محتمل لعملة صعبة ما، المستورد عليه أن يبرم مع بنكه مقايضة شراء لأجل لعملة صعبة.

4- خيارات الصرف: عقد قانوني يعطي لمشتريه حق شراء أو بيع حجم معين من العملات بتاريخ متفق عليه يسمى تاريخ الاستحقاق وبسعر محدد مسبقا يسمى سعر التنفيذ، وذلك مقابل علاوة لبائع العقد. بالنسبة لسعر التنفيذ فإنه يتم الاتفاق عليه انطلاقا من السعر الفوري بالنسبة للخيارات الأمريكية أو السعر الآجل بالنسبة للخيارات الأوروبية¹.

5- التسبيقات بالعملة الصعبة: هي تقنية موجهة لتغطية خطر الصرف، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون².

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر، مصر، 1997، ص.164.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص.8.

الخلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن الأداء المالي هو أداة للتعرف على المركز المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات مالية يستند إليها لتقييم أدائها المالي وتساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها وتساهم في إتاحة الموارد المالية للمؤسسة، وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي نجد التقييم باستخدام النسب المالية كالسيولة والنشاط الهيكلي المالي... إلخ، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي والتمثلة في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة.

أما بالنسبة للأداء المالي للمؤسسة في ظل تغيرات أسعار الصرف، فإن أغلب الدراسات تشير أن الأداء المالي للمؤسسة ذات العلاقات الاقتصادية بالخارج يتأثر بخطر تقلبات أسعار صرف العملات المتعامل بها من طرف تلك المؤسسات، وعليه فإن الطبيعة المتغيرة والمستمرة لأسعار الصرف تجعل من المؤسسات المالية والاقتصادية المتعاملة في سوق الصرف تتعرض إلى خسائر في أغلب الأحيان، مما سيؤثر سلباً على أدائها المالي، ولمواجهة هذا الخطر يجب على هذه المؤسسات أن تتبع طرق وتقنيات التغطية من خطر الصرف التي ستقلل من هذه المخاطر، وتحسن من الوضعية المالية لها.

الفصل الثالث:

الأداء المالي للمؤسسة الوطنية

للدراجات والدراجات النارية

وتطبيقاتها في ظل تغيرات

أسعار الصرف

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سيتم في هذا الفصل محاولة معرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي من خلال دراسة المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقلمة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014.

ووقع الاختيار على هذه المؤسسة لأنها تقوم باستيراد مواد أولية من الخارج بعملة أجنبية وتقوم بمعالجة فروقات الصرف الناتجة عن مختلف الصفقات التي تجريها، كمحاولة لدراسة أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد حذف فروقات بأسعار الصرف، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: توصيف عام للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقلمة.
- المبحث الثاني: تأثير فروقات الصرف على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.
- المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

المبحث الأول: توصيف عام للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقالة.

يتضمن هذا المبحث تقديم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، بالإضافة مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد.

المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقالة.

يحتوي هذا المطلب على مجموعة من النقاط التي يمكن من خلالها إعطاء نظرة شاملة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

أولاً: التعريف بالمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

تأسست الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية SANACOME بموجب المرسوم رقم 67-70 في أوت 1967، الذي أبرم مع المؤسسة الألمانية DIAG وقد سجلت وفقاً للخطة الرباعية 107/69 الصادر في 31/12/1969 والتي حملت قانون المالية 1970.

بدأ تشغيل المركب عام 1974 برأس مال إجمالي يقدر بـ 8 900 000 دج عن طريق الإنتاج اليدوي ومن سنة 1978 تم تسليم المركب إلى السلطات الجزائرية بخروج المؤسسة الألمانية مسجلة أخرى حضور تقني أجنبي في جوان 1982 التي أجريت على جميع المؤسسات الجزائرية.

انشقت SANACOME أحد عشرة (11) مؤسسة تختص كل واحدة منها في إنتاج منتج خاص ومن هذه (11) مؤسسة نجد الوحدة التجارية للدراجات و الدراجات النارية وتطبيقاته ENCYCMA المندمجة أو التابعة لمؤسسة إنتاج السيارات أو وسائل النقل الخاصة ENPVP ليظهر على الساحة الاقتصادية مركب الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها الكائن بقالة وأربع وحدات للتوزيع: الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة مزودة بـ 6 نقاط للبيع و800 وكالة معتمدة.

تدير قرارات المؤسسة مديرية عامة حدد مقرها بقالة حيث أدخلت تعديلات على المنتجات وذلك بالتوزيع مثل الدراجات النارية من نوع 602 ودراجات 20 وPOVCE16 وهذا انطلاقاً من مختلف الدراسات والأبحاث التي قام بها مهندسو وتقنيو المركب ما زاد من نشاطها وأصبحت تقوم بالعمليات التالية:

إنتاج الدراجات وتطويرها وعمليات التصدير والاستيراد والبيع وما بعد البيع لمختلف السلع والخدمات، المؤسسة العمومية الاقتصادية للدراجات النارية وتطبيقاتها باختصار ناتجة من إعادة هيكلة شركة SANACOME (الشركة الوطنية لصناعة الآلات الميكانيكية) أنشأت في 8 أفريل 1990 كشركة أسهم برأس مال قدره 280 950 00 دج.

ثانياً: منتجات المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

- تتكون الطاقة الصناعية والتجارية لمؤسسة CYCMA من مركب صناعي كائن بقالة شيد سنة 1970 على أرضية مساحتها 135000م²(منها 28 000 مغطاة).
- تبلغ القدرة الإنتاجية النظرية لزمرة واحدة:

- 30 000 دراجة نارية.

- 34 000 دراجة.

- 5 000 محرك ساكن.

- 15% غيار مناسبة.

- نظام توزيع متزن يتكون من أربع وحدات تجارية، 2 نقطتي بيع وشبكة ثانوية بأزيد من 300 عنوان معتمد.

ثالثا: مبيعات المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

بعد أن عرفت أوجها سنة 1987 ببيع 50 000 دراجة نارية و 46 000 دراجة عانت مؤسسة CYCMA بعد ذلك من الآثار المترتبة للانكماش الاقتصادي وتطور منافسة قوية، إذ باعت:

- سنة 1996: 3 413 دراجة نارية و 9 453 دراجة.

- سنة 1998: 6 904 دراجة نارية و 16 093 دراجة.

للخروج من التوقع الذي لازمته بذلك CYCMA جهودا ضخمة متعددة الأشكال:

- وضعها بالسوق لمنتجات جيدة.

- ديناميكية في المبيعات.

- تحكم متزايد في المصاريف لا سيما التعداد وتكلفة الأجور.

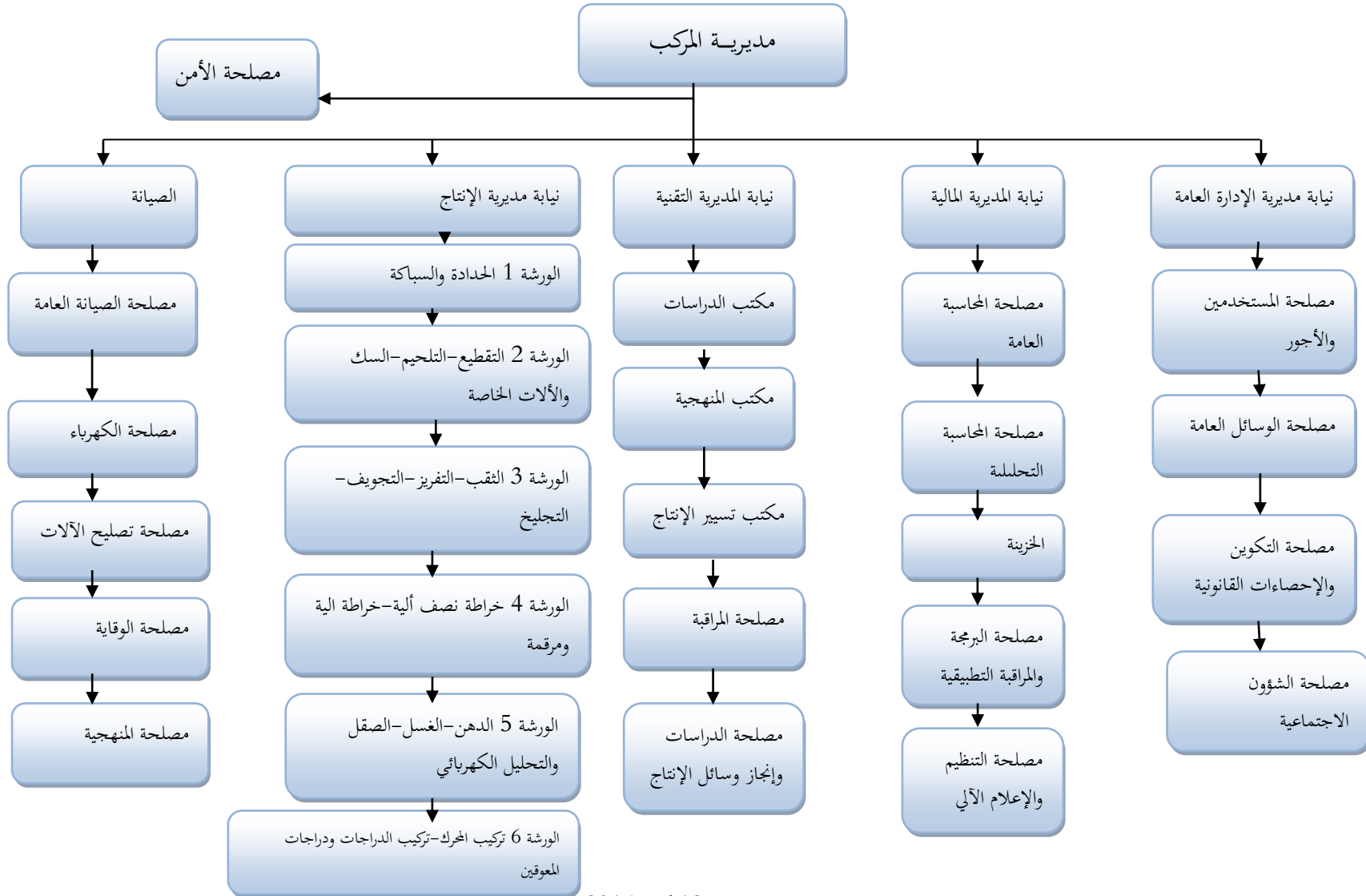
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

تتكون مؤسسة الدراجات والدراجات النارية من عدة مديريات فرعية ومصالح من الناحية الإدارية إضافة

إلى العديد من الورشات الإنتاجية، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال المخطط التالي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها



المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصصلحة المحاسبة التحليلية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية، قائمة، يوم 12 أبريل 2016.

أولاً: شرح الوظائف: تتألف المؤسسة من عدة مصالح أهمها: مديرية المركب ومصحة الأمن، ومديرية الإدارة العامة، نيابة المديرية التقنية، نيابة المديرية المالية، نيابة مديرية الإنتاج، نيابة مديرية الصيانة، وتتضمن كل مصلحة عدة فروع تابعة لها، ويمكن شرح وظائف المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية كالتالي:

1- مديرية المركب: وتمثل أساساً في مدير المركب باعتباره المشرف العام عليه، حيث يعمل على تنسيق بين مديريات المركب، فهو يشرف بنفسه على سيرة العملية الإنتاجية ومتابعتها بدقة، كما يسهر على تطبيق قرارات المديرية العامة وهو يشرف مباشرة على مصلحة الأمن.

2- مصلحة الأمن: تسهر هذه المصلحة على مراقبة العمليات التي تضر بمصالح المؤسسة سواء من الداخل من طرف العمال كالسرقة أو الفساد أو من الخارج وهذا من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسة، لتسهيل القيام بنشاطها على أحسن وجه.

3- نيابة مديرية الإدارة العامة: تشرف هذه النيابة على عدة مصالح وهي مصلحة المستخدمين والأجور، مصلحة الوسائل العامة، مصلحة التكوين والإحصاءات والإجراءات القانونية، مصلحة الشؤون الاجتماعية.

● مصلحة المستخدمين والأجور: والتي تقوم بتعيين وتكوين الموظفين حيث كل عامل له ملف خاص من أجل تحديد أجورهم وهذا بواسطة بطاقات الحضور.

● مصلحة الوسائل العامة: وهي تضم الوسائل الخاصة بالعمل مثل: وسائل النقل ملابس العمل مواد وأدوات التنظيف والآلات الكاتبة والمكاتب.

● مصلحة التكوين والإحصاءات والإجراءات القانونية: وتمثل مهمتها في إرسال بعثات تكوينية للعمال سواء داخل الوطن أو خارجه.

● مصلحة الشؤون الاجتماعية: تتكلف بفتح ملفات للعمال خاصة في حوادث العمل، العطل المرضية، المنح العائلية، كما تشرف على قسم العيادة الطبية مهمتها السهر على صحة العمال.

4- نيابة المديرية المالية: وتقوم هذه النيابة بتحضير الميزانية للمركب وجميع التقديرات المالية بالنسبة لكل مشروع، وهي تشرف بدورها على مصالح: مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة البرمجة والمراقبة التطبيقية، مصلحة التنظيم والإعلام الآلي.

● مصلحة المحاسبة العامة: مهمتها التسجيل اليومي للمشتريات والمبيعات وهي ملزمة بتقديم تقييم سنوي لكل دورة.

● مصلحة المحاسبة التحليلية: تقوم هذه الأخيرة بتقييم المشتريات كما تسند لها مهمة تحليل وتوزيع التكاليف المتعلقة بالمنتوج وهذا من أجل تحديد سعر التكلفة للوحدة الواحدة، كما تقوم بتقييم كل المعلومات للمحاسبة العامة العملية.

● الخزينة: توجد بها جميع الأموال الخاصة بالمركب.

- مصلحة المراقبة التطبيقية: تقوم بمتابعة البرنامج المسطر ومراقبة تطبيقه، وذلك بتقديم تقرير كل يوم فيه تقييم عمل كل ورشة إنتاج.
 - مصلحة التنظيم والإعلام الآلي: وتقوم بتقديم المعلومات اللازمة لمختلف المصالح في أقرب وقت ممكن وبدقة، وتوفير بعض الوثائق الخاصة بالعمل.
 - 5- نيابة المديرية التقنية: تقوم بتطبيق البرنامج المسطر من طرف المديرية العامة، وهي تشرف على المصالح التالية: مكتب الدراسات، مكتب المنهجية، مكتب تسيير الإنتاج، مصلحة المراقبة، مصلحة الدراسات وإنجاز وسائل الإنتاج.
 - مكتب الدراسات: وتتمثل مهمته الأساسية بدراسة المادة من حيث الشكل، فتقوم بوضع التصاميم والمخططات الخاصة بكل قطعة وهو يتكون من فرعين:
 - فرع التكنولوجيا: مهمته تخطيط أو رسم وسائل وأدوات الإنتاج.
 - فرع التعديلات: ومهمته تعديل المخططات والرسومات عند عدم توافقها مع المكان الحقيقي في الآلة.
 - مكتب المنهجية: تقوم بمتابعة نشاط القطع وذلك لتوفير الظروف والوسائل الخاصة بنتائج القطع والتحضير مثلا: الآلة، العامل، الوقت المستغرق في الإنتاج، وتتكون من فرع الأدوات وفرع لدراسة إنتاج الأدوات.
 - مكتب تسيير الإنتاج: فهو المحرك الأساسي للمركب حيث يسعى إلى تحقيق البرنامج المسطر من طرف مكتب المنهجية.
 - مصلحة المراقبة: تتم فيها مراقبة المواد الموجهة للعملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية، كذلك المواد أو القطع المنتجة داخل الورشات.
 - مصلحة الدراسات لإنجاز وسائل الإنتاج: تقوم بإنجاز الأدوات التي تستعمل داخل المحركات وتصليح عتاد المؤسسة وكذلك تصليح عتاد مؤسسات أخرى.
 - 6- نيابة مديرية الإنتاج: هي النقطة الحساسة في المركب والعمل الرئيسي له لأنها تمثل الهدف الأول للمركب وهو الإنتاج، تكمن مهمتها في تحويل المواد الأولية إلى منتوجات تامة الصنع تضم ست ورشات إنتاجية، كل ورشة تختص بإنتاج مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية.
- ثانيا: شرح الورشات: تتكون المؤسسة من عدة ورشات إنتاجية مختلفة المهام والجدول التالي يوضح كل ورشة وعدد العمال والآلات فيها:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (1-3): الورشات.

العمال	عدد	عدد الآلات	رقم الورشة	
06	10	09	Fonderie Forge Traitement thermique	الورشة 1 510 السباكة 523 الحدادة 528 معالجة الحرارة
08	09	04		
06	14	19	Estampage Soudure Débitage Machine Spéciale	الورشة 2 525 السبك 526 التلحيم 533 التقطيع 561 الآلات الخاصة
10	22	60		
03	05	17		
05	10	30		
05	09	33	Frisage Alésage Perçage Rectification	الورشة 3 542 التفريز 544 التجويف 547 الثقب 548 التجليخ
03	08	24		
04	08	35		
03	06	16		
09	21	54	Tours semi-automatique Tour Automatique Tour à Commande Numérique	الورشة 4 534 الخراطة 541 الخراطة الآلية 540 الخراطة المرقمة
04	07	27		
03	03	05		
05	03	-	Electrolyse Polissage Lavage Peinture	الورشة 5 524 التحليل الكهربائي 549 الصقل 550 الغسل 558 الدهن
04	06	18		
01	01	13		
06	08	-		
09	05	-	Montage des Moteurs Après Montage des Moteurs Montage des Cyclomoteurs Montage Roues Montage des Cycle Réparation	الورشة 6 532 تركيب المحرك 533 بعد تركيب المحرك 534 تركيب دراجات نارية 535 تركيب العجلات 536 تركيب دراجات عادية 538 التصليح
02	04	08		
09	12	02		
10	08	31		
07	08	03		
02	04	-		

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة التحليلية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية، قلمة، يوم 12 أبريل 2016.

1- الورشة الأولى:

- السباكة: تهدف إلى تصنيع قطع ميكانيكية ذات أشكال مختلفة تحت درجة حرارة 750° في داخل آلات القوالب والقطع المتحصل عليها تكون من مادة الألمنيوم مثل: غطاء المحرك.
- الحدادة: تهدف إلى صنع قطع عن طريق تغيير شكل المعدن بفعل الضغط فالوظيفة الأساسية لها هي رسم أولي للقطعة حتى تصبح قادرة على التحمل قبل الاستعمال الخاص بها تحت درجة حرارة 1200 درجة مئوية.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

- المعالجة الحرارية: هي عملية تغير بنية القطع بواسطة التسخين على درجة حرارة تصل من: 850°-900° وذلك بإضافة بعض المواد كالكربون والأمونياك ثم تبرد القطع بالزيت والماء حتى تكسب صلابتها.
- 2- الورشة الثانية:
- السك: هي عملية ميكانيكية تعمل على تشكيل قطع إلى أشكال مختلفة بواسطة طابع عن طريق الضغط حيث أن 70 % من هذه القطع تمر بهذه العملية.
 - التلحيم: هي عبارة عن تلصيق القطع ببعضها بواسطة الكهرباء أو النحاس أو التلحيم اليدوي من أجل الحصول على الشكل المناسب.
 - التقطيع: هي عملية تقطيع الأعمدة والصفائح الحديدية حسب متطلبات العملية.
 - الآلات الخاصة: تستعمل لصنع قطع معينة.
- 3- الورشة الثالثة:
- التفريز: هي عبارة عن مجموعة عمليات مختلفة للحصول على قطع وتعديلها.
 - التجويف: وتتم هذه العملية بعد الحصول على القطع ثم العمل على تغيير المحيط الداخلي للقطعة وجعلها ملائمة للتركيب بواسطة آلات خاصة.
 - الثقب: تتم عملية الثقب حسب شكل القطعة التي ستوضع في قوالب خاصة بها.
 - التجليخ: عندما تخرج القطعة من الحدادة ترسل الى ورشة التجليخ لإزالة الاعوجاج ثم تمر بعدها إلى الثقب ثم المعالجة الحرارية ثم تعود مرة أخرى إلى التجليخ حيث تدخل القطعة وتعديل في الآلة الخاصة بها لتأخذ الشكل النهائي.
- 4- الورشة الرابعة:
- الخراطة النصف آلية: تعمل على تشكيل القطعة إلى أشكال دائرية أو أسطوانية أو نصف دائرية وسميت بهذا الاسم لأنها تتم بواسطة الآلة والعامل.
 - الخراطة الآلية: وفيها يقوم العامل بتجهيز الآلة وهي تعمل لوحدها على تشكيل القطعة.
 - الخراطة المرقمة: يستخدم فيها برنامج خاص للقطع التي ستوضع ضمن آلة خاصة تحتوي على حاسوب عن طريق برمجة الوقت اللازم لصنع القطع، عدد القطع ونوعها التي ستقوم بها الآلة وهذه الأخيرة تقوم بعدة عمليات مثل الصقل والتفريز... إلخ.
- 5- الورشة الخامسة:
- التحليل الكهربائي: نجد في هذه العملية مرحلتين هما: مرحلة المعاملة بالتليس الكرومي والأخرى هي المعاملة بالزنك.

- الصقل: عبارة عن عملية تنظيف القطع بمادة تسمى بورق الزجاج حيث يتم بعثها للتحليل الكهربائي لحمايتها من الصدأ.
 - الغسل: يتم بها غسل القطع الصغيرة في قوالب لإزالة الزيوت.
 - الدهن: تعلق مختلف القطع المراد دهنها في سلسلة أوتوماتيكية حيث تمر العملية بعدة مراحل التي تعتبر طبقة للحماية يليها التجفيف ودهن القطع.
- 6- الورشة السادسة:

- تركيب المحرك: يتم فيها تركيب المحرك على مراحل متسلسلة وتكون منظمة.
 - بعد تركيب المحرك: خلال هذه المرحلة يتم تحضير كل ما له علاقة مع المحرك والأدوات التي يتألف منها.
 - تركيب الدراجات النارية: تتم عملية تركيب الدراجات النارية والتي يتم إدخالها للمخزن لتكون ناتج تام الصنع وأنواع الدراجات النارية التي يتم تركيبها 603-606.
 - تركيب العجلات: يتم تركيب العجلات الخاصة بالدراجات عبر مراحل متسلسلة.
 - تركيب الدراجات العادية: في هذه المرحلة التي تركيب الدراجات "BMX" 20، 16، 26.
 - التصليح: يتم فيها تجريب المحرك وحده وتجريبه في الدراجة التامة الصنع وفي حالة عطب ترسل للتصليح.
- 7- نيابة مديرية الصيانة: مهمتها تصليح الآلات الداخلية في عملية الإنتاج وتشرف على المصالح التالية:
- مصلحة الصيانة الكهربائية: مهمتها إصلاح العطل الكهربائي في الآلة إن وجدت.
 - مصلحة تصليح الآلات الصيانة الالكترونية: تقوم بإصلاح الآلات الميكانيكية.
 - مصلحة الوقاية: تقوم بمعالجة الآلة معالجة مسبقة قبل تعطيها كما تشرف كذلك على وسائل الحماية والأمن للعمال مثل النظارات، القفازات..
 - مصلحة المنهجية: تقوم بتعديل القطع والأدوات من حيث الطول والعرض حيث تصبح قابلة للاستعمال في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد.

تتوفر المؤسسة على مؤهلات صناعية حيث تمتلك موقع صناعي جيد مرتبط بشبكة نقل هائلة ومتشعبة بالات متعددة تغطي جميع التكنولوجيات الضرورية للتصنيع مع حيازتها على يد عاملة مؤهلة تتحكم في التقنيات القاعدية، وبنية تجارية تغطي التراب الوطني من خلال أربع مراكز بيع رئيسية وكل مركز يحتوي على عدة فروع، لذلك فهي تهدف من خلال ذلك إلى تحسين مردودية المؤسسة من جهة وتحسين موقع المؤسسة في السوق الجزائرية من جهة أخرى. ولبلوغ هذه الأهداف يجب عليها:

- تكييف المنتجات بالسوق (تجديد تشكيلة المنتجات وتوسيعها).

- البحث المستمر عن طرق ووسائل جديدة بغية تحسين الإنتاج كما استعانت المؤسسة بالشراكة فقامت بفتح أبوابها لجميع المستثمرين المحليين والأجانب وهذا للاشتراك في المجالات التالية: مجال التصنيع، مجال التجارة، مجال التسويق، ومن بين الدول التي تريد الاستثمار في المؤسسة هي الصين.

المبحث الثاني: تأثير فروقات الصرف على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

نسعى في هذا المبحث إلى توضيح الطريقة التي تتم بها تمويل المؤسسة محل الدراسة باحتياجاتها المختلفة من المواد الأولية، التي لا يمكن الحصول عليها محليا وهذه العملية يتكفل بها قسم الشراء الخارجي، حيث سنوضح مختلف المراحل التي تمر بها من تحديد الاحتياجات إلى غاية استلام المواد المشتراة مع إظهار الكيفية التي تؤثر بها هذه العملية على القوائم المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف، كما سنوضح التغيرات التي طرأت من خلال عرض أهم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة قبل وبعد إدراج فروقات الصرف من حساباتها في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: تنظيم إدارة المشتريات في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

تليي المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقائمة احتياجاتها من مختلف المواد ومستلزمات العملية الإنتاجية (سواء كانت مواد أولية، قطع غيار الآلات الإنتاجية أو قطع غيار الدراجات النارية...) إما بالاعتماد على مصادر توريد محلية ويشرف على هذه العملية قسم الشراء الداخلي للمؤسسة، أو بالاعتماد على مصادر توريد خارجية ويشرف على هذه العملية قسم الشراء الخارجي للمؤسسة، أي أن المؤسسة تتبع المركزية في الشراء.

تقوم الإدارة العامة بالمؤسسة بعقد اجتماع لوضع البرنامج السنوي للسنة المقبلة يحضر الاجتماع كل من: المدير المالي، مدير المبيعات، مدير الإنتاج... الخ تحت رئاسة المدير العام للمؤسسة من أجل دراسة الوضع المالي للمؤسسة ووضع البرنامج السنوي للإنتاج.

يتم تعيين لجنة لجرد جميع موجودات المخازن، وترسل نتائج الجرد إلى مصلحة تسيير الإنتاج باعتبارها المكلفة بتسيير أربعة مخازن بالمركب تتمثل في: مخزن المواد الأولية، مخزن المواد الكيميائية، مخزن المنتجات النصف مصنعة، مخزن المواد المشتراة. بعد ذلك تحدد كل مصلحة من مصالح المركب احتياجاتها السنوي وفقا لما هو مبرمج، وفي حالة نفاذ المخزون قبل نهاية السنة فإن إدارة المشتريات تتكفل بتلبية الطلبات الاستثنائية سواء محليا أو خارجيا.

أولا: تنظيم قسم الشراء الداخلي.

وهو القسم المكلف بتلبية الطلبات الواردة من مختلف مصالح المؤسسة وذلك من مصادر التوريد الموجودة داخل الوطن بالكمية والجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب ومن مصدر التوريد الملائم وبأقل الأسعار. ومن بين الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة¹:

¹ مقابلة مع مدير مصلحة المشتريات، المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، قائمة، يوم 28 أبريل 2016.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

- الشركة الوطنية نפטال -قالمة- تورد للمؤسسة الزيوت والشحوم والمحروقات.
 - الشركة الوطنية POVAL - المدينة- تورد للمؤسسة قطع غيار مصنوعة من الصلب.
 - كموش -عنابة- يورد للمؤسسة الصفائح والأشرطة الحديدية.
 - موردين من الشرق والوسط مثل: PUMA -الجزائر-، Général -قسنطينة- توريد الأعمدة الحديدية.
- وغالبا ما تتم إجراءات الشراء المحلي على النحو التالي:
- 1- تحديد الاحتياجات وإصدار طلب الشراء: يتم التأكد من احتياجات مختلف المصالح وبالأخص الورشات الإنتاجية وذلك بالتنسيق بين قسم الشراء الداخلي وإدارة مراقبة المخزون التي تقدم تفصيلا كاملا عن الصادر والوارد من كل صنف بالمخازن والرصيد المتبقي وعند وصول المخزن إلى نقطة إعادة الطلب تقوم الجهات الطالبة بترجمة احتياجاتها في وثيقة خاصة تعرف بطلب الشراء Avis D'approvisionnement وتعتمد من قبل المسؤول عن تلك الجهة.
 - 2- اختيار الموردين: في حالة قصر المسافة بين المركب والموردين فإن قسم الشراء الداخلي لا يقوم بإرسال طلبات الشراء، وإنما يذهب إلى المورد للتفاوض معه على الأسعار ومعاينة المواد المطلوبة وبعد ذلك الاتفاق على مختلف الشروط (التسليم والدفع).
 - أما في حالة بعد المسافة بين الموردين والمركب فإن قسم الشراء الداخلي يقوم بإرسال طلب الأسعار عن طريق الفاكس لمجموعة من الموردين الذين تتوفر لديهم المواد المطلوبة، ويقوم الموردين بالرد على الطلب بتقديم الأسعار الوجدوية والإجمالية للمواد المطلوبة وطريقة الدفع والتسليم، حيث تتم المقارنة بين مختلف ردود الموردين ويقع الاختيار على المورد الذي يقدم أقل الأسعار.
 - 3- إصدار أمر التوريد: بعد أن يتم اختيار المورد الذي سيتم التعامل معه، يقوم قسم الشراء الداخلي بإصدار أمر الشراء Bon de commande الذي يتم التوقيع من طرف رئيس قسم الشراء الداخلي إضافة إلى مدير الشراء ومدير المؤسسة ويكون وفقا لعدة نسخ يتم إرسالها إلى المصالح المعنية.
 - 4- استلام المواد وفحصها: بعد تحديد تاريخ تسليم المشتريات من طرف المورد يتم إرسال شاحنات خاصة من أجل نقل السلع، ويشرف على عملية الاستلام رئيس قسم الشراء الداخلي الذي يقدم أمر الشراء إضافة إلى ثمن المشتريات للمورد، وبالمقابل يسلم المورد له فاتورة الشراء مع المشتريات ويتم بذلك نقل المشتريات إلى المؤسسة. عند وصول المشتريات إلى المؤسسة ترسل مباشرة إلى مصلحة الاستقبال حيث تقوم لجنة مختصة بفحص ومعاينة للمواد المستلمة لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات فإذا كانت المواد المستلمة سليمة تحرر وثيقة الاستلام Bon de réception ويتم إرسال المواد إلى المخازن الخاصة بها مرفوقة بنسخة وثيقة الاستلام.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

ثانيا: تنظيم قسم الشراء الخارجي.

يختص قسم الشراء الخارجي بتلبية احتياجات المؤسسة التي لا يمكن الحصول عليها محليا وبالتالي تلجأ إلى مصادر خارجية نذكر منها¹:

Ramzey – Turquie	→	Moteur complet
Karcoma - Allemagne	→	Decompresseur
Domino – Italia	→	Porgnées desgaz
Meteor pistons – Italia	→	Piston

في الغالب تتعامل المؤسسة بموجب الاعتماد المستندي وبالتالي تكون إجراءات تنفيذ وإتمام عملية الاستيراد من الخارج على النحو التالي:

- 1- يقوم قسم الشراء الخارجي بالاتصال بالمورد لتحديد نوعية المواد المطلوب شراؤها من حيث المواصفات والكمية لطلب الأسعار ومن ثم الاتفاق معه على كافة التفاصيل من حيث طريقة الشحن والدفع وغير ذلك من التفاصيل، ونفس الوقت يقوم بالاتصال بالبنك الذي يتعامل معه بعد الحصول على ترخيص الاستيراد ويتفق معه على فتح اعتماد مستندي بالقيمة لحساب المورد الأجنبي وتقدم كافة التفاصيل الخاصة بالصفقة.
 - 2- يقوم البنك فاتح الاعتماد بالاتصال بالبنك الأجنبي ويسمى بالبنك المبلغ ليقوم نيابة عن البنك المحلي بتصفية الاعتماد لصالح المورد الأجنبي بعد تقديمه كافة المستندات التي تثبت ملكية البضاعة وشحنها حسب المواصفات وشروط الاعتماد المستندي.
 - 3- بعد أن يتم شحن البضاعة تقدم المستندات الدالة على ملكيتها (بوليصة الشحن، بوليصة التأمين، الفاتورة، شهادة المطابقة...) إلى البنك المبلغ الذي يرسلها بدوره إلى البنك المحلي ثم تسدد القيمة إلى المورد حسب شروط الاتفاق.
 - 4- يقوم قسم الشراء الخارجي بالمؤسسة بتقديم المستندات اللازمة للتخليص على البضاعة الواردة بالجمارك، حيث تقوم الإدارة المالية بمراجعة قيمة الرسوم الجمركية المطلوبة عن الشحنة الواردة ثم تقوم بعدها بتحرير الشيكات اللازمة.
 - 5- عند وصول الشحنة إلى المؤسسة تقوم البوابة بإثبات بيانات الشحنة الكاملة بدفتر البضائع الواردة ويتم استلام محتوياتها مبدئيا بمخزن خاص بها بحضور لجنة الاستلام، ويقوم قسم المراجعة بالمؤسسة بالتأكد من أن أمر التوريد قد تم تنفيذه بالكامل وذلك من واقع محضر الاستلام المبدئي والنهائي.
- في حالة ما إذا كانت الشحنات الواردة غير مطابقة للمواصفات المحددة في الوثائق الرسمية يتم الاتصال بالمورد من أجل التعويض.

¹ مقابلة مع مدير مصلحة المشتريات، المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، قالمة، يوم 28 أبريل 2016.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

المطلب الثاني: دراسة بعض عمليات استيراد مواد أولية من الخارج (بعملة أجنبية) في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

سنقوم في هذا المطلب بشرح مثال تطبيقي لعملية شراء مواد أولية من الخارج بعملة أجنبية عن كل سنة من سنوات الدراسة 2012، 2013، 2014.

أولاً: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2012.

في 2012/2/28 اجتمعت لجنة الشراء للمؤسسة والمكونة من 6 أعضاء يمثلون رؤساء المصالح من مختلف المصالح التي لها علاقة بنوع المادة المراد شراؤها وذلك لدراسة مختلف العروض المقدمة من طرف عدة موردين لاختيار أحسن عرض، يتعلق العرض باستيراد:

- 400 Moteur 50 cc
- 400 Carburateur Delr 15,15
- 400 Pot D'echappement

وقد رسي اختيار اللجنة على المورد Ramzey/ Turquie، وبعد ذلك قامت مصلحة الشراء بإبلاغ هذا المورد الأجنبي بأنه تم اختياره ليقوم بتمويل المؤسسة لهذه المادة وهذا الأخير قام بإرسال الفاتورة النموذجية (أنظر الملحق رقم 1) ليوضح فيها السعر المعروض فعلا كما يلي:

جدول رقم (3-2): جدول الأسعار بالدولار.

الكمية	إسم المادة ونوعها	سعر الوحدة بالدولار	السعر الإجمالي بالدولار
400	Moteur 50 cc	167	66 800
400	Carburateur Delr 15,5	17	6 800
400	Pot D'echappement	7,25	2 900
			76 500 USD

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الرسمية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية.

وعليه قامت المؤسسة بإرسال سند الطلب bon de commande توضح فيه الكمية المطلوبة مع السعر الموضح في الفاتورة النموذجية بتاريخ 2012/4/25 (أنظر الملحق رقم 2)، وفي نفس السياق قامت المؤسسة بإرسال رسالة التزام للبنك الوطني الجزائري BNA (وكالة قائمة رقم 816)، والذي قام بقبول هذا الالتزام من خلال الإمضاء بالاستلام على رسالة الالتزام بتاريخ 2012/4/25 (أنظر الملحق رقم 3)، وعليه وبعد الاتفاق مع المورد الأجنبي حول طريقة التوريد وفترة التسليم، قامت المؤسسة (بالضبط مديرية الإدارة والمالية) بتقديم طلب التوطين (أنظر الملحق رقم 3)، وتم توضيح المبلغ الإجمالي بالعملة الأجنبية للمواد المراد استيرادها وهو 76 500 دولار أمريكي (أنظر الملحق رقم 3).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

وباستعمال سعر الصرف الذي يعتمده البنك الوطني الجزائري في هذا التاريخ:

$$1 \text{ USD} = 75 \text{ DA}$$

وعليه فقيمة الصفقة بالعملة الوطنية هي: $5\,737\,500 \text{ DA} = 75 \times 76\,500 \text{ USD}$ ، وقد تم إيضاح مكان الاستلام بميناء الجزائر، وأخيرا طريقة التسديد وهي التسليم المستندي لمدة 30 يوم من تاريخ التسليم (أنظر الملحق رقم 4).

وبعد قيام البنك بدراسة الطلب (طلب التوطين) المقدم من طرف المؤسسة، قام البنك بمراسلة بنك المورد في تركيا وتم الاتفاق بين البنكين على أن يتم التسديد بمجرد استلام الوثائق الكاملة الخاصة بالمواد المستوردة، وعلى هذا الأساس قام البنك الخارجي بإرسال مراسلة القبول للمؤسسة على استعمال هذه التقنية للتسديد. في تاريخ 2012/8/26 وصلت المواد إلى الميناء وقام وكيل العبور المكلف من طرف المؤسسة بعملية الجمركة للتخليص لدى إدارة الجمارك وقد اعتمد سعر الصرف لذلك اليوم عند دخول البضاعة وهو:

$$1 \text{ USD} = 80,5154 \text{ DA}$$

وعليه تكون قيمة المواد بالعملة الوطنية: $6\,159\,428,1 \text{ DA} = 80,5154 \times 76\,500 \text{ USD}$ ومن هنا يتبين أن فرق الصرف في هذه الحالة يقدر بـ:

$$-421928,1 = 6\,159\,428,1 - 5\,737\,500$$

وهذا يعتبر كخسارة بالنسبة للمؤسسة وتقوم بتسجيله في الأعباء المالية.

ثانيا: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2013.

في 2013/7/2 اجتمعت لجنة الشراء للمؤسسة لدراسة مختلف العروض المقدمة من طرف عدة موردين لاختيار أحسن عرض، يتعلق العرض باستيراد:

{ 300 Reservoir d'essence 5 litres pour C 609

وقد رسي اختيار اللجنة على المورد Ramzey/ Turquie، لأنها اعتادت على التعامل معه من قبل، وبعد ذلك قامت مصلحة الشراء بإبلاغ هذا المورد الأجنبي بأنه تم اختياره ليقوم بتموين المؤسسة لهذه المادة وهذا الأخير قام بإرسال الفاتورة النموذجية، ليوضح فيها السعر المعروض فعلا كما يلي:

جدول رقم (3-3): جدول الأسعار بالدولار.

الكمية	اسم المادة ونوعها	سعر الوحدة بالدولار	السعر الإجمالي بالدولار
300	Réservoir d'essence 5 litres pour C 609	10	3 000
			3 000 USD

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الرسمية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية.

وعليه قامت المؤسسة بإرسال سند الطلب bon de commande توضح فيه الكمية المطلوبة مع السعر الموضح في الفاتورة النموذجية، وفي نفس السياق قامت المؤسسة بإرسال رسالة التزام للبنك الوطني الجزائري BNA

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

(وكالة قالمة رقم 816)، والذي قام بقبول هذا الالتزام من خلال الإمضاء بالاستلام على رسالة الالتزام بتاريخ 2013/7/7 (انظر الملحق رقم 5)، وعليه وبعد الاتفاق مع المورد الأجنبي حول طريقة التوريد وفترة التسليم، قامت المؤسسة (بالضبط مديرية الإدارة والمالية) بتقديم طلب التوطين والمتضمنة المبلغ الإجمالي بالعملة الأجنبية للمواد المراد استيرادها وهو 3 000 دولار أمريكي.

وباستعمال سعر الصرف الذي يعتمده البنك الوطني الجزائري في هذا التاريخ:

$$1 \text{ USD} = 80,07 \text{ DA}$$

وعليه فقيمة الصفقة بالعملة الوطنية هي 240 210 دج، وقد تم إيضاح ذلك بتاريخ الاستلام وهو 2013/10/27 بميناء سكيكدة، وأخيرا طريقة التسديد وهي التسليم المستندي لمدة 90 يوم من تاريخ التسليم (أنظر الملحق رقم 6).

وبعد قيام البنك بدراسة الطلب (طلب التوطين) المقدم من طرف المؤسسة، قام البنك بمراسلة بنك المورد في تركيا وتم الاتفاق بين البنكين على أن يتم التسديد بمجرد استلام الوثائق الكاملة الخاصة بالمواد المستوردة، وعلى هذا الأساس قام البنك الخارجي بإرسال مراسلة القبول للمؤسسة على استعمال هذه التقنية للتسديد. في تاريخ 2013/10/8 وصلت المواد إلى الميناء وقام وكيل العبور المكلف من طرف المؤسسة بعملية الجمركة للتخليص لدى إدارة الجمارك وقد اعتمد سعر الصرف لذلك اليوم عند دخول البضاعة وهو:

$$1 \text{ USD} = 81,2182 \text{ DA}$$

وعليه تصير قيمة المواد بالعملة الوطنية هي 243 654,6 دج (أنظر الملحق رقم 7). وعلى هذا الأساس أصبح فارق سعر الصرف يقدر بـ: $243 654,6 - 240 210 = 3444,6$ دج وهو يعتبر كخسارة بالنسبة للمؤسسة.

ثالثا: حالة تطبيقية لعملية استيراد في سنة 2014.

في 2014/5/29 اجتمعت لجنة الشراء للمؤسسة لدراسة مختلف العروض المقدمة من طرف عدة موردين لاختيار أحسن عرض، يتعلق العرض باستيراد:

- 1000 Moteur 50 cc
- 1000 Carburateur Delr 15,5
- 1000 Pot D'echappement
- 1000 Reservoir

وقد رسي اختيار اللجنة على المورد Ramzey/ Turquie، وبعد ذلك قامت مصلحة الشراء بإبلاغ هذا المورد الأجنبي بأنه تم اختياره ليقوم بتمويل المؤسسة لهذه المادة وهذا الأخير قام بإرسال الفاتورة النموذجية (أنظر الملحق رقم 8) ليوضح فيها السعر المعروض فعلا كما يلي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

جدول رقم (3-4): جدول الأسعار بالدولار.

الكمية	اسم المادة ونوعها	سعر الوحدة بالدولار	السعر الإجمالي بالدولار
1000	Moteur 50 cc	137,8	137 800
1000	Carburateur Delr 15,5	17	17 000
1000	Pot D'echappement	6,7	6 700
1000	Reservoir	10,5	10 500
			172 000 USD

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الرسمية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية.

وعليه قامت المؤسسة بإرسال سند الطلب bon de commande توضح فيه الكمية المطلوبة مع السعر الموضح في الفاتورة النموذجية بتاريخ 2014/6/12 (أنظر الملحق رقم 9)، وفي نفس السياق قامت المؤسسة بإرسال رسالة التزام للبنك الوطني الجزائري BNA (وكالة قلمة رقم 816)، والذي قام بقبول هذا الالتزام من خلال الإمضاء بالاستلام على رسالة الالتزام بتاريخ 2014/6/19 (انظر الملحق رقم 10)، وعليه وبعد الاتفاق مع المورد الأجنبي حول طريقة التوريد وفترة التسليم، قامت المؤسسة (بالضبط مديرية الإدارة والمالية) بتقديم طلب التوطين وذلك بتاريخ 2014/6/19 موضحة في المبلغ الإجمالي بالعملة الأجنبية للمواد المراد استيرادها وهو 172 000 دولار أمريكي.

وباستعمال سعر الصرف الذي يعتمده البنك الوطني الجزائري في هذا التاريخ: $1 \text{ USD} = 79,33 \text{ DA}$ وعليه فقيمة الصفقة بالعملة الوطنية هي 13 644 760 دج، وقد تم إيضاح ذلك بتاريخ الاستلام وهو 2014/10/16 بميناء سكيكدة، وأخيرا طريقة التسديد وهي التسليم المستندي لمدة 90 يوم من تاريخ التسليم (أنظر الملحق رقم 11).

وبإتباع نفس الاجراءات في المثالين السابقين في تاريخ 2014/10/16 وصلت المواد إلى الميناء وقام وكيل العبور المكلف من طرف المؤسسة بعملية الجمركة للتخليص لدى إدارة الجمارك وقد اعتمد سعر الصرف لذلك اليوم عند دخول البضاعة وهو:

$$1 \text{ USD} = 85,37510 \text{ DA}$$

وعليه تكون قيمة المواد بالعملة الوطنية 14684517,2 دج، وعليه في هذا التاريخ يقوم المحاسب بتسجيل عملية الشراء من المورد الأجنبي كما يلي (انظر الملحق رقم 12):
وعليه أصبح فارق سعر الصرف يقدر بـ $14684517,2 - 13\ 644\ 760 = 1039757,2$ دج وهو يعتبر كخسارة بالنسبة للمؤسسة، سنوضح ذلك كما يلي:

- في 2014/6/19 كان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي: $79,33 \text{ USD}$.

- في 2014/10/8 أصبح سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي: $83,37510 \text{ USD}$.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

المطلب الثالث: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

تقوم أي مؤسسة اقتصادية بإعداد مجموعة من القوائم المالية والتي من أهمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لأنها تمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة المصاريف والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة (التي عادة ما تكون سنة).

أولاً: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

سنقوم فيما يلي بعرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014) حيث النواتج والأعباء المالية ليست متضمنة لفروقات الصرف.

1- الميزانيات المالية للمؤسسة قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية، وستتطرق فيما يلي إلى عرض الميزانية المالية للمؤسسة قبل إدراج فروقات الصرف خلال الفترة (2012-2014) وذلك من الجانبين، الجانب الأول هو جانب الأصول، والثاني جانب الخصوم.

- جانب الأصول: يتم عرض جانب الأصول للميزانيات المالية من خلال الجدول الآتي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول (3-5): الميزانيات المالية جانب الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات البيان
4 678 906,10	636 371,50	648 941,50	أصول غير جارية تثبيتات معنوية تثبيتات عينية
8 016 054,10	8 016 054,10	8 016 054,10	أراضي
15 109 288,73	15 167 908,46	25 805 438,19	مباني
38 447 751,22	4 379 121,12	3 261 375,73	تثبيتات عينية أخرى تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية
450 750	750	750	سندات أخرى مثبتة
12 527 522,48	11 987 219,71	12 315 012,76	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
79 230 273,46	40 187 424,89	50 047 572,28	مجموع الأصول غير الجارية
126 382 335,10	62 756 069,82	14 173 215,81	أصول جارية مخزونات
256 402 813,99	38 808 905,44	25 389 444,49	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
169 379 632,74	163 070 717,75	156 962 625,04	الزبائن
646 610,36	641,79	6 328,17	المدينون الآخرون
154 859 503,09	50 326 319,44	21 744 355,5	الموجودات وما شابهها الخزينة
707 670 895,28	314 962 654,24	218 275 969,01	مجموع الأصول الجارية
786 901 168,74	355 150 079,13	268 323 541,29	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)، والملاحق رقم (22، 23، 24).

من خلال الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

- **مجموع الأصول غير الجارية:** نلاحظ أن مجموع الأصول غير الجارية موجب لكنه ضعيف خلال فترة الدراسة حيث قدر في سنة 2012 بـ 29,53% وهذا المعدل مرتفع مقارنة بسنة 2013، ليلعب أقصاه في سنة 2014 ويحقق نسبة 46,75%. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط.
- **مجموع الأصول الجارية:** نلاحظ أن المؤسسة مجموع الأصول الجارية موجب وفي تزايد مستمر حيث قدر سنة 2012 بمعدل 17,61%، ليصل 56,96% سنة 2014، وهذا التزايد راجع إلى أن المؤسسة تمتلك

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

مخزون من السلع والمنتجات لم تستطع تصريفه، كما نلاحظ أن وضعية الخزينة تميل للارتفاع خلال فترة الدراسة.

- جانب الخصوم: يتم عرض جانب الخصوم للميزانيات المالية من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-6): الميزانيات المالية جانب الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012 - 2014).

الوحدة: دينار جزائري

البيان	السنوات	2012	2013	2014
رؤوس الأموال الخاصة		280 950 000	280 950 000	280 950 000
رأس مال تم إصداره				
رأس مال غير مستعان به		166 128 303,39	166 128 303,39	166 128 303,39
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)				
فوارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة(1)		-52 469 996,26	-62 093 065,53	-45 464 824,28
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع(1)		-1 315 224 674,19	-1 352 360 722,62	-1 414 542 693,65
المجموع(1)		-920 616 367,06	-967 375 484,76	-1 012 929 214,54
الخصوم غير الجارية		984 697 193,32	1 148 182 645,16	1 580 973 398,11
قروض وديون مالية				
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		69 820 090,56	68 152 000,35	70 938 562,84
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		1 054 517 283,88	1 216 334 645,51	1 651 911 960,95
الخصوم الجارية		96 578 961,98	67 421 530,21	112 375 563,95
موردون وحسابات ملحقة				
ضرائب		15 977 791,37	17 147 918,78	16 257 632,29
ديون أخرى		20 365 777,91	21 799 280,39	16 005 597,13
خزينة سالبة		1 716 777,55		
مجموع الخصوم الجارية (3)		134 639 308,81	106 368 729,38	144 638 793,37
مجموع عام للخصوم		268 540 225,63	355 327 890,13	783 621 539,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)، والملاحق رقم (25، 26، 27).

➤ **مجموع الأموال الخاصة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأموال الخاصة سالبة خلال السنوات

2012، 2013، 2014، حيث قدرت على التوالي بـ 31,75%، -33,36%، -34,87%، وهذا ما

يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

➤ **مجموع الخصوم غير الجارية:** نلاحظ أن مجموع الخصوم غير الجارية تمثل قيم متزايدة خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على تزايد الطلب على القروض، مما يوضح أن المؤسسة تعتمد على هذا النوع من الديون في تمويل نشاطها.

2- جدول حسابات النتائج للمؤسسة قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)، وتحليل هذه النتائج.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-7): جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	البيان
351 522 045,25	84 659 470,51	82 788 015,56	المبيعات والمنتجات الملحقة
15 356 799,57	3 846 910,65	2 493 138,17	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
366 878 844,82	88 506 381,16	80 294 877,39	1- إنتاج السنة المالية
-292 259 256,62	-44 531 511,03	-31 937 814,02	المشتريات المستهلكة
-16 204 730,14	-21 352 437,97	-15 576 541,35	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات أخرى
-308 463 986,76	-65 883 949	-47 514 355,37	2- استهلاك السنة المالية
58 414 858,06	22 622 432,16	32 780 522,02	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-97 009 559,71	-101 599 334,02	-101 094 283,42	أعباء المستخدمين
-5 467 138,22	-2 311 471,47	-1 501 666,12	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة
-44 061 839,87	-81 288 373,33	-69 815 427,52	4- إجمالي فائض الاستغلال
2 544 678,10	11 460 152,83	14 847 567,21	المنتجات العملية الأخرى
-11 190 323,41	-52 657 808,16	-3 000 023,92	الأعباء العملية الأخرى
-115 596 855,10	-4 740 035,90	-169 261 834,54	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
115 501 866,07	64 967 500,24	175 052 202,27	استثناءات عن خسائر القيمة والمؤونات
-52 802 474,21	-62 258 564,32	-52 177 516,50	5- النتيجة العملية
7 365 128,65	168 270,05		المنتجات المالية
-27 478,72	-2 771,26	-292 479,76	الأعباء المالية
7 337 649,93	165 498,79	-292 479,76	6- النتيجة المالية
-45 464 824,28	-62 093 065,53	-52 469 996,26	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
492 290 517,64	165 102 304,28	270 194 646,87	مجموع المنتجات للأنشطة العادية
-537 755 341,92	-227 195 369,81	-322 664 643,13	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
-45 464 824,28	-62 093 065,53	-52 469 996,26	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			9- النتيجة غير العادية
-45 464 824,28	-62 093 065,53	-52 469 996,26	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2012-2014)، والملاحق رقم (23، 24، 25).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

من خلال جدول حسابات النتائج يمكن استخلاص ما يأتي:

➤ **إنتاج السنة المالية:** عرف إنتاج السنة المالية ارتفاع مستمر حيث قدر بـ 14,98% في سنة 2013 أما سنة 2014 فقدر بـ 68,48% وهذا ما يدل على الزيادة في المبيعات والمنتجات للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

➤ **استهلاك السنة المالية:** نلاحظ أن استهلاك السنة المالية يتزايد من سنة لأخرى حيث بلغ نسبة 11,2% في سنة 2012، أما سنة 2013 فقد بلغ 15,61% ليصل سنة 2014 إلى 73,11%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قد زادت في المشتريات المستهلكة تماشياً مع زيادة الإنتاج.

➤ **القيمة المضافة:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة حققت فائض في القيمة المضافة في سنة 2014 حيث قدر معدل الفائض بـ 51,32%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قد زادت من استهلاك الفترة.

➤ **إجمالي فائض الاستغلال:** من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المؤسسة قد حققت قيم سالبة في إجمالي فائض الاستغلال خلال فترة الدراسة (2012-2014)، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية أعباء المستخدمين.

➤ **النتيجة العمليانية:** من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة عمليانية سالبة خلال فترة الدراسة، حيث قدرت بمعدل -31,19% في سنة 2012 لتصبح في السنة الموالية -37,22% أما سنة 2014 فقد بلغت -31,57%.

1- النتيجة المالية: نلاحظ أن النتيجة المالية سالبة في سنة 2012، وهذا بسبب عدم قدرة المنتجات المالية على تغطية الأعباء المالية، أما في سنتي 2013 و2014 حققت المؤسسة نتيجة مالية موجبة، أما النتيجة الصافية فقد كانت سالبة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

1- الميزانيات المالية للمؤسسة بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

سنتطرق فيما يلي إلى عرض الميزانية المالية للمؤسسة بعد إدراج فروقات الصرف خلال الفترة (2012-2014) وذلك من الجانبين، الجانب الأول هو جانب الأصول، والثاني جانب الخصوم.

● جانب الأصول: يتم عرض جانب الأصول للميزانيات المالية من خلال الجدول الآتي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول (3-8): الميزانيات المالية جانب الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات البيان
4 678 906,10	636 371,50	648 941,50	أصول غير جارية
			تثبيتات معنوية
8 016 054,10	8 016 054,10	8 016 054,10	تثبيتات عينية
15 109 288,73	15 167 908,46	25 805 438,19	أراضي
38 447 751,22	4 379 121,12	3 261 375,73	مباني
			تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات يجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
450 750	750	750	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
12 527 522,48	11 987 219,71	12 315 012,76	ضرائب مؤجلة على الأصل
79 230 273,46	40 187 424,89	50 047 572,28	مجموع الأصول غير الجارية
126 382 335,10	62 756 069,82	14 173 215,81	أصول جارية
			مخزونات
256 402 813,99	38 808 905,44	25 389 444,49	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
169 379 632,74	163 070 717,75	156 962 625,04	الزبائن
646 610,36	641,79	6 328,17	المدينون الآخرون
			الموجودات وما شابهها
153 219 688,61	50 415 224,94	21 852 697,67	الخزينة
706 031 080,80	315 051 559,74	218 384 311,18	مجموع الأصول الجارية
785 261 354,26	355 238 984,63	268 431 883,46	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014) أنظر الملحق رقم (13، 14، 15).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجموع العام للأصول بعد إدراج فروقات الصرف تغير مقارنة بقيمته قبل إدراج فروقات الصرف حيث بلغ في سنة 2012 19,02% ليصل في سنة 2014 إلى نسبة 55,79% وذلك راجع لتأثر الخزينة بالانخفاض وبالتالي انخفاض مجموع الأصول الجارية وكذلك المجموع العام للأصول. وهذا يدل على تأثير الميزانية (جانب الأصول) بتغيرات أسعار الصرف.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

• جانب الخصوم: يتم عرض جانب الخصوم للميزانيات المالية من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-9): الميزانيات المالية جانب الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012 - 2014).

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات البيان
280 950 000	280 950 000	280 950 000	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به
166 128 303,39	166 128 303,39	166 128 303,39	علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1)
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
-1 414 542 693,65	-1 352 360 722,62	-1 315 224 674,19	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
-1 011 289 400,06	-967 464 390,26	-920 724 709,23	المجموع (1)
1 580 973 398,11	1 148 182 645,16	984 697 193,32	الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية
70 938 562,84	68 152 000,35	69 820 090,56	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1 651 911 960,95	1 216 334 645,51	1 054 517 283,88	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
112 375 563,95	67 421 530,21	96 578 961,98	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
16 257 632,29	17 147 918,78	15 977 791,37	ضرائب
16 005 597,13	21 799 280,39	20 365 777,91	ديون أخرى
		1 716 777,55	خزينة سالية
144 638 793,37	106 368 729,38	134 639 308,81	مجموع الخصوم الجارية (3)
785 261 354,26	355 238 984,63	268 431 883,46	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014) أنظر الملحق رقم (16، 17، 18).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجموع العام للخصوم بعد إدراج فروقات الصرف المنخفض مقارنة بقيمته قبل إدراج فروقات الصرف وذلك راجع لتأثر النتيجة الصافية التي رحلت من جدول حسابات النتائج الى الميزانية (جانب الخصوم) وبالتالي تأثر مجموع الأموال الخاصة ومنه تأثر المجموع العام للخصوم لكن بنسبة ضعيفة وهذا راجع الى صغر حجم التعاملات التي تقوم بها المؤسسة مع الخارج بالعملة الأجنبية.

2- جدول حسابات النتائج للمؤسسة بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

سنعرض في الجدول الموالي لحسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)، وتحليل هذه النتائج.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-10): جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	البيان
351 522 045,25	84 659 470,51	82 788 015,56	المبيعات والمنتجات الملحقة
15 356 799,57	3 846 910,65	2 493 138,17	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
366 878 844,82	88 506 381,16	80 294 877,39	1-إنتاج السنة المالية
-292 259 256,62	-44 531 511,03	-31 937 814,02	المشتريات المستهلكة
-16 204 730,14	-21 352 437,97	-15 576 541,35	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات أخرى
-308 463 986,76	-65 883 949	-47 514 355,37	2-استهلاك السنة المالية
58 414 858,06	22 622 432,16	32 780 522,02	3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)
-97 009 559,71	-101 599 334,02	-101 094 283,42	أعباء المستخدمين
-5 467 138,22	-2 311 471,47	-1 501 666,12	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة
-44 061 839,87	-81 288 373,33	-69 815 427,52	4-إجمالي فائض الاستغلال
2 544 678,10	11 460 152,83	14 847 567,21	المنتجات العملية الأخرى
-11 190 323,41	-52 657 808,16	-3 000 023,92	الأعباء العملية الأخرى
-115 596 855,10	-4 740 035,90	-169 261 834,54	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
115 501 866,07	64 967 500,24	175 052 202,27	استثناءات عن خسائر القيمة والمؤونات
-52 802 474,21	-62 258 564,32	-52 177 516,50	5-النتيجة العملية
9 214 201,57	316 385,39	5 540	المنتجات المالية
-236 737,16	-239 792,10	-406 361,93	الأعباء المالية
8 977 464,41	76 593,29	-400 821,93	6-النتيجة المالية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)
494 139 590,56	165 250 419,62	270 200 186,87	مجموع المنتجات للأنشطة العادية
-537 964 600,36	-227 432 390,65	-322 778 525,30	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			9-النتيجة غير العادية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	10-صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2012-2014) أنظر الملاحق رقم (19، 20، 21).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة النتيجة المالية بعد إدراج فروقات الصرف تغيرت مقارنة بقيمتها قبل إدراج فروقات الصرف، وذلك بسبب إدراج خسائر الصرف في الأعباء المالية ومكاسب الصرف في النواتج المالية، والتي نتجت من خلال عمليات الشراء التي قامت بها المؤسسة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يدل على أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على كل من الميزانية بجانبها الأصول والخصوم وكذلك جدول حسابات النتائج.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف ثم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها باستخدام مؤشرات التوازن المالي قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

إن تحليل التوازنات المالية لأي مؤسسة يكون من خلال حساب رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة، حيث تستمد نتائجها من الميزانيات المالية، وهذا ما سنقوم بتطبيقه على المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية للفترة (2012-2014) قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

أولا: حساب رأس المال العامل وأنواعه للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

1- حساب رأس المال العامل: يمكن توضيح تطورات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2012-

2014) كالتالي:

الجدول رقم (3-11): تطورات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
563032101,91	208593924,86	83636660,2	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	من منظور أعلى الميزانية
563032101,91	208593924,86	83636660,2	الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	من منظور أسفل الميزانية
%65,83	%24,38	%9,77	-	التغيرات بالنسبة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل إدراج فروقات الصرف أنه موجب خلال الفترة (2012-2014) وفي ارتفاع مستمر، حيث بلغ سنة 2012 %9,77، ليصل في سنة 2014 إلى %65,83.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-12): تطورات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
561392287,43	208682830,36	83745002,37	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	من منظور أعلى الميزانية
561392287,43	208682830,36	83745002,37	الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	من منظور أسفل الميزانية
%65,75	%24,44	%9,80	-	التغيرات بالنسبة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية بعد إدراج فروقات الصرف موجب خلال الفترة (2012-2014) وفي ارتفاع مستمر، حيث بلغ سنة 2012 %9,80، ليصل في سنة 2014 إلى %65,75.

2- أنواع رأس المال العامل: كما رأينا سابقا أن هناك ثلاثة أنواع لرأس المال العامل وهي:

الجدول رقم (3-13): تطورات أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
-1092159488	-1007562909,65	-970663939,34	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
707670895,28	314962654,24	218275969,01	مجموع الأصول - الأصول الثابتة	رأس المال العامل الإجمالي
1796550754,32	1322703374,89	1189156592,69	مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من رأس المال العامل الإجمالي ورأس المال العامل الأجنبي موجب وفي ارتفاع مستمر خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغا سنة 2012 على التوالي %17,58، %27,60، أما سنة 2014 فقد بلغا على التوالي %57,02، %41,69 أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص نلاحظ أنه سالب طيلة فترة الدراسة وفي انخفاض مستمر.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-14): تطورات أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
-1090519673,52	-1007651815,15	-970772281,51	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
706031080,8	315051559,74	218384311,18	مجموع الأصول - الأصول الثابتة	رأس المال العامل الإجمالي
1796550754,32	1322703374,89	1189156592,69	مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من رأس المال العامل الإجمالي ورأس المال العامل الأجنبي موجب وفي ارتفاع مستمر خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغ سنة 2014 على التوالي 56,96%، 41,69%، أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص نلاحظ أنه سالب طيلة فترة الدراسة وفي انخفاض مستمر. ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

لا يعتبر التحليل بواسطة رأس المال العامل كافيا للحكم على نجاعة التوازنات المالية للمؤسسة، وبالتالي لا بد من حساب مؤشر مكمل وهو الاحتياج لرأس المال العامل، وعليه يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي: الجدول رقم (3-15): تطورات الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات البيان
707 670 895,28	314 962 654,24	218 275 969,01	أصول متداولة
154 859 503,09	50 326 319,44	21 744 355,5	- خزينة الأصول
144 638 793,37	106 368 729,38	134 639 308,81	- خصوم متداولة
00	00	1 716 777,55	+ خزينة الخصوم
408172598,82	158267605,42	63609082,25	= الإحتياج لرأس المال العامل
%64,78	%25,11	%10,09	التغيرات بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-16): تطورات الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات البيان
706 031 080,80	315 051 559,74	218 384 311,18	أصول متداولة
153 219 688,61	50 415 224,94	21 852 697,67	- خزينة الأصول
144 638 793,37	106 368 729,38	134 639 308,81	- خصوم متداولة
00	00	1 716 777,55	+ خزينة الخصوم
408172598,82	158267605,42	63609082,25	= الإحتياج لرأس المال العامل
%64,78	%25,11	%10,09	التغيرات بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف في القوائم المالية موجب وفي تزايد خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغ في سنة 2012 %10,09 ليصل إلى %64,78 سنة 2014. ثالثا: حساب الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

تعتبر الخزينة عن فائض صافي رأس المال العامل في تغطية احتياجات الدورة، حيث تلعب دورا مهما في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها، وتظهر قيم الخزينة للمؤسسة كما يلي:
الجدول رقم (3-17): تطورات الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
154859503,09	50326319,44	20027577,95	رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل	من منظور أعلى الميزانية
154859503,09	50326319,44	20027577,95	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	من منظور أسفل الميزانية
%68,76	%22,34	%8,89	-	التغيرات بالنسب

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

يبين الجدول أعلاه أن خزينة المؤسسة للفترة (2012-2014) موجبة، وسجلت ارتفاع مستمر لتصل في سنة 2014 إلى %68,76 وهي نسبة مرتفعة جدا.

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-18): تطورات الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات البيان
153 219 688,61	50 415 224,94	20135920,12	رأس المال العامل - الإحتياج في رأس المال العامل	من منظور أعلى الميزانية
153 219 688,61	50 415 224,94	20135920,12	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	من منظور أسفل الميزانية
%68,47	%22,52	%8,99	-	التغيرات بالنسب

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2012-2014).

يبين الجدول أعلاه أن خزينة المؤسسة للفترة (2012-2014) موجبة، وسجلت ارتفاع مستمر لتصل في سنة 2014 إلى 68,47% وهي نسبة مرتفعة جدا.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها باستخدام النسب المالية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

تعتبر عملية التحليل باستخدام النسب المالية طريقة ذات أهمية بالغة نظرا لفعاليتها في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، لذلك قمنا بالتطرق في هذا المطلب إلى أهم النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية للفترة (2012-2014) والمتعلقة بالسيولة، نسب النشاط، نسب الهيكل المالي، نسب المردودية والربحية، والتي تستمد نتائجها من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج. أولا: نسب السيولة والنشاط للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

سنتطرق فيما يلي إلى كل من نسب السيولة ونسب النشاط.

1- نسب السيولة: تحسب كما يلي:

الجدول رقم (3-19): نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	المعادلة	السنوات النسب
489,26	296,10	162,11	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة/ الديون ق.أ.}}{100}$	نسبة السيولة العامة
401,88	237,10	151,59	$100 \times \frac{\text{[(الأصول المتداولة- المخزونات)/ قروض ق.أ.]}}{100}$	نسبة السيولة المختصرة
107,06	47,31	16,15	$100 \times \frac{\text{قيم جاهزة/ د.ق.أ.}}{100}$	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة بأنواعها الثلاث لدى المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014) في حالة تزايد مستمر، لتصل في سنة 2014 إلى نسبة 489,26% بالنسبة للسيولة العامة و401,88% بالنسبة للسيولة المختصرة، أما نسبة السيولة الجاهزة فسجلت 107,06%

الجدول رقم (3-20): نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

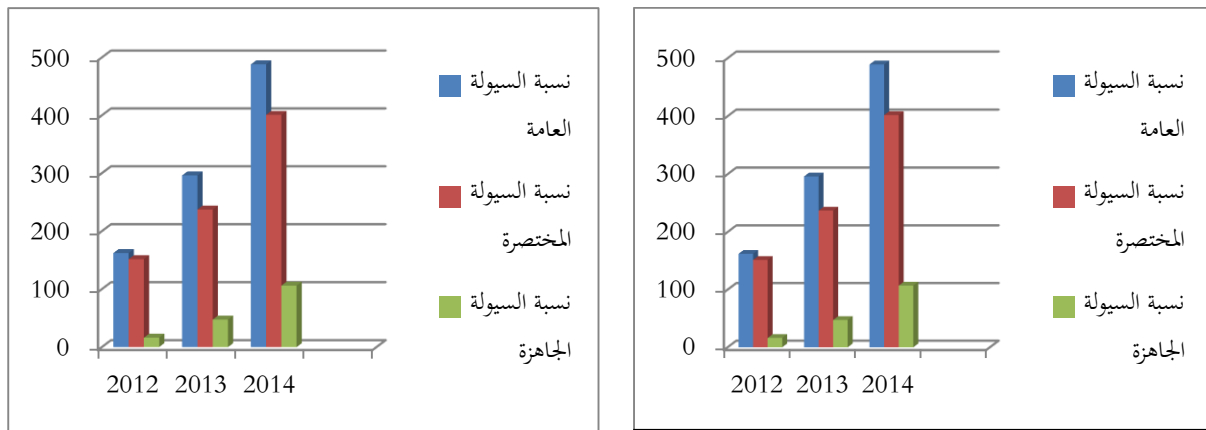
الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	المعادلة	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	(الأصول المتداولة/ الديون ق.أ.)×100	162,19	296,18	488,13
نسبة السيولة المختصرة	[(الأصول المتداولة- المخزونات)/قروض ق.أ.]×100	151,67	237,18	400,75
نسبة السيولة الجاهزة	(قيم جاهزة/ د.ق.أ.)×100	16,23	47,39	105,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة بأنواعها الثلاث لدى المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014) في حالة تزايد مستمر، لتصل في سنة 2014 إلى نسبة 488,12% بالنسبة للسيولة العامة و400,75% بالنسبة للسيولة المختصرة، أما نسبة السيولة الجاهزة فسجلت 105,93%، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

2- نسب النشاط: وتظهر نسب النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): نسب النشاط (1) للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)

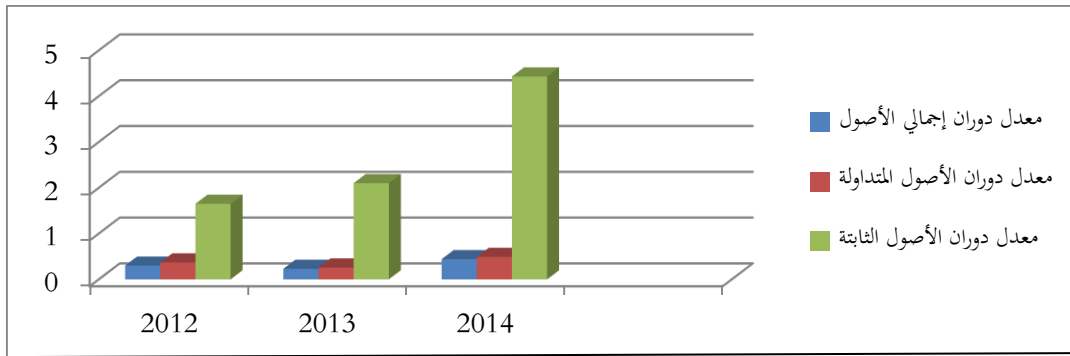
الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات النسبة
0,44	0,23	0,30	المبيعات/ إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
0,49	0,26	0,37	المبيعات/ الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
4,43	2,10	1,65	صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2012-2014).

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2013 سجلا انخفاض يقدر بـ 0,23 بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول و 0,26 بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة، بعدها ارتفعتا في سنة 2014 حيث بلغ معدل دوران إجمالي الأصول 0,44 أما معدل دوران الأصول المتداولة فسجل 0,49، في حين معدل دوران الأصول الثابتة فقد عرف ارتفاع خلال السنوات (2012، 2013، 2014) حيث تقدر بـ (1,65، 2,10، 4,43) على التوالي. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): نسب النشاط (1) للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2012-2014).

قبل التطرق لحساب مهلة تسديد ديون الموردين ومهلة تحصيل ديون الزبائن لابد أولاً أن نقوم بالإشارة إلى أن مشتريات الدورة تحسب كما يلي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-22): مشتريات الدورة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	السنوات النسب
292 259 256,62	44 531 511,03	31 937 814,02	الاستعمالات
126 382 335,10	62 756 069,82	14 173 215,81	+مخ2
62 756 069,82	14 173 215,81	26 172 412,36	-مخ1
355885521,9	93114365,04	19938617,47	مشتريات الدورة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة (2012-2014).

وعليه يمكن حساب مهلة تسديد ديون الموردين ومهلة تحصيل ديون الزبائن كالآتي:

الجدول رقم (3-23): نسب النشاط (2) للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها للفترة (2012-2014)

الوحدة: أيام وساعات

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات النسب
113 يوم و16 ساعة	260 يوم و15 ساعة	1743 يوم و18 ساعة	(الموردون وحسابات ملحقه/ مشتريات الدورة) $360 \times$	مهلة تسديد ديون الموردين
328 يوم و13 ساعة	49 يوم و17 ساعة	32 يوم و12 ساعة	(الزبائن/ رقم الأعمال) $360 \times$	مهلة تحصيل ديون الزبائن

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فترة تسديد المؤسسة لديونها اتجاه مورديها تتراوح بين 113 و260 يوم، وهذه الفترة مرتفعة جدا مقارنة بفترة التحصيل، وهذا يعني أنه لا توجد مشاكل في مدة تسديد الديون للموردين، بينما يتضح أن مهلة تحصيل ديون الزبائن هي أقل من 49 يوم وهي مهلة صغيرة وتسمح للمؤسسة بتحصيل حقوقها بسرعة.

ثانيا: نسب الهيكل المالي، المرادوية ونسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

1- نسب الهيكل المالي: ويمكن إبراز نسب الهيكل المالي كما يلي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-24): نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	المعادلة	السنوات النسبة
808,55	619,27	267,33	(أموال دائمة/ أصول ثابتة)×100	نسبة التمويل الدائم
-1276,39	-2407,38	-1839,69	(الأموال خاصة/ الأصول ثابتة)×100	نسبة التمويل الخاص
228,78	372,34	443	(إجمالي الديون/ إجمالي الأصول)×100	نسبة المديونية (التمويل الخارجي)
-56,38	-73,13	-77,41	(الأموال الخاصة/ مجموع الديون)×100	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من الجدول السابق بأن نسبة التمويل الدائم عرفت ارتفاع مستمر خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 ونسبتها 808,55%، أما نسبة التمويل الخارجي حققت انخفاض خلال فترة الدراسة لتصل 228,78% سنة 2014، بينما تظهر نسبي التمويل الخاص والاستقلالية المالية سالبتين خلال الفترة المدروسة، حيث عرفت نسبة التمويل الخاص تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها في سنة 2013 لتبلغ -2407,38%.

الجدول رقم (3-25): نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

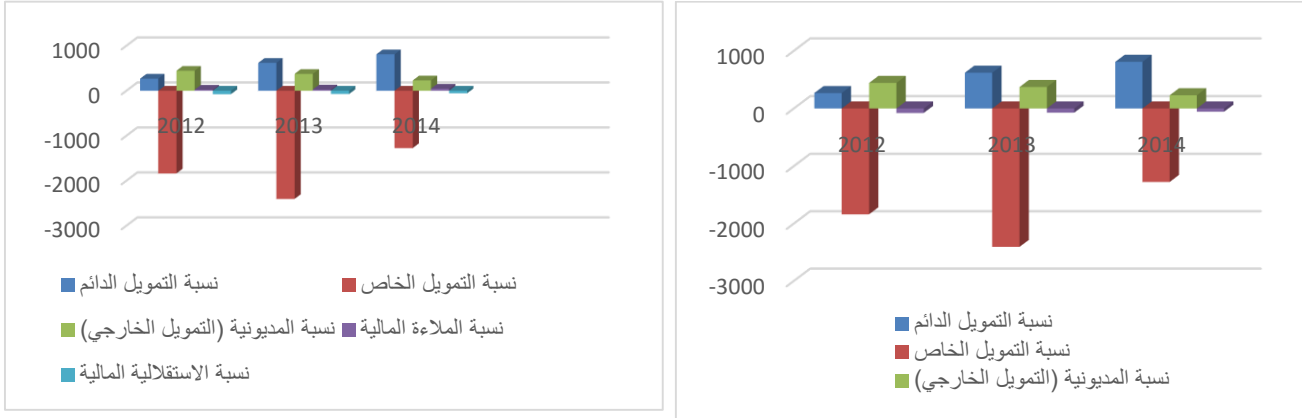
2014	2013	2012	المعادلة	السنوات النسبة
806,48	619,49	267,54	(أموال دائمة/ أصول ثابتة)×100	نسبة التمويل الدائم
-1278,46	-2407,15	-1839,48	(الأموال خاصة/ الأصول ثابتة)×100	نسبة التمويل الخاص
228,30	372,43	443,18	(إجمالي الديون/ إجمالي الأصول)×100	نسبة المديونية (التمويل الخارجي)
-56,29	-73,14	-77,42	(الأموال الخاصة/ مجموع الديون)×100	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من الجدول السابق بأن نسبة التمويل الدائم عرفت ارتفاع مستمر خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 ونسبتها 806,48%، أما نسبة التمويل الخارجي حققت انخفاض خلال فترة الدراسة لتصل 228,30% سنة 2014، بينما تظهر نسبي التمويل الخاص والاستقلالية المالية سالبتين خلال الفترة المدروسة، حيث عرفت نسبة التمويل الخاص تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها في سنة 2013 لتبلغ -2407,15% كما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الشكل رقم (3-4): نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

2- نسب المردودية: تشمل نسب المردودية كل من نسب المردودية الاقتصادية، المالية والاستغلال، وتجدد الإشارة قبل البدء في الحساب أن:

$$\text{الأصول الاقتصادية} = \text{أصول ثابتة} + \text{الاحتياج لرأس المال العامل}$$

ومنه تحسب نسب المردودية كما يلي:

الجدول رقم (3-26): نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها

قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	المعادلة	2012	2013	2014
المردودية الاقتصادية	100 × (نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية)	-45,90	-31,37	-10,83
المردودية المالية	100 × (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة)	5,69	6,41	4,48
مردودية الاستغلال	100 × (نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال)	-18,57	-22,16	-18,79

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن المردودية المالية موجبة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2013 وهي 5,69%، ثم انخفضت لتصل في سنة 2014 نسبة 4,48%، بينما تظهر المردودية الاقتصادية والتجارية سالبة خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014).

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار الصرف

الجدول رقم (3-27): نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

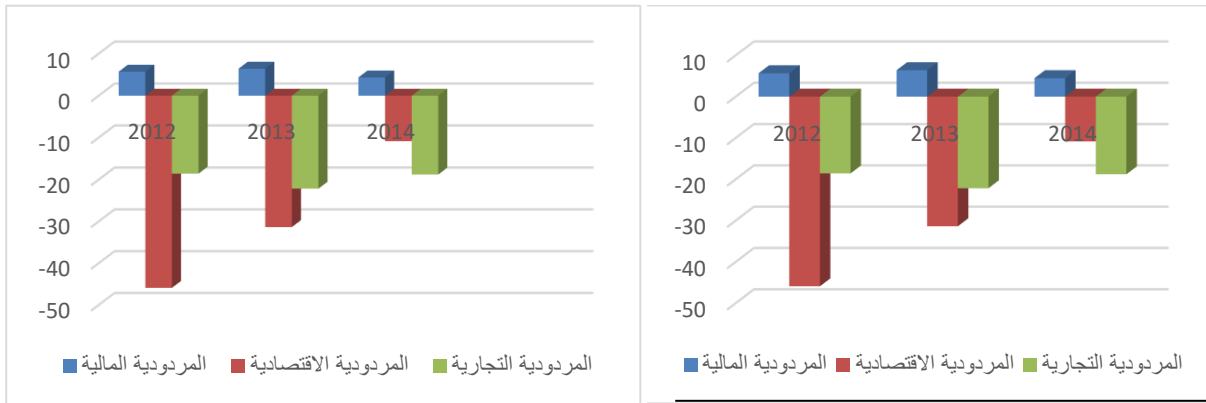
الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	المعادلة	2012	2013	2014
المردودية الاقتصادية	(نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية) × 100	-45,90	-31,37	-10,83
المردودية المالية	(النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) × 100	5,71	6,42	4,33
المردودية الاستغلال	(نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال) × 100	-18,57	-22,16	-18,79

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج بعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن المردودية المالية موجبة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2013 وهي 5,71 %، ثم انخفضت لتصل في سنة 2014 نسبة 4,33 %، بينما تظهر المردودية الاقتصادية والتجارية سالبة طيلة الفترة، حيث سجلت المردودية الاقتصادية انخفاضا سنة 2012 بلغ -31,37 %، لتتخفف أكثر سنة 2013 وتصبح -31,37 %، أما سنة 2014 فقد سجلت أقل انخفاض لها بلغ -10,83 %.

الشكل رقم (3-5): نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

3- نسب الربحية: ويمكن إبراز نسب الربحية كما يلي:

الفصل الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها في ظل تغيرات أسعار
الصرف

الجدول رقم (3-28): نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل إدراج
فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات النسبة
-6,71	-17,48	-19,55	100× (النتيجة الإجمالية/ إجمالي الأصول)	نسبة ربحية الأصول
4,48	6,41	5,69	100× (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)	نسبة ربحية الأموال الخاصة
-16,18	-22,10	-18,67	100× (النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال السنوي)	نسبة ربحية النشاط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج قبل إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

يظهر من خلال الجدول السابق أن نسب ربحية الأموال الخاصة موجبة خلال الفترة (2012-2014)، حيث بلغت أقصاها سنة 2013 بنسبة قدرها 6,41 %، لتتخفف سنة 2014 إلى 4,48 %، أما بالنسبة لربحية الأصول فقد ظهرت سالبة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أقل انخفاض لها سنة 2014 بلغ -6,71 %، مقارنة مع سنة 2012 التي بلغت -19,55 %، كذلك الأمر بالنسبة لربحية النشاط فلم تحقق نتيجة موجبة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت سنتي 2012، 2014 على التوالي -18,67 %، -16,18 %.

الجدول رقم (3-29): نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بعد
إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)

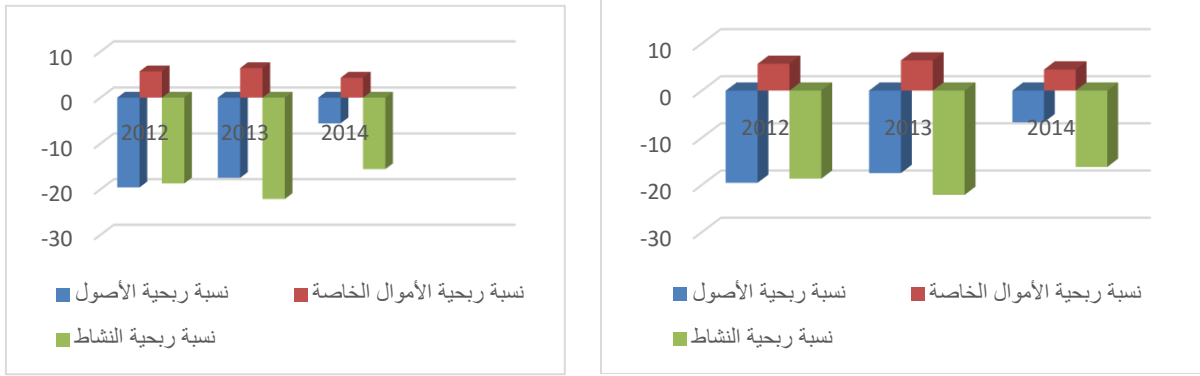
الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	قانون الحساب	السنوات النسبة
-5,58	-17,50	-19,58	100× (النتيجة الإجمالية/ إجمالي الأصول)	نسبة ربحية الأصول
4,33	6,42	5,71	100× (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)	نسبة ربحية الأموال الخاصة
-15,59	-22,13	-18,71	100× (النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال السنوي)	نسبة ربحية النشاط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة (2012-2014).

يظهر من خلال الجدول السابق أن نسب ربحية الأموال الخاصة حافظت على نسب موجبة خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014)، أما بالنسبة لنسبة ربحية الأصول وربحية النشاط فقد بقيت سالبة خلال فترة الدراسة مع تغير طفيف. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2014-2012).
المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2014-2012).

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل وتفسير قيم مؤشرات الأداء المالي التي تم حسابها خلال فترة الدراسة (2014-2012) قصد معرفة تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها.

أولاً: تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2014-2012).

سيتم تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة.

1- تحليل وتفسير رأس المال العامل وأنواعه للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

أ- تحليل وتفسير رأس المال العامل:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف: نلاحظ أن المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها حققت رأس مال عامل موجب، أي أن المؤسسة متوازنة مالياً وتمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام الموارد وحققت فائضاً مالياً متزايداً في سنة 2014 بمعدل 65,83% وهي نسبة كبيرة جداً غالباً ما تخصص لتمويل دورة الاستغلال.

- من منظور أعلى الميزانية: من هذا المنظور نجد أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة بواسطة مواردها المالية الدائمة.

- من منظور أسفل الميزانية: من هذا المنظور نجد أن المؤسسة استطاعت مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: حافظت المؤسسة على هامش الأمان وبقي رأس المال العامل موجب ولكنه عرف تغير طفيف.

ب- تحليل وتفسير أنواع رأس المال العامل:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف:

- رأس المال العامل الخاص: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال الفترة المدروسة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على مواردها المالية الخاصة، وهذا يدل على اعتمادها في تمويل أصولها الثابتة على الديون، مما يعني أن هذا المؤشر سلبي وبالتالي لا يمكن للمؤسسة تحقيق استقلالية مالية.

- رأس المال العامل الإجمالي: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها هي قيمة معتبرة، حيث وصلت الزيادة في سنة 2014 بنسبة 57,02% وهذا دليل على امتلاك المؤسسة لنشاط استغلالي معتبر.

- رأس المال العامل الأجنبي: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن هناك ارتفاع متزايد في رأس المال العامل الأجنبي، وهذا يؤكد على أن المؤسسة تعتمد على مصادر خارجية (ديون قصيرة أو ديون طويلة الأجل) في تمويل احتياجاتها المختلفة، وفي نفس الوقت قد يؤثر على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: من خلال النتائج السابقة يظهر لنا أن المؤسسة عرفت تغيرات طفيفة مست كل أنواع رأس المال العامل، وهذا ما يثبت أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وكلما كانت فروقات الصرف كبيرة كلما ظهر الأثر بين المتغيرين واضح أكثر.

2- تحليل وتفسير الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها موجب ومرتفع بلغ نسبة 64,78% سنة 2014 وهذا ما يدل على وجود أصول متداولة بحاجة إلى تمويل إضافي (يعني عدم تغطية المخزونات بالديون قصيرة الأجل باستثناء خزينة الخصوم).

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: بقي الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة موجب وحافظت على نفس الوضعية السابقة بنفس النسب مقارنة بالنتائج المتوصل إليها قبل إدراج فروقات الصرف.

3- تحليل وتفسير الخزينة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف: سجلت المؤسسة خلال هذه الفترة خزينة موجبة، وهذا يعني أن رأس المال العامل كافي لتمويل احتياجات المؤسسة، وهذا ما يدل على وجود سيولة معتبرة تستطيع المؤسسة من خلالها تمويل دورة الاستغلال من جهة، ومن جهة بقي لديها فائض منه.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: حافظت المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها خلال هذه الفترة على خزينة موجبة وهذا يدل على توازن رأس المال العامل والاحتياج إلا أنها سجلت تغيير طفيف جدا متذبذب من بين الزيادة والنقصان ففي سنة 2014 كانت النسبة 68,76% (قبل إدراج فروقات الصرف) أصبحت 68,47% (بعد إدراج فروقات الصرف)، وهذا يوضح وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف والأداء المالي للمؤسسة لكنها ضعيفة جدا وهذا راجع الى أن المؤسسة محل الدراسة لا تتعامل بالعملة الأجنبية كثيرا باعتبارها لا تصدر منتجاتها للخارج ومشترياتها قليلة جدا وغير كافية لإبراز التأثير بشكل أفضل وذلك في المدى القصير.

ثانيا: تحليل وتفسير النسب المالية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف للفترة (2012-2014).

سيتم تحليل وتفسير نسب السيولة، النشاط، الهيكل المالي، نسب المردودية ونسب الربحية قبل وبعد تسجيل فروقات الصرف للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها كالتالي:

1- تحليل وتفسير نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة فاقت 100% خلال هذه الفترة وهي كذلك في ارتفاع مستمر حيث بلغت 489,23% سنة 2014، وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل في المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية مغطاة كليا بالأصول المتداولة. بينما السيولة المختصرة فقد فاقت الحد الأقصى 50% حيث بلغت 151,59% سنة 2012، 237,10% سنة 2013 و401,88% سنة 2014 يعني هذا أن المؤسسة في حالة جيدة أي إمكانية الدفع دون صعوبات مالية وأن المؤسسة لا تعتمد على المخزونات لتغطية الديون قصيرة الأجل، أما السيولة الجاهزة فقد تجاوزت 30% لتصل سنة 2014 نسبة 107,06%، وهذا يعني أن السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة (القيم الجاهزة) تغطي الديون قصيرة الأجل مع وجود أموال مجمدة كان من الممكن استغلالها في استخدامات أخرى.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: نلاحظ أن نسبة السيولة بعد إدراج فروقات الصرف حافظت نفس الوضعية السابقة في النسب الثلاثة، مع وجود تغير طفيف خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014) ويفسر ذلك بتغير الأصول المتداولة نتيجة إدراج فروقات الصرف. وهذا ما يبرهن وجود علاقة بين تغيرات أسعار الصرف والأداء المالي للمؤسسة ولو أنها ضعيفة لكن لا يجب إهمالها من طرف المؤسسة باعتبار الأداء المالي انعكاس للمركز المالي للمؤسسة.

2- تحليل وتفسير نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول: نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول متذبذب بين الزيادة والنقصان لترتفع سنة 2014 وتصل إلى 0,44 وهذا يدل على زيادة إنتاجية الأصول الجارية في توليد المبيعات.
 - تحليل معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ أن هذا المعدل يرتفع تدريجياً من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في تسيير أصولها المتداولة ونلاحظ أن سنة 2014 أفضل من سنتي 2012 و 2013 حيث يقدر بـ 4,43 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 4,43 دينار من المبيعات.
 - تحليل معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ أن معدل دوران الأصول غير الجارية يقدر سنة 2014 بـ 0,49 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,49 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لأصولها غير الجارية.
- 3- تحليل وتفسير نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:
➤ قبل إدراج فروقات الصرف:
- نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 100% وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بنسبة تمويل دائم جيدة، بمعنى أن الأصول الثابتة تم تغطيتها بالأموال الدائمة وبقي لديها فائض يمكن استخدامه خلال دورة الاستغلال.
 - يتضح أن نسبة التمويل الخاص سالبة (أقل من الواحد) خلال الفترة المدروسة، وهو ما يفسر أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة، وهذا ما يعني أن يتم تمويل جزء من الأصول الثابتة بالديون طويلة الأجل.
 - نسبة التمويل الخارجي أكبر من 100% خلال الفترة المدروسة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الديون أكثر من الأموال الخاصة.
 - نلاحظ نسبة الاستقلالية المالية أقل من 100% وسالبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر أن المؤسسة ليست مستقلة مالياً وتعتمد على الديون في الحصول على الموارد المالية.
- بعد إدراج فروقات الصرف: من خلال النتائج السابقة يظهر لنا أن المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها حافظت على نفس الوضعية السابقة إلا أن هناك تغيرات طفيفة مست كل من نسب التمويل الدائم، التمويل الخاص، الخارجي وكذلك الاستقلالية المالية، وهذا ما يثبت أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وكلما كانت فروقات الصرف كبيرة كلما ظهر الأثر بين المتغيرين واضح أكثر.
- 4- تحليل وتفسير نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف: سجلت المؤسسة معدلات سالبة في المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2012-2014)، وهذا ما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، ويعود السبب لأن قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال سالب، حيث سجلت 45,90- % في سنة 2012، وهذا يعني أن كل دينار من مجموع أصول المؤسسة يعطي خسارة تقدر بـ 0,4590- وهي نسبة سلبية، وهذا ما يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، أما بالنسبة لمردودية الاستغلال كذلك سجلت معدلات سالبة خلال الفترة المدروسة وذلك راجع لأن نتيجة الاستغلال ذات قيمة سالبة، بينما تظهر المردودية المالية موجبة خلال السنوات 2012، 2013، 2014، حيث بلغت على التوالي: 5,69 %، 6,41 %، 4,48 %، بالرغم من أن هذه النسبة موجبة إلا أنها تعتبر غير كافية لجذب مساهمين جدد فالمؤسسة ستواجه صعوبات في اقناع المساهمين الجدد.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: لم تسجل المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها خلال هذه الفترة أي تغيرت في كل من المردودية الاقتصادية ومردودية الاستغلال، لكنها عرفت تغيير طفيف متذبذب بين الزيادة والنقصان في المردودية المالية، وهذا يوضح وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف والأداء المالي للمؤسسة لكنها ضعيفة جدا وهذا راجع الى أن المؤسسة محل الدراسة لا تتعامل بالعملة الأجنبية كثيرا باعتبارها لا تصدر منتجاتها للخارج بل تعتمد على البيع المحلي.

5- تحليل وتفسير نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها:

➤ قبل إدراج فروقات الصرف:

- نسبة ربحية الأصول: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة جميع أصول المؤسسة في تحسين النتيجة، ونلاحظ أن هذه النسبة سالبة ويشير ذلك إلى عجز الأصول في تحقيق نتيجة موجبة.

- نسبة ربحية الأموال الخاصة: نلاحظ أن نسبة ربحية الأموال الخاصة موجبة وفي حالة تذبذب ارتفعت في سنة 2013 عن سنة 2012 بنسبة بـ 6,41 %، وقد انخفضت بنسبة 4,48 % سنة 2014 وهذا راجع أساسا إلى الزيادة في الديون قصيرة الأجل.

- نسبة ربحية النشاط: نلاحظ أن هذه النسبة سالبة حيث قدرت سنة 2013 بنسبة 22,10- %، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء المالية، وهذه النتيجة السالبة راجعة أساسا لأن النتيجة سالبة.

➤ بعد إدراج فروقات الصرف: من خلال النتائج السابقة يظهر لنا أن المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها أن هناك تغيرات طفيفة مست كل من نسبة ربحية الأصول، نسبة ربحية الأموال الخاصة ونسبة ربحية النشاط، وهذا ما يثبت أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وكلما كانت فروقات الصرف كبيرة كلما ظهر الأثر بين المتغيرين واضح أكثر.

الخلاصة:

قمنا من خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية بقائمة، ويمكن القول أن هذه الأخيرة تقوم بتلبية احتياجاتها المختلفة من مواد أولية وسلع سواء من مصادر توريد موجودة داخل الوطن أو من خارجه، ففي الحالة الأخيرة تكون عرضة لمجموعة من المخاطر أهمها تقلبات سعر الصرف، حيث تقوم المؤسسة بتسجيل عملياتها بسعر صرف تاريخ إبرام الصفقة ولكن عند التسديد الفعلي يرتفع أو ينخفض هذا السعر ويحقق فرقا بين القيمتين تحقق المؤسسة من خلاله إما أرباحا أو خسائر صرف، تتناسب مع درجة التغير في سعر الصرف وحجم الصفقة.

تقوم المؤسسة بتسجيل هذه الفروق في قوائمها المالية حيث تضم مكاسب الصرف إلى الأرباح المالية وخسائر الصرف إلى الأعباء المالية، ومن هنا يظهر أثر تغيرات سعر الصرف على كل من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية بجانبها الأصول والخصوم، ومن خلال تقييمنا للأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تستمد قانون حسابها من القوائم المالية اتضح أن هناك تغيرات طفيفة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الخزينة وفي نسب كل من السيولة، النشاط، المردودية والربحية، وهذا ما يثبت وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية التي لها تعاملات بالعملة الأجنبية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

عرف موضوع تغيرات أسعار الصرف اهتماما كبيرا من قبل الحكومات والباحثين، فأسعار الصرف تمثل العنصر المحوري في الاقتصاد نظرا للدور الهام الذي تلعبه في الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، وما يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، ولا شك أن التعامل بأسعار الصرف يولد العديد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المتسارعة التي شهدتها البيئة الاقتصادية، وباعتبار المؤسسة نواة الاقتصاد وجب عليها التحوط من هذه المخاطر ووضعها ضمن أهدافها، بهدف التقليل من الخسائر المالية وتحسين آداءها المالي.

والمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها تقوم بتلبية بعض احتياجاتها من مصادر توريد خارجية، وبالتالي فهي عرضة لتقلبات سعر الصرف، حيث تنظر المؤسسة إلى الفروق الناتجة عن هذه التقلبات إما أرباحا أو خسائر تؤثر على قوائمها المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) ومنه التأثير على آداءها المالي، وبما أن حجم تعاملات المؤسسة مع الخارج بالعملة الأجنبية قليل اتضح أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر بشكل ضعيف على آائها المالي.

1- اختبار الفرضيات:

- من خلال ما تقدم من الدراسة سوف يتم اختبار صحة الفرضيات التي طرحت كما يلي:
- **الفرضية الأولى:** "يتأثر سعر الصرف تبعا للعديد من العوامل الاقتصادية"، أظهرت الدراسة النظرية أن هناك العديد من العوامل المهمة التي يمكنها التأثير على سعر الصرف لدولة ما وتتعدد هذه العوامل فمنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو غير اقتصادي، حيث تتمثل الأولى في كمية النقود وهي أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار هي علاقة مباشرة وهذه الأخيرة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، بمعنى أي زيادة في المعروض النقدي تدفع إلى التضخم على شراء وحدة النقد الأجنبي وبالتالي ستدفع سعر الصرف نحو الارتفاع، كذلك يعتبر عامل أسعار الفائدة من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات، وتعتبر معدلات التضخم عامل مهم في ارتفاع الأسعار، ويؤثر كذلك التغير في نسبة الصادرات والواردات في سعر الصرف فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة، بالإضافة إلى الدخل والموازنة العامة، أما الثانية فتتمثل في الاضطرابات والحروب من خلال تأثيرها على معظم القطاعات الاقتصادية وبالتالي ستكون في وضع حرج نسبيا وتفقد البلد الثقة في عملتها، كما تعتبر خبرة المتعاملين وأوضاعهم عامل مهم في تحديد اتجاه الأسعار، وتعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، بالإضافة إلى ظروف السوق من أحداث ونقل الأخبار. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.
 - **الفرضية الثانية:** "تعد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية"، تبين من خلال دراسة الأداء المالي وطرق تقييمه أن المؤسسة تسعى إلى معرفة الوضع المالي القائم

فيها من خلال استخدام مؤشرات مالية تنقسم إلى مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة، وكذلك النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة، النشاط، الهيكل المالي، المردودية، ونسب الربحية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

● **الفرضية الثالثة:** "تتم عملية التغطية من خطر الصرف عن طريق الصرف الآجل والخيارات"، تبين من خلال الدراسة النظرية أن تعامل المؤسسة بالعملات الأجنبية المختلفة (سواء كانت تصدير أو استيراد) يعرضها لمخاطر الصرف، مما يلزمها اللجوء إلى التقنيات المختلفة. وتعدد طرق تغطية خطر سعر الصرف، فهناك تقنيات داخلية وأخرى خارجية، حيث تتمثل الأولى في اختيار عملة الفوترة والتأثير على الآجال... الخ، والثانية في الصرف الآجل، العقود المستقبلية على العملات، خيارات الصرف... الخ. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

● **الفرضية الرابعة:** "يوجد تأثير لتغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها"، بعد تقييمنا للأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها قبل وبعد إدراج فروقات الصرف في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، اتضح لنا أن المؤسسة محل الدراسة تقوم باستيراد مواد أولية وسلع من الخارج بعملة أجنبية وتواجه تقلبات في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وبذلك تتعرض لفروقات الصرف فتقوم بتسجيل مكاسب الصرف في النواتج المالية وخسائر الصرف في الأعباء المالية، فتوصلنا إلى أن هناك تغيير طفيف في النسب المالية وهذا ما يوضح أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة ولو أنه ضعيف بحكم صغر تعاملات المؤسسة مع الخارج بالعملة الأجنبية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

● النتائج النظرية:

- يمكن تلخيص النتائج النظرية التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:
- ضرورة اهتمام المؤسسة الاقتصادية بكل المتغيرات التي من شأنها الرفع أو التخفيض من مستوى الأداء المالي، وعلى رأسها تغيرات سعر الصرف.
- يعتبر سعر الصرف حجر الزاوية في الاقتصاديات لاسيما كونه القناة الناقلة للعلاقة التبادلية بين الاقتصاد المحلي والأجنبي، حيث يمكننا من معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.
- سوق الصرف هو المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعة وشراء، حيث لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق وإنما تتم العمليات بين المتعاملين إما مباشرة أو من خلال وسطاء، وينقسم

سوق الصرف إلى سوقين هما: سوق الصرف العاجل (الفوري)، وسوق الصرف الآجلة حيث السوق الأول يتحدد فيه السعر عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، أما الثاني فهو ذلك السوق الذي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدّمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حالياً من أجل التبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة أو لعدة سنوات.

- إن التعاملات بالعملات الأجنبية عملية صعبة محفوفة بالعديد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتي يكون لها أثر كبير على نشاط الاستثمار، وأهم خطر مرتبط بالسوق نجد خطر سعر الصرف والذي يمثل الآثار الناتجة عن التقلبات الحادة لأسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهذا الأخير يؤثر على المؤسسات التي تنشط في مختلف أنحاء العالم عبر الاستيراد والتصدير.
- إن المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل بعملات أجنبية سواء تصدير أو استيراد سوف يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على أداءها المالي وهذا راجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جهة، ومن جهة أخرى إلى نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة.

● النتائج التطبيقية:

- من أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:
- لا تمتلك المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية أساليب وتقنيات للتغطية من خطر تقلبات أسعار الصرف.
- تقوم المؤسسة محل الدراسة بالاستيراد فقط وهذا ما جعل خسائر الصرف لديها أكثر من أرباح الصرف وهذا لأن قيمة الدولار أكبر من قيمة الدينار.
- تهتم المؤسسة محل الدراسة بتسجيل فروقات الصرف حيث تضم الخسائر إلى الأعباء المالية والأرباح إلى النواتج المالية.
- تقوم المؤسسة بتسجيل العملية بسعر صرف تاريخ إبرام الصفقة ولكن عند التسديد الفعلي يرتفع أو ينخفض هذا السعر ويحقق فرقا بين القيمتين تحقق المؤسسة من خلاله إما أرباحاً أو خسائر صرف تتناسب مع درجة التغير في سعر الصرف وحجم الصفقة.
- تأثر فروقات أسعار الصرف الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية على النتيجة الصافية للسنة المالية في قائمة الدخل إما بالزيادة أو بالنقصان، ويزداد حجم هذا التأثير بكم حجم المعاملات بالعملات الأجنبية أو بحجم تأثير العملة المحلية تجاه العملة المستخدمة في هذه التعاملات.
- ترحل النتيجة الصافية إلى قائمة المركز المالي (الميزانية جانب الخصوم)، وبالتالي تتأثر هذه الأخيرة بطريقة غير مباشرة بهذه الفروق.

3- الاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة إقامة شراكة وعلاقات عمل مربحة مع المؤسسات الناجحة التي لديها خبرة في مجال الاستثمار بالخارج.
- ضرورة تحديد التوقيت المناسب للتعامل بعملة أجنبية وذلك بسبب المرونة التي تتميز بها أسعار الصرف.
- ضرورة الاهتمام بتحليل القوائم المالية بغية تعزيز واستغلال نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف.
- لا بد من انتهاز أساليب للتغطية من الخطر الناجم عن التقلبات الحادة لسعر الصرف بالنسبة للمؤسسات التي لها تعاملات تجارية ضخمة مع الخارج.
- ضرورة الاستفادة من تغيرات سعر الصرف لصالح المؤسسة وذلك عبر تصدير المنتجات إلى الخارج في الوقت المناسب.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصدر كل النواتج والأعباء المالية قصد تعظيم الأولى والتقليل من الثانية.

4- أفاق الدراسة:

- يبقى مجال البحث مفتوحاً لدراسات أعمق للنقاط التي لم يتمكن الإمام بها في هذه الدراسة، نذكر منها:
- القيام بدراسة نفس الموضوع في مؤسسة كبيرة وتقوم بمعاملات ضخمة بالعملة الأجنبية، بمعنى تصدر منتجاتها وتستورد المواد والسلع التي تحتاجها وتتعامل بأكثر من عملة أجنبية.
- القيام بدراسة نفس الموضوع في مؤسسة تستعمل تقنيات التغطية من خطر الصرف ومقارنة أداءها المالي بمؤسسة في نفس المجال ولا تستعمل تقنيات التغطية من خطر الصرف.
- دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.
- دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على أداء البنوك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

1. بن حسين السعيد عبد الرزاق، إقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
2. بوخاري لولو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
3. تايه النعمي عدنان وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
5. جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
6. الجنابي هيل عجمي جميل، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
7. الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
8. حنفي عبد الغفار، الإدار المالية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1997.
9. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
10. خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
11. خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
12. دادي عدون ناصر، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
13. دادي عدون ناصر، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
14. دانيالز جوزيف، فأنهور ديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسيني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.
15. الدوري مؤيد عبد الرحمن، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
16. دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

17. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
18. سعيد مطر موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
19. سلفادور دومينيك، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
20. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات-، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
21. سيد مصطفى أحمد، إدارة الموارد البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2002.
22. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2008.
23. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر، مصر، 1997.
24. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
25. صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007.
26. طه طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
27. عاطف زاهر عبد الرحيم، هندسة المنظمات: الهيكل التنظيمي للمنظمة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
28. عبد الرحيم محمد ابراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
29. عبد الرحيم يوسف حسن توفيق، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
30. عبد السلام إبراهيم، تركي محمود، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، السعودية، 1993.
31. عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 1996.
32. عبود كنجو، وهي فهد ابراهيم، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
33. عجمية محمد عبد العزيز والعقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 2001.
34. عفر محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شهاب الجامعية، مصر، 1999.

35. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
36. العويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
37. الغالي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
38. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
39. قريشي يوسف، بن ساسي إلياس، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
40. القطامين أحمد، الإدارة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
41. كريانين موردبخاي، الاقتصاد الدولي -مدخل السياسات-، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ، السعودية، 2007.
42. كوكب الجميل سرمد، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2001.
43. لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
44. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
45. مدلول العارضي جليل كاظم، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
46. مصطفى الصباح عبد الستار، سعود جايد مسكور العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
47. مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
48. نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
49. هالوود سي بول، ماكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
50. هندي منير صالح، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثانية، 1991.
51. الوادي محمود حسين، العيداوي كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2007.

52. الوكيل نشأت، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
53. وليم أندراوس عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
54. وهيب الراوي خالد، مراجعة يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (2) الرسائل العلمية:
1. آيت أحمد سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014.
 2. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تلمسان، 2014.
 3. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
 4. بربور مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
 5. بن خروف جلييلة، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات -حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
 6. بن عمارة بشير، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2002-2012-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
 7. بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
 8. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء -دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة 2006/2010-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

9. بو عبد الله علي، أثر الأسواق الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
10. بوزارة صافية، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية -دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل ببومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2001.
11. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
12. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2012.
13. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1999-2010-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
14. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
15. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
16. شكري محمود نديم مريم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الاردنية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
17. عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مرياح ورقلة، الجزائر، 2011.

18. عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم -دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.
 19. عطى الله عبد الرحمن، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر، 2013.
 20. عناني السعيد، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها - حالة مؤسسة الملح بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.
- (3) المجلات والأبحاث العلمية:
1. إ. كودريس لورا، أسواق العملات الأجنبية: الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1996.
 2. بوعتروس عبد الحق، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة في مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، بدون سنة نشر.
 3. دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الرابع، الجزائر، 2006.
 4. دادن عبد الوهاب، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد2، المجلد 7، الجزائر، 2014.
 5. دبابش محمد نجيب، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06/05/2013.
 6. الزبيدي سليم رشيد عبود، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم -دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2011)-، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 12، بدون سنة نشر.
 7. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنتي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

8. عتو الشارف، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة مستغانم، العدد 06، الجزائر، بدون سنة نشر.
9. الغزالي عيسى محمد، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003.
10. محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009.
11. مزهودة عبد المللك، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، الجزائر، 2001.
12. يحيوي إلهام، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية-دراسة ميدانية بشركة الإسمنت باتنة-، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، الجزائر، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les livres :

1. Amelon Jean Louis, **l'essentiel à connaitre en gestion financière**, maxima, france, 2002.
2. Burlaud. A, P Mykita, **dictionnaire de gestion**. Editions Foucher, Paris, 1995.
3. Chambost Isabelle, Cuyaubère Thierry, **Gestion financière**, dunod, paris, 3ème édition, 2011.
4. D'Arvisenet Philippe, **Finance internationale**, dunod, France, 2004.
5. Dohni Larbi, Carol Hainaut, **Les taux de change**, de boeck, France, 1^{re} édition, 2004.
6. Grandjean Paul, **Change et gestion du risque de change**, chihab, france, 1995.
7. M.jura, **Technique financière international**, Dunod, France, 1999.
8. Maurice bye, **Relation économique international**, collection Dolez, france, 5 ème édition, 1987.
9. Miller Alexe, Gregory G. Dess, **Strategic Management**, Megraw-Hill, USA, 1996.
10. P.Grauwe, **La monnaie internationale : Théories et perspectives**, de boeck, 1999.
11. Paucher Pierre, **Mesure de la performance financière de l'entreprise**, office des publications universitaire, Alger, 1993.
12. Peyrard Josette, **Gestion financière internationale**, librairie Vuibert, france, 4 ème édition, 1999.
13. Pierre Jean, **Gestion Financière**, paris, 1986.

14. Yves de Rongé, Karine Cerrada, **contrôle de gestion**, syntheses, France, 2005.

2- Les revues :

1. Didier Bruneel, **La monnaie**, la revue banque éditeur, France, 1992.

الملاحق

TABLEAU DE COMPARAISON DES PRIX

POS	DESIGNATION	QUANTITE	MUHITTIN OLGAR - TURQUIE -			KURALKAN MOTORLU - TURQUIE -			TUNOARSAN - TURQUIE -					
			PU DEV	TOTAL DEV	TOTAL DA	PU DEV	TOTAL DEV	TOTAL DA	PU DEV	TOTAL DEV	TOTAL DA			
A750	MOTEUR 50CC	400pg		consulte			consulte			consulte				
A765	carburateur 15.15	400pg		Ne reprend pas			Ne reprend pas			Ne reprend pas				
A777	Pot d'echappement	400pg.												
REMISE														
FRAIS D'EMBALLAGE														
MONTANT TOTAL		DEV												
FOB OU C.F		DA												
CONDITIONS DE PAIEMENT														
DELAIS DE LIVRAISON														

M' Maachi Ahmed



الملحق رقم (2): نموذج الطلبية لسنة 2012

CYCMA - SPA

ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE - SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 280 950 000 DA

ROUTE DE BELKHEIR - BP 95
24.000 GUELMA - ALGERIE
TEL : (00213) 37.26.28.53
FAX : (00213) 37.26.23.07

COMMANDE N° 4998

RAMZEY MOTORSIKLET SAN VE DIS TIC LTD.STI
ORTA MAH AKDENIZ CAD N° 934959
TUZLA / ISTANBUL / TURKEY

GUELMA , le 25.04.2012

Suite à votre offre précitée, nous vous commandons à nos conditions précisées sur la présente, les marchandises suivantes :

Section PA	Demande de prix N° Fax : 0016 Date : 28.02.2012	V/Offre N° FACT : 989832 Date...01.03.2012..... Validité.....		DELAI DE LIVRAISON URGENT : 01 MOIS APRES RECEPTION L/C	
		MODE D'EXPEDITION Groupage / Container	TRANSPORT Maritime	CONDITION DE PAIEMENT Lettre de crédit irrévocable et confirmée	DEBARQUEMENT Port d'Alger
Pos.	DESIGNATION	Quantité	Unité	Prix unitaire	MONTANT USD
750	MOTEUR 50 CC	400	SET	167,00	66.800,00
765	CARBURATEUR DELR 15.15	400	SET	17,00	6.800,00
777	POT D'ECHAPPEMENT	400	SET	7,25	2.900,00
Montant Total FOB Port ISTAMBUL					76.500,00
Arrêté le présent bon de commande à la somme de : Soixante seize mille cinq cent dollars.					
Chef de Section,		Chef de service,		Direction des Achats,	
				Le Président Directeur Général	
		A. MAACHI		R. BENSLIM	

الملحق رقم (3): طلب فتح ملف توطين لسنة 2012

2012 08 26 11:03

1 DECLARATION CODE 1033		2 LIBELLE MISE A LA CONSOM		3 FEUILLET 0001		4 Total / articles 0003		EXEMPLAIRE Déclarant							
7 IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL SPA CYCHA RTE DE WELKHEIN QUELMA						5 ENREGISTREMENT N° 2012-044896 (VALIDÉE) DATE - HEURE 2012 08 26 10:51 CODE - BUREAU 016202ALGER PINS MARI INTS									
11 code fiscal 099824038202396-0000						12 TYPE D'OPERATION 1 FONCTIONNEMENT		13 MFRANCEMENT 1		14 COMOLLY FOG		15 NATTRAN 1			
16 FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL RAMZEY TURQUIE						17 MONNAIE MONTANT 76500,00		18 MONNAIE MONTANT 145521,54		19 MONNAIE MONTANT		20 MONNAIE MONTANT			
21 PAYS ACHAT VENTE CODE 597		22 PAYS DEST. DEF CODE TURQUIE		23 RELAT VENTE / ACHAT 1		24 COEF AJUST		25 SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P. TRM)				26 TAUX DE CHANGE 80,9154			
27 DECLARANT CURL IPSEN LOGISTICS 40 RUE DE L'ORASSIS HUHAMA 16000				28 N° AGREMENT 2008/8217		29 LIG-REP 358		30 VALEUR EN DA 6304949,60		31 DOMICILIATION BANCAIRE 240/101/2012/2/10/000					
32 CODE MANIFESTE		33 N° DOCUMENT		34 LIGNE BOMBERE DATE		35 Nbr total (Colre Décl)		36							
37 TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER NATION MODE IDENTIFICATION				38 POIDS TOTAL BRUT 4744				39							
40 TRANSPORT INTERIEUR NATION MODE IDENTIFICATION				41 LOCALISATION WDES CODE				42							
ARTICLE N° 0003		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLLES) -Silencieux et tuyaux d'échappement 120 rs parties POTS D'ÉCHAPPEMENT						43 REGIME FISCAL 597		44 ORIGINE 87069200		45 CODE STATISTIQUE		46 POIDS NET 175	
47		48 VALEUR EN DA 334011,30						49 TAR. PREF NON		50 QUANT. COMPLE 40					
51 CODES PIECES A JOINDRE												52			
ARTICLE N°		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLLES)						53 REGIME FISCAL		54 ORIGINE		55 CODE STATISTIQUE		56 POIDS NET	
57		58 VALEUR EN DA						59 TAR. PREF		60 QUANT. COMPLE					
61 CODES PIECES A JOINDRE												62			
63 PIECES JOINTES 10-620-640-643-650-655						64 LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPEN						65			
66 CODE		67 N° INSL		68 REGIME DOUANIER PRECEDENT DATE		69 CODE		70 DELAI		71 TAUX SUSP		72 MONNAIE PLUS-VALUE MONTANT			
73 MARQUE		74 GENRE		75 INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES		76 ANNEE		77 MONTANT CAUTION :				78 MONTANT REMISE :			
79 CODE TAXE		80 QUOTITE		81 ASSIETTE		82 MONTANT		83 CODE TAXE		84 QUOTITE		85 ASSIETTE		86 MONTANT	
D.D		15,00		27011,00		4051,50									
T.V.A		17,00		27362,50		4612,00									
87 MODE DE PAIEMENT						88 TRANSIT / SCILLEMENTS APOSES						89 AUTORISE PAR :			
COMPTANT		CORSICK		ENGLAWYER		N° CREDIT		NOMBRE		MARQUES		N° : DU :			
X												OBSERVATIONS APURCHMENT RE GLOBAL			
T.V.A		1.129.496,00										ENGAGEMENTS SOUSCRITS A			
D.D		339.147,00										A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mettre sous le présent régime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration			
R.U.9		15,00										Le Déclarant Fall A <i>[Signature]</i> le 26.08.			
R.P.2		200,00										DATE			
TOTAL		1.468.856,00													

SIGAD

LIQUIDATION RECAPITULATIVE

-0- DEMANDE D'OUVERTURE DOSSIER DE DOMICILIATION -0-

Guelma, le

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
AGENCE DE GUELMA 816

Donneur d'ordre

CYCMA-SPA/ GUELMA

Conformément à la réglementation des changes, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

Contrat commercial (1) Référence : 4998 Date : 25.04.2012
Fournisseur : RAMZEY / TURQUIE Montant : 76.500,00 USD
Contre valeur en Dinars au cours provisoire de : 75 Soit : 5.737.500,00 DA
Marchandises T.D. Numéro : 84.07.31.90 – 84.09.99.00 – 87.14.99.90
Indiqué ci-contre : Moteurs 50 CC + Carburateurs + Pots d'échappements (400 SET)
Provenance : TURQUIE Origine : TURQUIE.
Désignation du titre d'importation : Inst N° 20/94 du 12.04.1994 de la Banque d'Algérie

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toutes responsabilités quant à la position douanière de ces marchandises, vis -à- vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement de cette importation et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes en vigueur et dégageons la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE des risques de change éventuels pouvant en découler.

Nous engageons enfin d'ores et déjà à vous remettre aussitôt après dédouanement le justificatif douanier de cette opération.

- (46) Préciser s'il s'agit d'une facture ou d'un marché
(47) A détailler
(48) S'il y a lieu

Signature Autorisée



DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICILIATION A L'IMPORT

AGENCE : **BNA GUELMA ALGERIE** INDICE : **816**

ADRESSE : **ZEDADRA HOCINE GUELMA**

DONNEUR D'ORDRE

Nom ou Raison Sociale : **EPE CYCMA-SPA/ GUELMA ALGERIE**
 Adresse complète : **ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA ALGERIE**
 Numéro d'identification fiscale (NIF) : **099824038202396**
 Numéro du registre de commerce : **24/00-0382023 B98** date de validité : **29/03/2008**
 Numéro de compte : **001008163000300495/20**

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

INDICATIONS RELATIVES AUX BIENS /SERVICES A IMPORTER

Contrat commercial/Facture(1) **FACTURE PROFORMA N° 000ALG08/2013** Réf : **5001** Date : **02/07/2013**
 Montant en devise : **3.000,00 USD**
 Contre valeur en dinars au cours provisoire de : **80,07** soit : **240.210,00 DA.**
 Nom ou Raison Sociale du fournisseur : **RAMZEY / TURQUIE**
 Adresse complète du Fournisseur : **RAMZEY MOTORSIKLET SAN VE DIS TIC LTD.STI ORTA MAH AKDENIZ CAD N° 934959 TUZLA / ISTANBUL / TURKEY**
 Nature des produits (biens /services) : **RESERVOIR D'ESSENCE 5 L**
 Tarif Douanier ou nature de service : **87.14.99.90**
 Provenance : **TURQUIE** Origine des produits : **TURQUIE**
 Mode de règlement : **REMISE DOCUMENTAIRE**
 Les charges des risques (2) : **SONT A LA CHARGE DU BEBECIAIRE**
 Lieu de dédouanement : **PORT D'ALGER**

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toute responsabilité quant à la position douanière de ces marchandises (3) vis-à-vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que :

- Cette opération n'est et ne sera domiciliée auprès d'aucune autre banque ;
- Nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement de cette importation, et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes en vigueur et dégageons la Banque Nationale d'Algérie des risques de change éventuels pouvant en découler :

Nous nous engageons par la présente à :

Effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre agence ;

Vous remettre dans les meilleurs délais, les documents douaniers y afférents après dédouanement.

SIGNATURE AUTORISEE

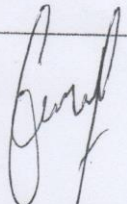
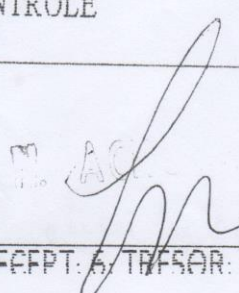
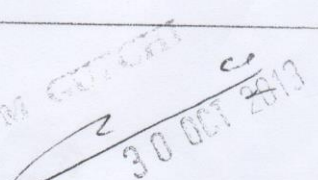
CACHET

Le Président
 Directeur Général
 R. BENSLIM

(1) Préciser s'il s'agit d'une facture, d'un contrat ou autre document commercial de la transaction.

(2) Indiquer l'incoterm.

(3) S'il y a lieu.

C.Y.C.M.A		Fiche de Réception Des marchandises			N / 422	9
S.P.A complexe cycles et motocycles - GUELMA					Date 27/10/2013	
Commande N° 5001		Fournisseur RAMZEY MOTOR CYCLE TUZLA ISTAMBOUL TURKEY				
LIVRISON						
partielle	totale					
N°transit	Transporteur	Nbr de colis	Poids kg Brut	Affectation	C.C	Valeur
	NOS / SOINS			P/ ACHAT		P / U
POSITION	Désignation	QUANTITE		Observation		
		facturée	Rque			
A 757	RESERVOIR D'ESSENCE 5 LITRE POUR C 609	300	300	10.00 usd		
VISA RECEPTION ET VISA CONTROLE			VISA MAGASIN			
						
						

CYCMA GUELMA
SERVICE COMPTABLE
237
LA VIGNERIE ACCENTUE

الملحق رقم (7): وثيقة الجمارك لسنة 2013

DECLARATION CODE 1053		LIBELLE MISI A LA CONSON		FEUILLET 0001		total / articles 0001		EXEMPLAIRE DECLARANT				10-08-2013 13:21				
IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL PA 071018 PTE DE BELLECOUR MARINA								ENREGISTREMENT N° 2013-031872 (VALIDEE) DATE - HEURE 2013-10-08 13:21 CODE - BUREAU 01620ZALGER PINS MARIT MIO				GACHET DU BUREAU		DOUANES ALGERIENNES		
S.J. 11		code fiscal 027874038702596-06		CF 10		24000		TYPE D'OPERATION FONCTIONNEMENT		M.FINANCEMENT 1		COWLLY 106			NAT.TRANS 1	
FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL MARITIM TUNISIE								PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N) MONNAIE USD MONTANT 3000.00		MONNAIE AUTRES FRAIS MONTANT		MONNAIE ASSURANCES MONTANT			USU	
PAYS ACHAT VENTE CODE 597		PAYS DEST.DEF CODE 597		RELAT VENTE / ACHAT		COEF AJUST		SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.M)		TAUX DE CHANGE 81.21820		USU				
DECLARANT LURE IPSER LOGISTICS 40 RUL DE L'OASSIS MOHAMA 16000				N° AGREMENT 2008/8217		LIG-REP 532		VALEUR EN DA 273686.10		DOMICILIATION BANCAIRE 40/101/2013/3/10/00001			USU			
ARTICLE 0001		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) AUTRES RESERVOIRES						REGIME FISCAL 597		ORIGINE 73102900		CODE STATISTIQUE 73102900			POIDS NET 588.00	
ARTICLE		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)						REGIME FISCAL		ORIGINE		CODE STATISTIQUE			POIDS NET	
PIECES JOINTES :		310-620 646 648 650 655						VALEUR EN DA 273686.10		TAR.PREF NON		QUANT.COMPLE 300			CODES PIECES A JOINDRE	
CODE		N° DECL		REGIME DOUANIER PRECEDENT DATE		CODE		DELAI		TAUX.SUSP		MONNAIE PLUS-VALUE MONTANT				
MARQUE		GENRE		INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES		ANNÉE		MONTANT CAUTION :		MONTANT REMISE :		LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSE				
56 CODE TAXE		58 QUOTITE		57 ASSIETTE		59 MONTANT		56 CODE TAXE		58 QUOTITE		57 ASSIETTE		59 MONTANT		
D.D		15.00		273686.00		41052.90		D.D		17.00		314738.90		53505.61		
T.V.A		17.00		314738.90		53505.61		T.V.A		17.00		314738.90		53505.61		
MODE DE PAIEMENT		TRANSIT / SCHELEMENTS APOSES		AUTORISE PAR :		OBSERVATIONS		ENGAGEMENTS SOUSCRITS		A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mentionnées dans le présent régime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration.		ENGAGEMENTS				
COMPTANT		CONSIGN		ENGA.PAYER		N° CREDIT		NOMBRE		MARQUES		N° : DU :				
L.V.A		53505.00		41052.00		40.00		DATE (LIMITE)		BUR.FRONT		BUR.DEST				
D.D		41052.00		40.00		700.00		QUITTANCE CONSIGNATION		N° : DU :		QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES				
R.L.U.S		40.00		700.00		700.00		QUITTANCE PENALITES		N° : DU :		Le Déclarant				
TOTAL		94 602.00		94 602.00		94 602.00		DATE :		SIGNATURE DU CAISSIER		Fait A 40, Rue de la Liberté Algérie				
DESIGNATION PENALITES																



RAMZEY
Motorcycles

CYCMA SPA GUELMA
ROUTE DE CONSTANTINE
B,P N 241

ISTANBUL 29.08.2014
FACTURE NO : 891599

FACTURE COMMERCIALE

Origine des Materiaux TURKISH
Destination ALGER-ALGERIE
Condition de Paiement LETTRE DE CREDIT A VUE IRREVOCABLE ET CONFIRME

Quantité	Description	PRIX UNITAIRE USD	TOTAL MONTANT USD
1000	MOTEUR 50 CC	137,80	137.800,00
1000	CARBURATEUR DELR 15,15	17,00	17.000,00
1000	POT D'ECHAPPEMENT	6,70	6.700,00
1000	RESERVOIR	10,50	10.500,00
FOB PORT ISTANBUL			172.000,00
NOTRE MARCHANDISE EST D'ORIGINE TURC NET A PAYER TOTAL EN USD			172.000,00

TOTAL MONTANT EST CENTSOIXANTEDOUZEMILLEDOLLARS

MOTEUR 50CC
CARBURATEUR DELR 15,15
POT D'ECHAPPEMENT
RESERVOIR

RAMZEY
MOTORSİKLET SAN. ve DIŞ TİC. LTD. ŞTİ.

FOB PORT ISTANBUL
CONFORME CONTRACT N 004/2014 DU 17/06/2014
FACTURE PROFORMA N 000ALG0614 DU 11 /06 /2014

RAMZEY
MOTORSİKLET SAN. ve DIŞ TİC. LTD. ŞTİ.
Orhanlı Beldesi Orta Mah. Akdeniz Cad. No:6 34959 Tuzla / İstanbul - TURKEY
Tel:0090 (216) 304 11 11 (pbx) Fax:0090 (216) 304 11 21 - 22
info@ramzey.com.tr • www.ramzey.com.tr

CYCMA - SPA

INDUSTRIE ECONOMIQUE - SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 280.950.000.DA
 RUE DE BELKHEIR - BP 95
 34000 GUELMA - ALGERIE
 TEL : (00213) 37.26.28.53
 FAX : (00213) 37.26.23.07

COMMANDE N° 5006

RAMZEY MOTORSIKLET SAN .VE.DIS TIC.LTD.STI

ORTA MAH- AKDENIZ.CAD N° 6 34959-TUZLA/ISTANBUL/TURKEY

GUELMA , le 12/06/2014

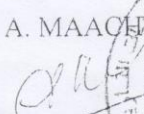
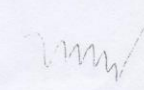
Suite à votre offre précitée, nous vous commandons à nos conditions précisées sur la présente, les marchandises suivantes :

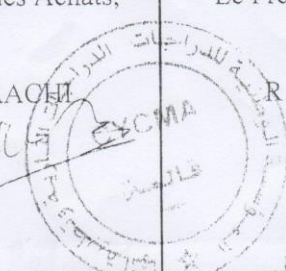
Section	Demande de prix	V/Offre	DELAI DE LIVRAISON
PA	N° Fax : 74 Date : 29.05.2014	N° Proforma Date 29/05/2014 Validité.....	3 Mois après réception L/C

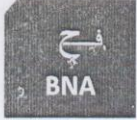
MODE D'EXPEDITION	TRANSPORT	CONDITION DE PAIEMENT	DEBARQUEMENT
Container	Maritime	Lettre de crédit irrévocable et confirmée	Port d'Alger ou Skikda

Pos.	DESIGNATION	Quantité	Unité	Prix unitaire	MONTANT USD
A750	Moteur 49 cm ³	1000	SET	137,80	137 800,00
A765	Carburateur DELR 15-15	1000	SET	17,00	17 000,00
A777	Pot d'échappement	1000	SET	6,70	6700,00
A757	Réservoir essence 5LT	1000	SET	10,50	10500,00

TOTAL FOB PORT ISTANBUL					172.000,00 USD
Arrêté le présent bon de commande à la somme de : Cent soixante douze mille dollars.					

Chef de Section, 	Chef de service, 	Direction des Achats, A. MAACHI	Le Président Directeur Général R. BENSLIM
---	---	--	--





DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICILIATION A L'IMPORT

AGENCE : BNA GUELMA ALGERIE

INDICE : 816

ADRESSE : ZEDADRA HOCINE GUELMA

DONNEUR D'ORDRE

Nom ou Raison Sociale : EPE CYCMA-SPA/ GUELMA ALGERIE

Adresse complète : ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA ALGERIE

Numéro d'identification fiscale (NIF) : 099824038202396

Numéro du registre de commerce : 24/00-0382023 B98 date de validité : 29/03/2008

Numéro de compte : 001008163000300495/20

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

INDICATIONS RELATIVES AUX BIENS /SERVICES A IMPORTER

Bon de Commande Réf : 5006 Date : 12/06/2014 - Contrat N° 004/2014- Proforma N° 000ALG0614 du 11/06/2014

Montant en devise : 172.000,00 DOLLARDS

Contre valeur en dinars au cours provisoire de : 79,33 DA soit : 13.644.760,00 DA.

Nom ou Raison Sociale du fournisseur : RAMZEY MOTORSIKLET SAN.VE.DIS TIC.LTD.

Adresse complète du Fournisseur : STI ORTA MAH-AKDENIZ.CAD N° 634959-TUZLA/ISTANBUL/TURKEY

Nature des produits (biens /services) : Moteur 49 cm³ -Carburateur DELR 15-15 - Pot d'échappement- Réservoir essence 5LT.

Tarif Douanier ou nature de service : 84.07.31.90- 84.09.99.00- 87.14.99.90-73.10.29.00

Provenance : TURKEY Origine des produits : TURKEY

Mode de règlement : LETTRE DE CREDIT IRREVOCABLE ET CONFIRME

Les charges des risques (2) : SONT A LA CHARGE DU BENEFICIAIRE

Lieu de dédouanement : PORT D'ALGER

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toute responsabilité quant à la position douanière de ces marchandises (3) vis-à-vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que :

- Cette opération n'est et ne sera domiciliée auprès d'aucune autre banque ;
- Nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement de cette importation, et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes en vigueur et dégageons la Banque Nationale d'Algérie des risques de change éventuels pouvant en découler ;

Nous nous engageons par la présente à :

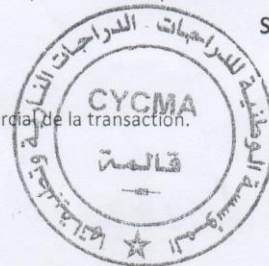
Effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre agence ;

Vous remettre dans les meilleurs délais, les documents douaniers y afférents après dédouanement.

(1) Préciser s'il s'agit d'une facture, d'un contrat ou autre document commercial de la transaction.

(2) Indiquer l'incoterm.

(3) S'il y a lieu.

SIGNATURE AUTORISEE
CACHETLe Président
Directeur Général
R BENSLIM

Y.C.M.A.

COMPLEXE CYCLES
MOTOCYCLES - GUELMA

Fiche de Réception
des Marchandises

N° 564

7

Date 16/10/2014

Commande No. 9006

LIVRAISON

Fournisseur: RAMZEY FOLONIKLET SAN. VE. DISE TIC. LTD. STI

Partielle

Totale

ORTA MAH. AKDENTIZ CAD. N634959 TUZLA/ISTANBUL/TURKEY

N° Transit	Transporteur	Nbr de Colls	Poids kg	Affectation	C. C.	Valeur
			Brut			
	N/BOINS			P/A		P/U

Position	Désignation	Quantité		Observations
		Facturée	Reçue	
A750	MOTEUR 49cm	1000	1000	137.80USD
A765	CARBURATEUR DELR 15-15	1000	1000	17.00USD
A777	POT DECHAPPEMENT	1000	1000	6.70USD
A757	RESERVOIR ESSENCE SLT	1000	1000	10.50USD

Visa Réception et Visa Contrôle

Visa Magasin

ZAMITTI A / Hafid

ACHOURI

M. M. GUECHI

22-10-14

الملحق رقم (12): وثيقة الجمارك لسنة 2014

LIBELLE IMPORTATION DEFI		FEUILLET 0001	total / articles 0004	EXEMPLAIRE DECLARANT					
EXPORTEUR / EXPORTATEUR REEL CMA				ENREGISTREMENT N° 2014-003241 (VALIDE)				DATE - HEURE 2014-10-08 11:13	
DE BELKHEIR GUELMA				CODE - BUREAU 035203oumdarman					
SAISIE DU N.I.F NIF S.J. II code fiscal		099824038202396-000010		TYPE D'OPERATION FONCTIONNEMENT		FINANCEMENT 1			
FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL RAMZEY TURQUIE				PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N) MONNAIE USD MONTANT 172000,00		MONNAIE AUTRES FRAIS MONTANT			
				MONNAIE FRET MONTANT DZD 188597,56		MONNAIE ASSURANCES MONTANT			
PAYS ACHAT VENTE CODE 597		PAYS DEST DEF CODE 597		RELAT VENTE / ACHAT 1		COEF AJUST			
DECLARANT EURL IPSEN LOGISTICS 08 RUE GHARATA LES SOURCE 16000				SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.M)		TAUX DE CHANGE 83,37510			
N° AGREMENT 2008/8217		LIG-REP 433		VALEUR EN DA 14529114,70		DOMICILIATION BANCAIRE 240/101/2014/3/10/00001			
CODE MANIFESTE M		N° DOCUMENT 2014/3024		LIGNE SOMMAIRE DATE 8 09/09/2014		Nbr total : (Colte Déclarés) 536			
TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER NATION MODE IDENTIFICATION ESER				POIDS TOTAL BRUT 12366,16					
TRANSPORT INTERIEUR NATION MODE IDENTIFICATION				LOCALISATION MOES 37 PAYS PROVIEN DEST CODE					
ARTICLE N° 0001		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) autres		REGIME FISCAL 597		CODE STATISTIQUE 84073190			
MOTEUR 50CC				VALEUR EN DA 11590170,04		TAR. PREF NON			
				POIDS NET 6237,00		QUANT. COMPLETE 1000			
				CODES PIECES A JOINDRE					
ARTICLE N° 0002		DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) Pour les moteurs du n[8407.31.00		REGIME FISCAL 597		CODE STATISTIQUE 84099110			
CARBURATEUR DEUR 15.15				VALEUR EN DA 1436824,75		TAR. PREF NON			
				POIDS NET 1200,00		QUANT. COMPLETE 1000			
				CODES PIECES A JOINDRE					
PIECES JOINTES: 610-620-646-648-650-655-				LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSE					
CODE		REGIME DOUANIER PRECEDENT N° DÉCL DATE		DELAI		TAUX SUSP			
				MONNAIE		PLUS-VALUE MONTANT			
MARQUE GENRE INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES ANNEE				MONTANT CAUTION :		MONTANT REMISE :			
CODE TAXE		QUOTITE		ABSIETTE		MONTANT			
D.D		5,00		11590170,00		579508,50			
T.V.A		17,00		12169678,50		2068845,35			
D.D		5,00		1436824,00		71841,20			
T.V.A		17,00		1508665,20		256473,08			
LIQUIDATION									
MODE DE PAIEMENT				TRANSIT / SCHELEMENTS APOSES		AUTORISE PAR :			
COMPTANT X		ENGA. PAYER		NOMBRE		N° : DU :			
T.V.A		2.633.723,00		MARQUES		OBSERVATIONS manifeste annote GLOBAL			
D.D		963.375,00		DATE (LIMITE)		ENGAGEMENTS SOUSCRITS A			
R.U.S		15,00		BUR.FRONT BUR.DEST		A. Je soussigné, sollicite sous les peines édictées de mettre sous le présent régime douanier les marchandises déclarées, dans cette déclaration.			
R.P.S		200,00		QUITTANCE CONSIGNATION		Le Déclarant			
TOTAL		3.597.313,00		N° : DU : QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES					
CONSIGNATION PENALITES				N° : DU : QUITTANCE PENALITES		Mr LOUNICI Med Ouafik Déclarant en Douane de l'Oasis Mohammadia - Alger			
				DATE :					
				SIGNATURE DU CAISSIER					

EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA GUELMA

N° D'IDENTIFICATION 099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14:22

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 708 476,25	4 059 534,75	648 941,50	616 986,22
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		890 681 395,91	864 875 957,72	25 805 438,19	28 882 001,47
Autres immobilisations corporelles		1 831 509 229,19	1 828 247 853,46	3 261 375,73	2 865 186,22
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		750,00		750,00	750,00
Impôts différés actif		12 315 012,76		12 315 012,76	15 596 400,52
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 747 230 918,21	2 697 183 345,93	50 047 572,28	55 977 378,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		179 996 613,43	165 823 397,62	14 173 215,81	26 172 412,36
Créances et emplois assimilés					
Clients		79 127 977,14	53 738 532,65	25 389 444,49	12 692 898,47
Autres débiteurs		166 270 458,99	9 307 833,95	156 962 625,04	156 533 338,22
Impôts et assimilés		6 328,17		6 328,17	54 421,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		22 338 749,78	486 052,11	21 852 697,67	563 650,68
TOTAL ACTIF COURANT		447 740 127,51	229 355 816,33	218 384 311,18	196 016 721,68
TOTAL GENERAL ACTIF		3 194 971 045,72	2 926 539 162,26	268 431 883,46	251 994 100,21

الملحق رقم (14): ميزانية الأصول للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2013

EPE CYCMA GUELMA

EDITION_DU:27/04/2016 14:23

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 708 476,25	4 072 104,75	636 371,50	648 941,50
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		866 458 195,91	851 290 287,45	15 167 908,46	25 805 438,19
Autres immobilisations corporelles		1 821 038 719,52	1 816 659 598,40	4 379 121,12	3 261 375,73
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		750,00		750,00	750,00
Impôts différés actif		11 987 219,71		11 987 219,71	12 315 012,76
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 712 209 415,49	2 672 021 990,60	40 187 424,89	50 047 572,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		173 522 054,72	110 765 984,90	62 756 069,82	14 173 215,81
Créances et emplois assimilés					
Clients		92 504 438,09	53 695 532,65	38 808 905,44	25 389 444,49
Autres débiteurs		172 240 836,70	9 170 118,95	163 070 717,75	156 962 625,04
Impôts et assimilés		641,79		641,79	6 328,17
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		50 901 277,05	486 052,11	50 415 224,94	21 852 697,67
TOTAL ACTIF COURANT		489 169 248,35	174 117 688,61	315 051 559,74	218 384 311,18
TOTAL GENERAL ACTIF		3 201 378 663,84	2 846 139 679,21	355 238 984,63	268 431 883,46

EPE CYCMA S-P-A

EDITION_DU:27/04/2016 14:24

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		8 846 264,55	4 167 357,62	4 678 906,93	636 371,50
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		868 318 195,91	853 208 907,18	15 109 288,73	15 167 908,46
Autres immobilisations corporelles		1 857 470 283,32	1 819 022 532,10	38 447 751,22	4 379 121,12
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		450 750,00		450 750,00	750,00
Impôts différés actif		12 527 522,48		12 527 522,48	11 987 219,71
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 755 629 070,36	2 676 398 796,90	79 230 273,46	40 187 424,89
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		234 905 390,97	108 523 055,87	126 382 335,10	62 756 069,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		309 941 849,98	53 539 035,99	256 402 813,99	38 808 905,44
Autres débiteurs		178 549 751,69	9 170 118,95	169 379 632,74	163 070 717,75
Impôts et assimilés		646 610,36		646 610,36	641,79
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		153 705 740,72	486 052,11	153 219 688,61	50 415 224,94
TOTAL ACTIF COURANT		877 749 343,72	171 718 262,92	706 031 080,80	315 051 559,74
TOTAL GENERAL ACTIF		3 633 378 414,08	2 848 117 059,82	785 261 354,26	355 238 984,63

EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA GUELMA

N° D'IDENTIFICATION: 099824038202396

EDITION_DU: 27/04/2016 14:22

EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé		280 950 000,00	280 950 000,00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart d'équivalence (1)			1 663 594,08
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-52 578 338,43	-58 706 249,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 315 224 674,19	-3 587 585 096,98
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-920 724 709,23	-3 197 549 448,53
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		984 697 193,32	281 181 168,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		69 820 090,56	87 090 552,48
PASSIFS COURANTS:		1 054 517 283,88	368 271 720,48
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		96 578 961,98	93 975 607,17
Autres dettes		15 977 791,37	154 591 515,22
Trésorerie passif		20 365 777,91	411 894 576,65
TOTAL III		1 716 777,55	2 420 810 129,22
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		134 639 308,81	3 081 271 828,26
		268 431 883,46	251 994 100,21

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EPE CYCMA GUELMA
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14 23
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé		280 950 000,00	280 950 000,00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 352 360 722,62	-1 315 224 674,19
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-967 464 390,26	-920 724 709,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		1 148 182 645,16	984 697 193,32
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		68 152 000,35	69 820 090,56
PASSIFS COURANTS:		1 216 334 645,51	1 054 517 283,88
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		67 421 530,21	96 578 961,98
Autres dettes		17 147 918,78	15 977 791,37
Trésorerie passif		21 799 280,39	20 365 777,91
TOTAL III			1 716 777,55
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		106 368 729,38	134 639 308,81
		355 238 984,63	268 431 883,46

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (18): ميزانية الخصوم للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2014

EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14:24

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		280 950 000,00	280 950 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 414 542 693,65	-1 352 360 722,62
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-1 011 289 400,06	-967 464 390,26
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 580 973 398,11	1 148 182 645,16
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		70 938 562,84	68 152 000,35
TOTAL II		1 651 911 960,95	1 216 334 645,51
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		112 375 563,95	67 421 530,21
Impôts		16 257 632,29	17 147 918,78
Autres dettes		16 005 597,13	21 799 280,39
Trésorerie passif			
TOTAL III		144 638 793,37	106 368 729,38
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		785 261 354,26	355 238 984,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (19): جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها لسنة 2012

EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14 22

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours		82 788 015,56	74 496 666,06
Production immobilisée		-2 493 138,17	378 819,39
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		80 294 877,39	74 875 485,45
Achats consommés		-31 937 814,02	-28 551 789,26
Services extérieurs et autres consommations		-15 576 541,35	-6 849 739,59
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-47 514 355,37	-35 401 528,85
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		32 780 522,02	39 473 956,60
Charges de personnel		-101 094 283,42	-101 229 595,46
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 501 666,12	-2 294 094,51
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-69 815 427,52	-64 049 733,37
Autres produits opérationnels		14 847 567,21	3 607 495,14
Autres charges opérationnelles		-3 000 023,92	-3 625 602,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-169 261 834,54	-171 753 784,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		175 052 202,27	177 237 511,15
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-52 177 516,50	-58 584 113,55
Produits financiers		5 540,00	168 772,97
Charges financières		-406 361,93	-290 908,44
VI-RESULTAT FINANCIER		-400 821,93	-122 135,47
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-52 578 338,43	-58 706 249,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		270 200 186,87	255 889 264,71
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-322 778 525,30	-314 595 513,73
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-52 578 338,43	-58 706 249,02
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-52 578 338,43	-58 706 249,02

EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14.23

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		84 659 470,51	82 788 015,56
Variation stocks produits finis et en cours		3 846 910,65	-2 493 138,17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		88 506 381,16	80 294 877,39
Achats consommés		-44 531 511,03	-31 937 814,02
Services extérieurs et autres consommations		-21 352 437,97	-15 576 541,35
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-65 883 949,00	-47 514 355,37
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		22 622 432,16	32 780 522,02
Charges de personnel		-101 599 334,02	-101 094 283,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 311 471,47	-1 501 666,12
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-81 288 373,33	-69 815 427,52
Autres produits opérationnels		11 460 152,83	14 847 567,21
Autres charges opérationnelles		-52 657 808,16	-3 000 023,92
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-4 740 035,90	-169 261 834,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		64 967 500,24	175 052 202,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-62 258 564,32	-52 177 516,50
Produits financiers		316 385,39	5 540,00
Charges financières		-239 792,10	-406 361,93
VI-RESULTAT FINANCIER		76 593,29	-400 821,93
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		165 250 419,62	270 200 186,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-227 432 390,65	-322 778 525,30
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-62 181 971,03	-52 578 338,43

الملحق رقم (21): جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقها لسنة 2014

EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:27/04/2016 14:24

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		351 522 045,25	84 659 470,51
Variation stocks produits finis et en cours		15 356 799,57	3 846 910,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		366 878 844,82	88 506 381,16
Achats consommés		-292 259 256,62	-44 531 511,03
Services extérieurs et autres consommations		-16 204 730,14	-21 352 437,97
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-308 463 986,76	-65 883 949,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		58 414 858,06	22 622 432,16
Charges de personnel		-97 009 559,71	-101 599 334,02
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 467 138,22	-2 311 471,47
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-44 061 839,87	-81 288 373,33
Autres produits opérationnels		2 544 678,10	11 460 152,83
Autres charges opérationnelles		-11 190 323,41	-52 657 808,16
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-115 596 855,10	-4 740 035,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		115 501 866,07	64 967 500,24
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-52 802 474,21	-62 258 564,32
Produits financiers		9 214 201,57	316 385,39
Charges financières		-236 737,16	-239 792,10
VI-RESULTAT FINANCIER		8 977 464,41	76 593,29
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		494 139 590,56	165 250 419,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-537 964 600,36	-227 432 390,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-43 825 009,80	-62 181 971,03

Fiche Technique C906

Moteur :

Type : Monocylindre, 4-temps, 2 soupapes
Cylindrée : 49 cm³.
Taux de compression : 10.5 :1
Boite automatique.
Vitesse Km/h : (47 à 49)
Puissance maxi : 2.2 Kw à 8000 tr/mn.
Refroidissement : à air.
Démarrage : Electrique ou manuel.
Alimentation : électrique (Batterie 12V 7 Ah).
Carburant : essence.

Transmission :

Par chaîne à rouleaux et différentiel Arrière.

Suspensions

AV : Fourche télescopique.
AR : châssis oscillant en tubes + amortisseurs.
Frein Av : à Disque Ø 155 mm.
Frein Ar : à Disque Ø 180 mm.
Frein a main.
Roue Av : 3.50 – 10. (Tubeless)
Roue Ar : 3.50 – 10. (Tubeless)

Châssis :

Principal (Avant) : tube d'acier haute résistance.
Garde au sol : 130 mm.
Arrière : Châssis mobile en tube d'acier.
Charge admissible : 180 Kg.
Réservoir d'essence avec pompette : 7 Litres.

Dimensions :

Longueur hors tout : 1960 mm.
Largeur hors tout : 750 mm.
Hauteur : (siège) 780 mm.
Empattement (Roue Av et Ar): 1300 mm.
Hauteur siège/plateau repose pieds : 430mm
Hauteur hors tout : 1420 mm
Poids : 120Kg.

Siège avec repose tête :

En simili cuir réglable muni de 2 accoudoirs
et d'une ceinture de sécurité

Accessoires :

Pare vent.
Casque anti choc.
Pochette à outils.
Dispositif porte béquille.
Double rétroviseur.
Feux clignotants.
Anti choc pont arrière
Porte bagage + malle.



TRICYCLE A MOTEUR **TYPE C 906**

Siège social : Route de Constantine BP181 -Guelma-

Tel: (037) 14 40 51. / Fax: (037) 14 40 47 / Email: cycmasiege@yahoo.fr / cycmacomplexe@hotmail.com

Site Web: www.cycma.dz



FICHE TECHNIQUE

CYCLOMOTEUR A ROUES MONOBLOC

"C 610"



Moteur :

Type : monocylindre 2 Temps

Cylindrée: 49.1cm³

Alésage x course (mm): 40 x 39.1

Compression: 8.5 à 1

Puissance maxi: 3cv à 5500tr/mn

Vitesse : 45 à 50 Km/h

Refroidissement par air

Démarrage: par kick /pédale

Distribution: balayage 3 transferts

Alimentation: carburateur

Admission: par clapet

Embrayage: auto centrifuge

Carburant : Mélange essence +huile (1/25 soit4%.)

Transmission :

Primaire : Courroie trapézoïdale

Secondaire : A chaine

Cadre :

Châssis tubulaire à réservoir intégré.

Suspensions :

Avant: fourche télescopique.

Arrière: Amortisseurs.

Frein Avant/Arrière : à tambour Ø90mm

Roue AR /AV : Monobloc (à battons).

Poids : 55kg

Réservoir d'essence: 5 litres

Empattement : 1100mm.

Longueur : 1700mm.

Accessoires :

Un panier à l'avant.

Un crochet porte sacoche.

Siège social : Route de Constantine BP181 -Guelma-

Tel: (037) 14 40 51. / Fax: (037) 14 40 47 / Email: cycmasiege@yahoo.fr / cycmacomplexe@hotmail.com

Site Web: www.cycma.dz



FICHE TECHNIQUE

CYCLOMOTEUR A VARIATEUR DE VITESSE

"C 609"



Moteur : Monocylindre ,2 temps, refroidi à l'air.

Cylindrée : 49.1 cm³.

Alésage x Course : 40 x 39.1.

Compression : 8.5 à 1.

Puissance maxi : 3cv à 5500 tr/min.

Démarrage : Par Kick/pédale.

Distribution : Balayage 3 transferts.

Alimentation : Par Carburateur.

Admission : Par Clapet.

Embrayage : Auto-centrifuge, Variateur de vitesse.

Carburant : Mélange Essence +Huile (1/25 soit 4%).

Suspensions Avant : Fourche télescopique.

Suspension arrière : Amortisseurs.

Roues avant et arrière : A rayons (17" 21 x 2 ¼).

Poids : 55Kg.

Réservoir d'essence : 5 Litres.

Empattement : 1100mm.

Transmission : Par courroie trapézoïdale et chaîne.

Cadre : Châssis tubulaire à réservoir intégré.

Couleur (s) : bleu, rouge et vert.

الملخص:

تتأثر المؤسسات الاقتصادية بالعديد من المتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية مما تؤثر على أداءها المالي والتي من أبرزها نجد تغيرات أسعار الصرف، لذا تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تحدثه تغيرات أسعار الصرف للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي، وكحالة تطبيقية تم اختيار المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها خلال الفترة (2012-2014).

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل المؤشرات المالية المحسوبة انطلاقاً من الوثائق المحاسبية والمالية الخاصة بالمؤسسة لتقييم أدائها المالي، قبل وبعد إدراج فروقات الصرف.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر بشكل ضعيف على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بسبب صغر حجم تعاملاتها مع الخارج بالعملة الأجنبية، وقيام المؤسسة بعمليات الاستيراد فقط.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية، سعر الصرف، سوق الصرف، تقييم الأداء المالي، خطر سعر الصرف.

Résumé:

Les entreprises économiques sont influencées par beaucoup des variables accélérées qui ont lieu dans l'environnement économique qui affectent sa performance financière et le plus important dont nous trouvons les variations des taux de change, cette étude vise à mettre en évidence l'impact variations de taux de change de l'entreprise économique sur la performance financière, et appliquées comme un cas a été choisi l'entreprise nationale pour vélos et motos armes feu et des applications durant la période (2012-2014).

Pour atteindre les objectifs de l'étude étaient de s'appuyer sur l'analyse des indicateurs financiers calculés à partir de la comptabilité spéciale et des documents financiers pour évaluer la performance financière de l'entreprise, avant et après l'inclusion des différences de change.

Cette étude a conclu que les variables dans les taux de change de l'entreprise nationale pour les vélos et les motos et leurs applications mal influent sur sa performance financière en raison de la faible taille de ses relations avec les devises à l'étranger, et la seule institution des opérations d'importation.

Les mot clés: La performance financière, Économique corporation, Le taux de change, Bourse d'échange, Évaluation de la performance financière, Le risque de taux de change.